جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية

بعنوان:

النزعات الإثنية في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن القومي الجزائري

دراسة حالة طوارق مالى

إعداد الطالبة:

– قشتيلي زينة

إشراف الأستاذ:

– دريس عبد الصمد.

أعضاء لجنة المناقشة :

–الأستاذ :شاربي محمد.....رئيسا .

–الأستاذ: دريس عبد الصمد.....مشرفا ومقررا.

– الأستاذة: بوعناني سميحة.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية : 2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــداء

الى والدي العزيز الذي غذاني بعاطفة الأبوة : "قتشيلي عبد القادر"

الى والدتي العزيزة التي غمرتني بعطفها وحنانها:"هلال صواقية"

الى اخوتي و أخواتي سندي المادي و المعنوي خاصة: "يمينة" و"نجاة"

الى صديقتي و أختي ورفيقة دربي ابنة خالي: "هلال فوزية"

و الى كل من رافقني في انجاز هذا العمل المتواضع و بالأخص الدكتور

الفاضل:"ادريس عبد الصمد"

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة و نصائحه الرشيدة و الحكيمة

والى كل صديقاتي و كل من يعرفني...

الطالبة: "قشتيلي زينة"

تـــــشـــــكرات

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ،

والصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

و من تبعه بإحسان الى يوم الدين .

الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذه المذكرة وإخراجها الى حيز الوجود

ولا يسعنا إلا ان نتقدم بجزيل الشكر و العرفان

الى الدكتور "ادريس عبد الصمد"

الذي شرفنا بإشرافه على هذه المذكرة و ملاحظاته

و مساعداته على انجاز هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى

جميع أساتذة قسم العلوم السياسية

الذين واكبوا أطوار دراستي

وكل من ساهم من قريب أو بعيد.

إهداء.

شكر.

المـــــــقدمـــــــــة ..... أ–و

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للنزاعات الإثنية(07_40)

المبحث الأول : أهم المفاهيم للنزاعات الإثنية..... 07

المطلب الأول : مفهوم الإثنية و العرق..... 07

المطلب الثاني : الإثنية و المفاهيم المتداخلة بها..... 12

المطلب الثالث : المجموعة الإثنية و النزاع الإثني..... 16

المبحث الثاني : تصنيف المجموعات الإثنية و أسبابها..... 22

المطلب الأول : أسباب و محفزات المجموعات الإثنية 22

المطلب الثاني : تصنيف المجموعات الإثنية في الساحل اللإفريقي..... 32

المبحث الثالث : التعدد الإثني بين الإدارة و الحل..... 35

المطلب الأول : استراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية..... 35

المطلب الثاني : مساعي حل النزاعات الإثنية..... 40

الفصل الثاني : الواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.(47–80)

المبحث الأول : التهديدات التماثلية لدول الساحل الإفريقي..... 47

المطلب الأول : الأزمات الداخلية و المنتشرة..... 47

المطلب الثاني : الأزمات البينية المشتركة و تهريب الأسلحة..... 51

المطلب الثالث : تجارة المخدرات و الجريمة الدولية..... 55

المبحث الثني : مشكلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي..... 63

المطلب الأول : تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي..... 63

المطلب الثاني : أهداف القاعدة في المنطقة الساحلية..... 66

المبحث الثالث : أهداف الدول الخارجية في المنطقة الساحلية..... 70

المطلب الأول : مشروع قاعدة الأفريكوم العسكرية..... 71

المطلب الثاني : التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي..... 76

المطلب الثالث : مشروع فرنسا في المنطقة الساحلية..... 80

الفصل الثالث : قضية الطوارق و تأثيرها على الجزائر .(87-138)

المبحث الاول : التطور التاريخي لقضية الطوارق في المنطقة الساحلية..... 87

المطلب الأول : تداعيات النزاعات الطارقية الداخلية و التمرد 87

المطلب الثاني : تطور مشكل الطوارق و امتداداته الاقليمية..... 96

المطلب الثالث : امتدادات الطوارق و تأثيره على الامن القومي الجزائري..... 100

المبحث الثاني : الموقف الجزائري من تأسيس دولة الأزواد..... 105

المطلب الأول : التخوف من كيان دولة فاشلة مجاورة لأزمة مالي..... 110

المطلب الثاني : الاستهداف المسلح و عودة الارهاب..... 114

المطلب الثالث : عودة طوارق ليبيا الى المالي..... 120

المبحث الثالث : الاجراءات الجزائرية لحل أزمة الطوارق..... 125

المطلب الأول : دور الجزائر من أزمة الطوارق..... 125

المطلب الثاني : الوساطة الجزائرية لحل أزمة الطوارق..... 138

خـــاتـــمـــة 152

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من المناطق الجيوسياسية، حيث تمثل محور استقطاب للدول المتقدمة وذلك لتمتعها بموارد طبيعية هامة .لكن ما تعانيه من مشاكل و تهديدات أمنية ، جعل هذه الدول تسعى بطريقة أو بأخرى للتدخل في هذه المنطقة تحت ما يسمى بمكافحة اللإرهاب والجريمة المنظمة ، والهجرة غير الشرعية.ومن أبرز التهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي تهديدات الإثنية ، اذ تشكل هذه الاخيرة خصوصية هذه المنطقة و من اهم السمات الاجتماعية و السياسية . حيث لا زالت مؤسسات الدولة الوطنية رهينة للإثنية الاجتماعية و الثقافية الموكنة لها .مما يهدد استقرار الدولة وسلامة مجتمعها.

و من هذه الإثنيات نجد إثنية الطوارق و البارزة بقوة في دولة مالي،حيث ارتكزت هذه الإثنية في الجهة الشمالية لهذه الدولة و لها تأثير ملحوظ وقد ظهر من خلال التمردات العديدة ، فشكلت هذه التمردات خطرا على دول الجوار المالي و النيجر .خاصة الجزائر و الحدود الجنوبية لها .

مع بداية التسعينات من القرن الماضي ، شهدت الدائرة الافريقية للأمن الجزائري تهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي ، مما دفع بالجزائر الى التحرك الدبلوماسي ،تفاديا لأي تدخل أجنبي على حدودها الجنوبية فتخلق بذلك بؤرة توتر جديدة ، كذا تشكيل حركات و جماعات متمردة ،و زحف مستمر من الهجرات البشرية داخل التراب الوطني من جهة، و للحدمن النشاط المتزايد لعصابات التهريب و الجماعات الاجرامية ثم دخول حركات ارهابية من جهة أخرى ، إذ أن هذه العناصر تعتبر تحديا أمنيا حقيقيا قد يضرب إستقرار الجزائر في أي وقت ،لاسيما في الظروف الجيواستراتيجيةالتي تعرفها منطقة الساحل منتصدعات و نزاعات مسلحة نثلما هو الحال في المالي ،النيجر،ليبيا،.....مما جعل المنطقة الساحلية الإفريقية تتحول إلى مسرح للتنافس الدولي بين قوى مختلفة إقليمية كانت أو أجنبية.

و أن أي خلل بالمنطقة الساحلية سيؤثر على الأمن القومي الجزائري ودول ا مجاورة لها ، ويعتبر تدفق اللاجئين ، على الحدود الوطنية ،وجه من أوجه تابعات الصراعات التي تعرفها منطقة الساحل.

و بحكم الأهمية الجيو استراتيجية لإفريقيا بالنسبة للجزائر و إمكانية التأثير على امنها القومي ، دفع بالنخب الحاكمة في البلد منذ الاستقلال بالتركيز على مشاكل منطقة الساحل الافريقي وذلك من خلال سعيها لحل النزاع في مالي ، و المتمثل في نزاع الطوارق، فقد لعبت الجزائر دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة ،و مساهمتها في المشاكل التي لها طابع انساني،أضف إلى ذلك تنامي نشاط منظمات التهريب العابرة للحدود و إمكانية تقاطع كل هذه الفواعل غير الرسمية ذات الطابع الإجرامي و الإرهابي.

رغم كل هذه التحركات في منطقة الساحل الافريقي، مع عدم الإستقرار للطوارق جعل من المنطقة بؤرة توتر مستديمة،و زيادة التربص الخارجي بثروات المنطقة ، إلا أن انظمة المنطقة تبحث عن الوسائل لمعالجة هذه الانكشافات الاستراتيجية ، مختلفة بين الاستعانة بالطرف الأجنبي و استيراد الحلول مع الخارج أو العكس ، فهناك دول تراهن على التحرك الأفريقي و على قمتها الجزائر من خلال شعار "أفرقة الحلول و الاعتماد على النفس"في مواجهة التحديات المشتركة رغم صعوبتها.

أهداف الدراسة:

ففي هذه الدراسة سنحاول اظهار و ابراز العوامل الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري ، وعلاقتها بالمنطقة الساحل الافريقي، وبما فيهم الجمهورية المالية ، و ما لها من تاثيرات على الجزائر من خلال تمرد الطوارق ، والذي يعتبر من الإثنيات الحية ، لتمثل هذه الدراسة و من جهة ربط التهديدات الأمنية بمفهوم انساني لفهم دقيق لحقيقة هذه التهديدات و كذلك معرفة تداعيات تأثير هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري و اظهار التهديدات و التأثيرات لها على الواقع الأمني لمنطقة الساحل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على الجزائر و طبيعة التهديدات الأمنية لها ، التي مصدرها العمق الافريقي، و المتمثلة في الدول المكونة للساحل الافريقي خاصة دولة مالي ، فهذه المنطقة تشكل مصدر مشاكل منذ استقلال الجزائر ،حيث تلقي بظلالها على الأمن القومي الجزائري ، وعلى أمنها الاقليمي للمنطقة الساحلية بصفة عامة ، و ما يزيد من خطورة هذه التهديدات لهذه الأزمة المالية من إمكانية قيام تقاطع و تنسيق بشكل متشابك بينهما مما قد يصعب ايجاد حلول لمواجهة هذه التحديات و التهديدات الناجمة عن هذه الأزمة و المشتركة بين دول المنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي.

المبررات والدوافع:

ففي هذه الدراسة وجدت مبررات و دوافع ، وأسباب دفعتنا للقيام بالبحث حول موضوع الإثنيات و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري ، خاصة جمهورية مالي وتتمثل هذه المبررات في :

- يمثل هذا الموضوع محاولة الاقتراب من قضية الإثنيات و اعتبارها نظرية تشكل محور العديد من الأبحاث الاجتماعية و السياسية ، وترتبط غالبا بمشكلة عدم الاستقرار الداخلي.
- ان بعض مناطق العالم و ما تشهده من مشاكل و تهديدات و تحديات بسبب تصاعد دور الإثنيات ، وتزايد النزاعات داخل الدول على غرار الصومال و السودان... الخ

فهذا الموضوع مناسب للدراسة ، حيث يتماشى مع الأحداث الواقعة و المعاشة ، فقد أثار الموضوع فضولنا العلمي ، باعتبار أن النزاع ما بين الطوارق في شمال مالي و الحكومة المالية أثار اهتمامنا في كونه يحدث بطريقة مباشرة للبلدين ، فإثارة الطوارق في مالي قد يؤثر على طوارق الجزائر ، و بالتالي ينقل العدوى ، ويزعزع استقرار الأمن الجزائري و هذا ما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري .

أدبيات الدراسة:

جاء في هذه الدراسة أدبيات كثيرة ، حيث تناولت ظاهرة النزاعات إلا أن هناك القليل منها في شكل دراسات عربية، و في هذا الصدد نجد منها :

كتاب: ادارة و حل الصراعات العرقية في افريقيا للمؤلف "محمود أبو العينين" : بحيث يهدف هذا الكتاب الى كيفية ادارة الصراعات العرقية ، من خلال طرح اقترابات و نظريات التي تسعى لحل و فك هذه الصراعات العرقية و ما تخلفه من آثار ايجابية على الاستقرار السياسي و على الوحدة الوطنية و هذا من خلال طرح بعض النظريات لحل ظاهرة الصراعات العرقية.

ومقال " الحاج ولد ابراهيم" تحت عنوان أزمة شمال مالي انفجار الداخل و تداعيات الاقليم في مركز الجزيرة للدراسات ، تقرير صادر في 12 فبراير 2012 و الذي يركز فيه على تحديد الصراع بين متمردي الطوارق ضد حكومتهم و تأثيرات هذا الصراع على ليبيا ، مما أدى سقوط القذافي ، وظهور أول تجلياته الاقليمية و تدخل الجزائر بشكل مفاوضات لحل هذا الصراع .

وقد جاءت أيضا اطروحة الطالب"ظريف شاكر " لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تحت عنوان :" البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات" ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، حيث يركز على تطور نزاع الطوارق في شمال مالي و الخلفيات الذاخلية و التمرد له ، كما أبرز

موقف الجزائر من النزاعات الإثنية للطوارق و كذلك أظهر اسهامات الجزائر في مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة و مشكلة اللاجئين و غيرها من التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري.

✹ اشكالية الدراسة:

تتركز هذه الدراسة بالدرجة الأولى حول العلاقة بين نزاع الطوارق و الأمن القومي الجزائري، وتتجلى الاشكالية الرئيسية في هذه الدراسة فيما يلي :

- ما مدى تأثير أزمة الطوارق المالي على الأمن القومي الجزائري؟
- وكيف أثرت هذه الأزمة على دول منطقة الساحل الافريقي؟
- و فيما تجلى التدخل الجزائري من هذه الأزمة ؟؟

وفي ضوء هذه الاشكالية توجد اشكاليات فرعية و المتمثلة في :

- ما هي الأسباب و الدوافع التي أدت الى قيام النزاعات الاثنية في منطقة الساحل الافريقي؟
- ما هي الآثار الناجمة عن هذه النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الافريقي؟
- بماذا يمكن تفسير الموقف الجزائري من الأزمة الطوارقية لمالي على منطقة الساحل الافريقي عموما و الجزائر خصوصا؟
- ما هي مساعي و الاجراءات و التدابير التي اتخذتها الجزائر لحل أزمة الطوارق بشمال مالي؟

✹ **فرضيات الدراسة:**

- أزمة الطوارق في المالي تمثل تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.
- عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل يلعب دور في توتر الطوارق.
- انتشار الجريمة المنظمة و الحركات الارهابية في المنطقة من جهة و التدخل الأجنبي من جهة أخرى يزيد من تأزم الأوضاع في منطقة الساحل و يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

-ام الدافع الرئيسي للجزائر في هذا النزاع هو دافع المصلحة الوطنية و المتمثلة في الأمن القومي الجزائري و ذلك باعتبار أن أي تأثير سلبي او ايجابي يعود على أمنها القومي و الذي يعتبر الأهم في سياساتها الخارجية اتجاه هذا النزاع.

-

✹ منهجية الدراسة:

-المنهج المسحي: تم استعمال هذا المنهج من خلال التركيز على منطقة معينة من قارة افريقيا و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري ، وذلك باجراء مسح حول المنطقة و ما تعلنيه من مشاكل و تهديدات التي تعيشها.

-المنهج المقارن: ويظهر هذا المنهج من خلال متغيري الجريمة المنظمة و الارهاب ، وإبراز أوجه التشابه ونقاط التقاطع بينهما من حيث التطور التاريخي ووسائل التحرك لكليهما وذلك للوصول الى أن الجريمة المنظمة و الارهاب بمنطقة الساحل الافريقي يقتربان من بعضهما في بعض الوسائل بشكل أكثر تداخلا و متكاملا.

-منهج دراسة حالة : وهذا من خلال الاستعانة بجمهورية مالي كنموذج لدراسة هذه الظاهرة وإبراز التأثيرات الأمنية على الأمن القومي الجزائري واعتباره أحد المرتكزات الأساسية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية للجزائر.

✹ **تفصيل الموضوع** : لقد قمنا بالاعتماد أثناء دراسة ظاهرة النزاعات الإثنية في الساحل الافريقي و أثره على الامن القومي الجزائري على اطار نظري ، مفاهيمي و مؤسساتي و آخر ميداني ، وقسمنا الدراسة الى ثلاثة فصول كالآتي:

- الفصل الأول : يعتمد الاطار المفاهيمي للنزاعات الإثنية ،و المفاهيم المتعلقة بها ،وكذلك تصنيفها ومحلها من الإدارة والحل الإستراتيجي.

-الفصل الثاني : و الذي يحتوي دراسة مؤسساتية من خلال إبراز الواقع الامني في منطقة الساحل الافريقي من تهديدات داخلية و الجريمة النظمة ،الإرهاب تنظيمه وأهدافه،وكذا أهداف الدول الخارجية.

- الفصل الثالث : يشمل دراسة ميدانية حول(طوارق مالي) وذلك بإبراز تطورات مشكل الطوارق و الموقف الجزائري حول هذا المشكل و كيف كان دور الجزائر في حل هذه الأزمة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في هذه الدراسة صعوبات أولها ،نقص المراجع فئة الكتب ،حيث أنالدراسات العربية تكاد تنعدم،فجلها تنحصر في الإثنية للأزمة في شمال مالي ،و إرجاعها إلى سبب واحد بطريقة بسيطة دون الإعتماد على التحليل العلمي.

ولذلك كان إعتمدنا الأساسي في تحليل الموضوع على المعلومات التي استفيناها من المواقع الإلكترونية وخاصة مجلة السياسة الدولية التي تعنى بالشؤون الإفريقية ،و أن معظم الكتابات العربية تهتم بالشؤون العربية ،و لكن لا يجب حصر إهتماماتنا إلا في المناطق التي تواجدنا ،لأن العالم اليوم بما يشهده من تطورات لن يجعل أي منطقة بعيدة عن تأثيرات أحداث في منطقة أخرى .

فأغلب الكتب المتناولة في هذه الدراسة تتعلق بقضايا إفريقيا ،لكن هذا لم يمنع من وجود كتابات غزيرة باللغات الأجنبية ،ليصبح المشكل هو الترجمة التي تأخذ وقتا من أجل فهم أكثر خاصة،أن أغلب المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

الفصل الأول

أصبح موضوع الإثنية و النزاعات القبلية في العقود الأخيرة محور نقاش في ميدان البحث الاجتماعي و السياسي وذلك بعد الحرب الباردة و التي تعتبر السبب الرئيسي في تزايد الحركات الانفصالية مما جعلها قضية عالمية على مستوى أولويات قضايا المجتمع الدولي .

_ فماذا نعني بالإثنية؟

المبحث الأول :أهم المفاهيم المتعلقة بالنزاعات الإثنية.

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم معين للإثنية حيث تتقاطع مع العديد من المصطلحات التي تكاد ان تكون مطابقة لها.

المطلب الأول : مفهوم الإثنية و العرق.

1 -كلمة عرق:ETHNIC

فهي قديمة و مشتقة من الإغريقية **ETHNOS** التي بدورها مشتقة من **ETHNIKOS** و تعني في الأصل ملحد وشاع استخدام مفهوم الإثنية (العرقية) بين السياسيين و علماء الاجتماع و العامة في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين , و منذ الستينات اصبح يستخدم على الجماعة البشرية التي يشترك أفرادها في العادات و التقاليد و اللغة و الدين و أي سمات اخرى مميزة كالملامح الفيزيائية الجسمانية و التي تعيش في إطار مجتمع واحد الجماعة او الجماعات الأخرى التي تختلف عنها في بعض السمات و يشير هذا المصطلح الى جماعة لا تعرف بالنظر الى المؤسسات السياسية و انما بالنظر الى العلاقات الدينية او اللغوية او الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها [1] وعلى هذا الأساس اختلف العلماء في تحديد مفهوم العرق. حيث يرى بتزويد في كتابة **Race,Nature and Culture** ان مفهوم العرق غير واضح و ان الكثير من نظريات الدراسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح و ان أكثر التعريفات نزعت البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية تخلق تمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق.

تقوم العرقية على الاصل السلالي او العرقي المشترك و تعبر عن شعب او قبيلة بغض النظر عن الثقافة و المعتقدات . و قد استخدم مفهوم العرق و هو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل , و يطورون التشابهات الوراثية بين بعضهم البعض.

[1] بيتر ويد العرق و الطبيعة و الثقافة من منظور انتروبولوجي. بلوتو . لندن 2002ص1 على الموقع:
www.aljazeera.net//nr//exeres14c78afb.321e-4EA-C71FECCBC1C2.NTM-72K

ان مئات الدراسات تبرز تميز عرقا من عرق آخر من خلال عوامل كالمناخ و التغذية و ليس الخصائص الجسدية وتساهم هذه العوامل في تكوين العرق من بين عوامل عديدة التي يمكن ان تحدث فرقا و اختلافا [1]من جيل لآخر و في هذا الصدد اوجه "ويد WED" أربعة مناهج رئيسية[2].

أ –المنهج الأول : العرق وعلاقاته بالفئات و الطبقات الاجتماعية:

من أهم مدارس هذا المنهج الفكر الماركسي الذي يرى ان من اشاع خطاب التمييز العرقي هم الرأسماليون من أجل تفتيت وحدة الحركة العمالية على اسس وهمية كالعرق و ذلك لتحقيق مصلحتهم , و نجد في هذا المنهج "ماكس فيبر" و أتباعه و يركزون على أن في المجتمعات هناك من يريدون خلق تجمعات و مؤسسات بيروقراطية على أساس معين ينفي وجود مجموعات أخرى , و باعتبار ان ذلك التجمع العرقي يعطيهم مجالا لاحتلال مراكز مرموقة , و عليه فهذا المنهج يقوم على مصالح فئة داخل المجتمع من مصلحتها خلق تفرقة بين البشر.

ب_المنهج الثاني :منهج العرق و القومية

يعتبر هذا المنهج امتداد للمنهج الأول حيث يركز على القومية و الهوية الوطنية, و تقوم على افكار اصحاب الميزات البيولوجية المعينة هم الشيء الطبيعي وغيرهم غير الطبيعي حيث تعتمد القومية على مجموعات معينة في نوع من الوحدة و اخراج آخرين منها (القومية الانجليزية التي قاما على تمييز الانسان الأبيض أو ما يسمى بالتميز العنصري).

وتركز القومية على أهمية التراث المعين و على تميز مجموعة ما بقدرات كامنة معينة و من خلالها تظهر فكرة النقاء العرقي و تميز لبناء الجسمي و اللون كفكرة داعمة لصناعة القومية.

ج _المنهج الثالث : علاقة العرق بالهوية:

ويقوم بتحديد الهوية الفردية و الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها لأسباب متباينة منها ردة الفعل على الهويات و القواعد التي حاولت حركات الاستعمار و العولمة فرضها لاستغلال فئات المجتمعات التي من شأنها الربط بين بعضها البعض بقاسم مشترك معين.

[1]صخر الحاج حسين نظرة الى مفهوم العرق : عرق أم اثنية أكتوبر 2006 ص 1 على الموقع :
www.tahawalat.com/cms/article.php3?idarticle:904.
[2]بيتر ويد مرجع سابق ص 2 .

د_المنهج الرابع : العرق كفكرة علمية:

يقوم على بحث تطور دراسات العرق تاريخيا و تربط هذه الدراسات بين تطور علم البيولوجيا و الخطاب العرقي , حيث يرى "**ويد**" **wed** انه من الضروري فهم التمايز العرقي بين البشر يعني ذلك اعطاء ميزة لبشر على آخرين و ضرورة عدم المبالغة في الفصل بين الجانب الثقافي و البيولوجي.

وفي بعض المناهج نجد انه قد تم تشويه المفهوم و قد تعرض لسوء الاستخدام مما عب أ العلوم للهجوم عليه و من هؤلاء **الانتروبولوجيين آشلي مونتاغيو**(**Ashly Montagu**) الذي استبدل مفهوم العرق (**la race**) بمفهوم الجماعة الإثنية[1](**Groupe Ethnigue**)

وقد أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع عام 1952 كتابا من منظمة اليونسكو بعنوان (**The Statement on race**)حيث استفاد الكتاب من توصيات **مونتياغو Montagu** بوجوب اسقاط مصطلح العرق الذي اسيء استخدامه بمصطلح المجموعة الاثنية.[2]

كما اشار الكتاب الى ان العرق بمصطلح بيولوجي يعطي انطباعا و ان الفرق في الخصائص الثقافية كالدين و القومية و اللغة و السلوك هي فروق قطرية و غير قابلة للتغيير و ان مصطلح الجماعة الإثنية يتضمن ان هذه الفروق ليست موروثة بل مكتسبة.[3]

و حسب رأيهم لن تتحقق الجهود المبذولة لإبطال استخدام مصطلح العرق إلا اذا امتنع البشر من تعريف الشعوب بالمصطلحات البيولوجية.

لقد سيطرت الدراسات العرقية على حقل الانتربولوجيا في ما مضى و ان العديد من الانتربولوجيين توقفوا عن تصنيف البشر على الصعيد العرقي.وقد روج العديد من الكتاب في الوقت ذاته للتفوق العرقي و ان علماء الانتربولوجيا يصادقون على ان تنسب الصفات السيكولوجية الى الأجناس لكنهم تجاهلوا حقيقة التصنيفات العلمية على انها أساس الفروق في الخصائص المادية.

كما نجد بعض الباحثين يحبذون استخدام مصطلحات للتخفيض من الحساسيات كاستخدام مصطلح أمريكي بدل من أسود في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا لخلق قطيعة مع الذي يعرف على اساس العرق خاصة اللون و الذي يخلق عنصرية حادة بفعل

---

[1] Jean Crayon.y a t il un concept biologique de la race ? 2002 p.p1-2 sur : www.ihpst.univ-paris.fr/v1/r4/q4.textes/gayon/raceconcept.pdf

[2] صخر الحاج حسين . مرجع سابق ص 2.

[3] Les groupes ethniques :une question de vocabulaire.p3sur : www.reynier.com/anthro/interethinique/vocabulairehtml

فاعل في المجتمعات و تعني تفوق جماعة ما بفعل الاعتقاد بسمو اصلها مما يعطي مبرر لاضطهاد مجموعات اخرى و العمل على الغاء فكرة الاستعلاء لدى بعض الاعراق.[1]

و رغم كل هذه الجهود المبذولة لم تنجح في تصحيح المفاهيم الجماهيرية حول العرق و التخفيض من المواقف العرقية و لك تستطع ان توضح المعاني الحقة للعرق و التمييز العنصري.

و في هذا المجال يرى "ويد" انه من الواجب الانتباه الى المفاهيم البيولوجية التي لا تعني بالضرورة التحدث عن التمييز و التفوق الأبدي المستمر لطرف على آخر , و ان البيولوجيا متغيرة و متفاعلة مع البيئة و يرى انه لا يجب اعتبار الدراسة البيولوجية نوع من التمييز الاجتماعي وذلك من خلال أثرها على الحياة الثقافية و الاجتماعية.[2]

ومع اختلاف المقولات الشائعة حول العرق الذي يخلط بين لبيولوجيا و الثقافة يبقى الاستخدام العلمي له محددات على الصعيد البيولوجي (الأمور الفطرية المكتسبة) و ان مقولات "ويد" بالتوازي مع الدراسات الاخرى شاعت في الغرب مؤخرا و اذا ارتأينا ان مقولات "ويد" في سياق التغيرات الدولية السياسية الراهنة و خاصة الحديث عن الادارة الأمريكية السابقة (ادارة جورج بوش الابن) عن الحضارة الغربية المتفوقة فانه يجعلنا نشهد تطور عن التمايز العرقي و ان المؤهلات الجينية في بيئات معينة تعطي مجموعات مميزة نسبية معينة عن غيرها و هذا يعني ان الاكتشافات في عالم الجينات مرشحة للاستغلال الايديولوجي و السياسي لخدمة برامج معينة و تستخدم كمبرر للحرب على الآخرين.[3]

1 -الإثنية:

ان مفهوم الإثنية (**ETHNICITY**) كما يطلق عليها بالانجليزية جاءت من كلمة يونانية (**ETHNOS**) فهي تعني القبلية او الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة **Polis cité** و الإثنيون عند اليونان القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم لكنهم داخل دولة المدينة في العادات الكنيسة وهم مجموعة الأشخاص غير المسيحيين.[4]

[1] حلمي شعراوي رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب.مجلة المستقبل العدد27. بيروت أوت 2001 ص 21.
[2] بيتر ويد مرجع سابق ص 2 .
[3] المرجع السابق . ص3
[4] François Gaulme ,question d'ethnies, politique Africaine, N°68 Karthala, Paris,1997 p p121-124.

ظهر مصطلح الإثنية في المعجم العلمي عام **1896** عند **فاشي دول بوج Vacher dela Pouge** مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية **Les sélections sociales** ويعتبر **جورج مونتوندون George Montandon** أول من استعمل مصطلح الإثنية و الذي اعتبرها تجمع طبيعي يتضمن الخصائص الانسانية و يتميز بها عن القومية.

وعند الانتربولوجيا الفرنسية الإثنية و القبيلة مرادفين اما عند الانجليز فالقبيلة تشير الى نمط تنظيم سياسي جزئي , و الإثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الاعراق بين الاشخاص او الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم.[1]

كما يشير العديد من العلماء الى انه عندما يكون عضو لا يتكلم اللغة الاصلية للمجموعة يعني اقصاءه منها فغياب خاصية مشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة و لكن توجد سلبيات لهذا التعريف لأنه واسع و لا يؤكد دور الفرد و مسؤوليته في اختيار الانتماء الى المجموعة و ان المجموعة الإثنية لا تتواجد بالصدفة فهذا التعريف لا يذكر بأن الجماعة الحيوية و الفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات اجتماعية بين افرادها.

فالجماعة التي ليست لها معيار بين مشتركين على الاقل بين افراد المجموعة تجعلنا امام إثنية ضبابية (غير متوازية) فالإثنية ليست حوار بسيط حول الذات و الآخر انما هي احساس بالانتساب تفرض وعيا بهذا الانتساب الى جماعة إثنية و بالتالي فالإثنية محصلة تشكل بعد اساسيا لهوية كل فرد حيث يعرفها "جورج قوم "بقوله: "ان الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد افرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات و ان اهم نقطتين في نوعية الإثنية هما الدين و اللغة لأنهما تكفلان تواصل أمثل بين اعضاء الإثنية وهذا يبشر وجود هذان العنصران فعلا و لا تشاطرهما فيهما جماعات اخرى[2]. "

أما " شفيق الغيرة" فيرى انها صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة اضافة الى التحالفات و الانقسامات الا ان الكثير من المجموعات و الوحدات الصغرى المسماة بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين و الانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها و مؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات و مجالات محددة و وجود حكومات مرتبطة بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.[3]

---

[1] Cluidio Moffu, Ethnicité en Afrique , l'implosion de la question national après la décolonisation , p2 sur :www.politiqueAfricain.com/numéros/pdf/066101.pdf

[2] جورج قوم,انتاج الايديولوجيا و الصراعات الهويةفي المجتمع اللبناني, مجلة الدراسات العربية العدد11. بيروت . سبتمبر 1978 . ص 11.

[3] سفيق الغيرة , الاثنية المسيسة ' الابديات و المفاهيم , مجلة العلوم الاجتماعية , العدد03 1998 ص 44

المطلب الثاني : الإثنية و المفاهيم المتداخلة معها.

من خلال هذا العنصر ستبرز التداخل بين الإثنية و المصطلحات الاخرى كالقومية و الأقلية و العرق و استخلاص الفروق بينها و بين المصطلحات .

أ –الإثنية و العرق:

في حوالي عام **1900** ارجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص الى السمات الموروثة جينيا , فمقدمة **"ويبر" Weber** حول الإثنية باعتبارها من مقومات الاجتماعية و ان الإثنية و العرق منقسمان عن بعضهما البعض و يشير الى ان الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الإثني حيث ان الأول يعتمد على الأصل كأساس و الثاني يعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الاصل.

و حسب**"بيل أشكروفت" و "هيلين تغني"** (**Bell Ashcroft, Helen Terny**) ان الفرق بين الإثنية و العرق يكمن في ان الإثنية تنشأ باختيار مجموعة إثنية بالانفراد بنفسها و تحصن في فضاء هويتها حيث لا يمكن لأحد ان يتركها أو يأخذها منها , اما العرقية تمثل طريقة لتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفق معيار جيني ثابت[1].

ونستخلص انه البعض من النظريات العرقية لا تمتلك الأساس الواضح و البعض الآخر استبدل البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية لخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي لهم, فالعرق له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الإثنية التي تقوم على المكتسبات من البيئة المحيطة بالفرد.

و باعتبار المفهومين شيئا واحدا نتج خلط المفاهيم باستخدام العرق لأغراض شخصية و هذا ما اظهره **"ويد" Wed** من خلال مناهجه لمفهوم العرق حيث اصبح مرادف في كثير من الأحيان للتمييز العنصري فهما لا يعنيان الشيء نفسه و انما يجب اعطاء كل مفهوم مضمونه و تجنب الخلط و التداخلات الناتجة عن الاستخدام السيئ و ذلك لوضع حد للتأويلات .

ب الإثنية و الأقلية : في تحديد مفهوم الاقلية اختلفت المعايير المستعملة لدى الباحثين فبعضهم اعتمد على المعيار العددي و منهم من استخدم معيار الوضع السياسي و الاجتماعي و منهم من جمع بين المعيارين السابقين.

- **أنصار المعيار العددي** : اعتمد انصار هذا الاتجاه في تحديد مفهوم الأقلية على المعيار الكمي و الذي يعني ان الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها.

[1] أزراج عمر ظاهرة الأقليات و الاثنيات في بلداننا تطبيق الديمقراطية هو العلاج . جريدة العرب 26/12/2008 ص 3.

حيث نجد الأستاذ"**ستانسيلاف تشيرنشيتو**" (**Stancilef Techirnito**) اعتمد على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية و ذلك في قوله:"هي مجموعة من الأفراد تعيش في اقليم دولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و لهم خصائص تختلف عن الأغلبية و لهم ارادة في الحفاظ على هويتهم.

- **أنصار الوضع السياسي و الاجتماعي** : ونجد في هذا الاتجاه "سعد الدين ابراهيم" الذي يرى ان كل أقلية ليست عددية بالضرورة متهورة, كما ان كل أغلبية ليست بالضرورة قاهرة و تتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار الأقلية أنها كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية و الاجتماعية.[1]
- **أنصار الدمج بين المعيارين**: يرى انصار هذا الاتجاه ان الاقلية جماعة بشرية تتميز بأقل عدد عن المجتمع المتمثل في العدد الكلي, اما الوضع السياسي و الاجتماعي فنجد السيد"محمد جبر" يشير الى ان الاقلية مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس او الدين او اللغة و غير مهيمنة و تشعر بالاضطهاد و مستهدفة حماية القانون الدولي[2] و ما يستنتج من التعريف ان الاقلية عنصر الاضطهاد و القهر و الواقع يوجد أقليات حاكمة مسيطرة, و هذا ما جاء في اطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات تعاريف عديدة منها ما قدمه "**فرانسيسكو كابوتوريتي**" (**Francesco Capotoriti**) و المتمثل في انها مجموعة تمثل أقلية بالنسبة لسكان الدولة و لها خصائص ثقافية و فيزيائية مختلفة. حيث تظهر بصفة ضمنية و شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بهويتهم و هذا ما عملت به الاتفاقيات الخاصة بالاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية و بالتالي نستنتج ان كل أقلية هي أثنية لكن لا تصبح كل أثنية أقلية نظرا لتلاقي شرط العدد.

ت الأثنية و القومية : و نجد "**أنتوني سميث**" (**Antony Smith**) يرى أن مبدأ القومية يقوم على أساس مجموعة من الافتراضات التالية:

- ان الامة تمثل مصدر القوة السياسية و الاجتماعية و ان ولاء تفوق جميع الولاءات الأخرى و ذلك يعني شعور الجماعة بالانتماء الى كيان واحد دون ان يتجاوز الى رغبة في تكوين سياسي ينظمه. فالقومية تمثل حركة سياسية و فكرية لجمع الأمة في وحدة سياسية على عكس الأمة , و نجد ان القومية تشمل الأمة و العكس غير صحيح اما

[1] سعد الدين ابراهيم تأملات في مسألة الأقليات , دار سعادة الصباح. القاهرة . 1992 ص 82.

[2] السيد محمد جبر المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية , منشأة دار المعارف الاسكندرية 1990 ص 29.

الإثنية تمثل حركة قومية اذا تجاوزت شعورها بالوحدة الى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة و الانضمام الى الدولة الام.

- كما نجد من يعرف القومية على انها صلة اجتماعية و عاطفية تنشأ من اشراك أفراد مجتمع معين كل الخصائص او بعضها حيث يشعر أولئك الأفراد بأنهم وحدة اجتماعية يرغبون في تحقيق غايات و اهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير.

و في الاخير نخلص الى ان الإثنية تختلف عن العرق لأنها تتعلق بكل ما هو مكتسب من البيئة , و ان الأقلية لا تخضع للمعيار العددي فالكم في الإثنية لا يؤخذ في الحسابات و تصبح قومية اذا كانت لها رغبة في الوحدة و تكوين كيان سياسي مستقل.

المطلب الثالث : المجموعة الإثنية و النزاع الإثني.

I. المجموعة الإثنية : ظهر مفهوم الجماعة الإثنية عام **1909** لأول مرة و اصبح أحد المفاهيم الاكثر خلافية حيث اختلف مضمونه بين الجماعة العرقية او الأقلية وجماعة اساسية او امة او الجمع بين المعنيين وذلك باعتبار الشعوب من تملك خصائص الأمة و مقوماتها ان لم تكن له دولة مستقلة[1].

فمفهوم الجماعة الإثنية او المجموعة الإثنية لم يشاع خصوصا مع التباين في تحديد نطاقه الذي قد توسع ليشمل كل اشكال التمايز و ذلك ليعبر عن خط متواصل يبدأ بالقبيلة و ينتهي بالأمة و يضيق ليقتصر على التمايز الإثني فقط.

و في التمييز بين المجموعة العرقية عن المجموعة الإثنية من الناحية السوسيولوجية فهما ليسا في نفس الوضعية كما فعل **"تيدغور (Ted Gurr)** بتقديم اعضاء المجموعة الإثنية كجزء من جماعة بسيكولوجية تتقاسم مشاركة التاريخ , الهوية , القيم الثقافية و اللغة.

كما أضاف **"ستيوارت كوفمان"(Stuart Kaufmann)** عناصر اخرى و هي الاسم المشترك , الاعتقاد بالنسب المشترك و العادات.

وحسب **"أنتوني سميث" (Anthony Smith)** نجد:

- الاسم يرمز لشخصية المجموعة و الى درجة التنظيم.

[1] مصطلحات اجتماعية الجماعة الإثنية 2007ص1 على الموقع : www.annaba.org/nbaneur/02/404/html

- الاعتقاد بوجود ماضي مشترك يدعم التضامن بين افراد المجموعة.
- التاريخ هو ذاكرة جماعية للمجموعة ناتج عن المصير المشترك .
- الإقليم موظف الجماعة.
- روح التضامن و تظهر قوة الروابط بين اعضاء المجموعة.

فالجماعة الإثنية تعني مجتمعا بشريا له اسلوب حياة مميز و يرتبط أفراده بروابط الإنتماء القومي و له اطار ثقافي و حضاري يتمثل في الهوية الثقافية المميزة حيث يشعر الكيان البشري بذاتيته ازاء الجماعات الاخرى و هم واعون بمقوماتهم و ذاتيتهم العرقية مما يخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة و ينبع هذا الشعور من خلال التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين أفرادها مما يؤدي الى الولاء و الانتماء و تماسك الجماعة ووحدتها حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الإثنية الاخرى التي تتواجد في ذات المجتمع.[1]

و عليه نستخلص تعريف شامل للجماعة الإثنية و المتمثل في:

ان الجماعة الإثنية جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي يدعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي للمجموعة الأصلية و يكون ما فيها مسجل في ذاكرة جماعية للمجموعة كالأسطورة و ما فيها من أحداث تمثل الرموز المتعلقة بتركة ثمينة تعود لأسلافهم و ان الأغلبية اعضاء تتقاسم واقعا او مصيرا مشتركا لهذه الحياة فمن الممكن ان تكون مجموعة العادات و التقاليد معرفة على ثقافة خاصة و اعتماد متبادل.

و يتشكل نظامهم التنظيمي من خلال الاحساس بالانتماء للمجموعة و ارادة الامتثال للمعايير كالعلاقات الاجتماعية التي تسمح بالحفاظ على حدودها مع الجماعات المتشابهة خاصة الاتصالات و المبادلات .

فالجماعة الإثنية هي جماعة اجتماعية يتقاسم و يتشارك اعضاؤها في الهوية الجماعية و تسمى بالإثنية مغمورة بالثقافة حيث وضعت لضمان حياتهم و عيشهم من جيل الى جيل . و للجماعة الإثنية مطالب خاصة و تتمثل في[2] :

أ –مطالب ثقافية :

[1] محمود ابو العينين. ادارة و الصراعات العرقية في افريقيا.

[2] محمد غرابية . التعددية الإثنية ادارة الصراعات و استراتيجيات التسوية المركز العلمي للدراسات السياسية . الأردن 2002 ص 1 على الموقع:.www.aljazeera.net/nr/exers/oaaf4397-8344-491EA99-8FLE4D777871html

1 -اللغة : و هي احدى أدوات الهيمنة و السيادة و المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد و المطالبة باعتراف رسميا للجماعة المتحدثة بها بأنها ذات شرعية أكبر و لها دور في الكفاءة الادارية و الحراك الاجتماعي الطبقي و علاقات الدولة الخارجية.

2 -الدين : ان الجماعات ذات الأغلبية تعتبر دينها هو الدين الرسمي و يستخدم للتعبئة ضد النظام السياسي

3 -العادات و التقاليد : ان الجماعات الإثنية تطالب باحترام عاداتها و السماح لأبنائها بممارستها و مطالب المسلمين في فرنسا وذلك لباسهم حسب التعاليم الدينية او العادات و التقاليد الخاصة بهم.

ب –مطالب السياسية[1]:

1 – الانفصال : تكمن مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة بالمجال السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي مستقل او الانفصال للانضمام الى كيان آخر كإقليم الأوغادين الذي يطالب بالانفصال عن إثيوبيا و الانضمام الى الصومال.

2 – الاستقلال الاداري : ان أغلب الإثنيات تطالب بالاعتراف بخصوصيتها ولا تطالب بالانفصال , كالحصول على استقلال اداري و على المنح المالية او الاعتراف بقيمة الجماعة و تمييزها في المجتمع.

3 – المناصب العامة : و ذلك من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية و الوظائف الرسمية في الدولة.

4 – مسألة الأرض : حيث تمتلك بعض الإثنيات مساحات متفوقة على نسبتها العددية.

ت المطالب الاقتصادية : و تكمن في المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات.حيث تقدم الجماعات الإثنية مبررات تاريخية او ادارية لهذه المطالب وتكون اكثر تعليما وكفاءة وخبرة و لها مبررات تتعلق بالجدارة و الكفاءة و فاعلية هذه المطالب تعود للجماعة نفسها و مدى تمسكها و التركيز الاقليمي و دور النخبة السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة مطالبها و طريقها للدفاع. و اذا ما تجاهل النظام السياسي او عجزت مؤسسات النظام عن استبعاد مطالب الجماعة الإثنية او عدم الاعتراف بها يؤدي ذلك الى تشدد الجماعات المستبعدة لجوئها الى وسائل غير شرعية للحصول على مطالبها قد تصل الى درجة استعمال العنف ضد النظام.

[1] المرجع السابق ص 2

النزاع الإثني :

و ذلك حسب ما جاء في المقولة التالية :" انه عندما يوجد فرد يسود السلام و عند وجود فردين إثنين ينشأ النزاع و عند وجود الكثير تبدأ التحالفات" وتعني هذه المقولة الى ان القانون التاريخي الذي يميز الحياة الانسانية سواء في المجتمعات الصغيرة او على المستوى الدولي , فالنزاع هو الذي يحكم أغلب العلاقات مهما كان شكل الوحدة الانسانية أسرة , قبيلة , امة فهي محكومة بقانون النزاع و لا تحتاج الى اثباتات.

و في تعريف النزاع يعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع على انه ظاهرة انسانية تنشأ من خلال تصادم المصالح و اختلاف المواقف و تكون على الأقل بين طرفين او جماعات منظمة او دول و هي تسعى لتحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها[1]

ويعرف النزاع على انه الاختلاف في تصور مواقف قضية ما بين طرفين او اكثر في نفس اللحظة من الزمن و في تحديد الفرق بين مفهومي النزاع و العنف فنجد ان النزاع و العنف , فنجد ان النزاع أوسع من مفهوم العنف حيث تتعدد صور النزاع و آلياته و يعتبر العنف احدى آليات النزاع و حسمه و تتحدد شدة النزاع على كم و كيف العنف المستخدم فيه[2].

و للنزاع موضوعات و أنواع حيث تنقسم الى نزاعات داخلية و تشمل المجتمع و الوطن و الدولة الواحدة كالنزاعات السياسية و الإثنية و نزاعات خارجية في الدول على خلفيات سياسية ,اقتصادية و.... و غيرها...

أما النوع الذي يهيمن هو النزاع الداخلي الذي قد ينتج عنه صراعات دموية و استئصالية.

ان النزاعات و حسب تباين جوهرها و طبيعة القوى التي تدعمها و تشترك بها باجراء اختلاف أطرافها و الأدوات النظرية و العلمية المستخدمة فيها و حجم المال و القوة والسلاح و التاييد لها فتكون حول الموارد و اكتساب السلطة.

مفهوم النزاع الإثني:

تتميز النزاعات الإثنية عن باقي أنواع النزاعات باحتلالها مكانة مهمة على الساحة الدولية وذلك بصياغة تعريف يؤطر مع الأبعاد ما دون الدول لهذا النزاع فمن خلال رأي " **ميشال براون**" (**Michel Brown**) نجد أن النزاعات الإثنية تناحر بين مجموعتين او

[1] Heinzjurgen axt,Antonio milosoki and Oliver Shwars,Conflict : a literature review, institute of political science Duisburg ,February23rd 2009.p2.

[2] نبيل حاجي نايف ,نحن و الآخر و الصراع , هل من سبيل'جريدة العرب الأسبوعي جويلية2005 ص 12

اكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية , سياسية , اجتماعية و اقليمية او ببساطة فالنزاع الإثني يمثل الطريقة او النمط للعنف المنظم حيث تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الإثنية[1].

ان هذه التعريفات لا تسمح بالقيام بالتفريق بين النزاعات التي تاخذ الفروق الدقيقة بعين الاعتبار و يمكن ان تطبق على الحروب بين جماعتين في دولتين مختلفتين و هذا ماجعل الباحثين باضافة عنصرين للتعريف و هما الدولة و طلب الاستقبال(**l'etat de la quete d'independance**) .

ويرى "**ميشال هاوارد**" (**Michel Haward**) ان النزاع الإثني مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات بين جماعات إثنية لم تحقق دولتها (**Statehood**) و انها تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة ادماجها و ان تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي يراها مهددة لثقافتها او هويتها[2].

أما "**فيرون** "(**Fearon**) يرى ان النزاعات الإثنية شكل من اشكال الحرب الانفصالية و ذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة و التي يحكمها نظام الأغلبية و لا تمنح حقوق الاقليات[3].

و يرى" **لاك روتشيلد**"(**Rotchild Lake**) ان النزاعات الإثنية تتمثل في حروب ناتجة عن الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة اثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى[4].

وحسب "**جون انغسترون**" (**Jan Angstro**) تمثل الرغبة في الاستقلال او الانفصال تسمح لإيجاد الحد الفاصل بين نزاع ما بين الدول ما دون الدول و ذلك بالمقارنة بين النزاعات الإثنية و السياسية و الايديولوجية و لكن ليس لكل الجماعات الإثنية هدف انفصالي.[5]

وفي الاخير نخلص الى ان النزاع الإثني الذي ينجم عن تعقيد الدوافع و الأسباب المؤدية الى النزاعات الإثنية لا يمكن ان تحدد تعريف واحد و هذا ما يجعله يقتصر على عدم جماعتين ثقافيتين العيش مع بعضها البعض و افضل حل لذلك الانفصال.[6]

---

[1] سمية بلعيد – النزاعات الاثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية كونغو الديمقراطية نمودجا.رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة قسنطينة2010 ص 24.

[2] Ipid p 10

[3] Ipid p 11.

[4] Heinz jurgen Antonio milo soski and oliver shwars. Opcit p 10

[5] Ipid p 11

[6] برايان وايت ريتشارد مايكل سميث . قضايا السياسة العالمية . ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث .الامارات العربية المتحدة2004 ص 81.

ويؤكد بعض المنظرين ان المعنى الإثني مبالغ في التبسيط و يغلط في التوجيه مما يجعلهم يؤكدون على وجود عوامل اخرى كالإرث الاستعماري و دوره في تفعيل سياسة فرق تسد و دور المصالح الأجنبية و الروح الحربية و عدم التكافؤ في الفرص بين الجماعات و عدم تجاهل عوامل اخرى كالاستعباد السياسي , الظلم الاجتماعي, عدم احترام الاختلاف الثقافي.

رغم ذلك فقد نجحت الدول الغربية في التصدي للتحدي الإثني. و يمكن ارجاعه الى عدة عوامل بما فيها توفر الثروة و الاستعداد لنزاع الصيغة المركزية عن السلطة و خلق بيئة مستقرة و مسالمة و وجود ثقافات ديمقراطية .

وعليه نجد ان هناك نوعين للنزاعات الإثنية:

1 -نزاعات مرتبطة بقتال انفصالي تقوده الأغلبية داخل الاقليم.

2 -حالة الأقلية المشتتة اقليميا.

المبحث الثاني : النزاعات الإثنية و أسبابها.

من قضايا الدولة الهامة على غرار القومية نجد النزاعات الإثنية و التي تعتبر ظاهرة في محل دراسة من قبل العديد نمن المقاربات النظرية التي تحاول معرفة الاسباب التي تؤدي الى النزاعات الإثنية ثم العمل على تصنيفها على مستوى منطقة الساحل الافريقي .

و بالتالي فيما تتمثل المقاربات التي درست اسباب النزاعات الإثنية؟

و كيف تم تصنيفها على مستوى منطقة الساحل الافريقي؟

المطلب الأول : اسباب النزاعات الإثنية.

يتمثل النزاع الإثني في الصراع القائم بين الجماعات الإثنية بسبب القومية الإثنية و احيانا تؤدي لبى ابادة جماعية و جرائم الحرب .

و في تفسير المختصين في النزاع الإثني يقع على ثلاثة رؤى فكرية و هي :

أولا : المقاربة النشوئية (Primordialism):

تقوم هذه المقاربة على القرابة كمفهوم محوري بين افراد الجماعة الإثنية اي على روابط إثنية وحسب رأي **"دونالد هورويتز"**(**Donald Horwiz**) ان هذه العلاقة تسمح لهذه الجماعات التفكير في تماثل الاسرة و بهذا يكون سبب النزاع الإثني في عدم وجود قرابة بين الجماعات او روابط مما يجعل الاختلاف الإثني مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات[1].

[1] Donald Horowitz structure and strategy in Ethic confilt.the world book april 1998 p 05.

و حسب الباحثين "**غريتس**"و "**شيلز**" و "**والكر**"و "**كونور**"(**Greetz, Shills , Walker , Conor**) اختلاف الهوية هو اساس النزاع و يتجلى ذلك متلازمة نحن ضدهم و هذا يعطي أهمية قوة المشاعر في النزاع الإثني حيث يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى و يعمق احساس وجود الحدود و حسب "**شو**" و"**ونغ**"(**Show and Wong**) قوة المشاعر ناجمة عن قواعد تحريم الأنانية و السلوك الفردي و أولوية الجماعة[1].

و من خلال كتاب صدام الحضارات ل "**صامويل هانتغتون**"(**Samuel Huntington**) جاء فيه ان الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية هو أساس النزاعات معناه ان الثقافة اساس النزاع و ذلك لتصارع القيم بين المجموعات[2].

و هذه الاطروحة جاءت لتحل محل التنافس بين الرأسمالية و الاشتراكية خلال الحرب الباردة و الخطوط الرئيسية للنزاع حيث تسير الآن في شكل مواز مع خطوط الصراع الحضاري و هذا يظهر في ان عدم التجانس الإثني جذور للنزاعات و الحروب.

ويعتبر انصار هذه المقاربة ان النزاع الإثني و سلوك الجماعة الإثنية تحدده الاحاسيس الإثنية وهذا ناتج عن تراكم الأحقاد و الكراهية عبر قرون كالسريلانكا و الناميل و اصبح لهذا الرأي تأييد من طرف واضعي السياسات الخارجية.

وفي دراسة البروفسور "فانهانن" يرى ان المقاربة النشوئية هي مشروع صمم لاختبار السكان المقسمين إثنيا و الذين يختلفون عن بعضهم البعض من خلال القيم و الثقافة حيث تزيد احتمالات النزاع بينهم و ان الدول المتجانسة اكثر استقرارا و ذلك ان المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل[3].

وعليه نستخلص ان التنوع الإثني هو سبب النزاع الذي يحدث اختلافا فهو يضخم الشعور بالولاء للقبيلة و تراجعه و يخلق تعصبا نحو الآخر و بالتالي حدوث النزاع.

و قد عدد الباحثين السياسيين مفهوم الحرب الإثنية و أكدوا ان الاسباب الجذرية للنزاعات الإثنية لا تنطوي على الانتساب للإثنية بل على العوامل السياسية و الاقتصادية ... و يؤكد المتخصصون في العلوم السياسية على مفهوم الحرب الإثنية هو مفهوم مضلل و تؤدي الى نتيجة ان الجماعات المختلفة مصيرها القتال و الحروب بينها بقرارات سياسية.

ثانيا: المقاربة الإفتعالية:

[1] Wiliam G. Cunningham .Theoritical farme work for conflict resolution.the university of Auckland.1998 p 03.

[2] صامويل هانغون.صدام الحضارات .الشكل الجديد للصراع .مجلة السياسة الدولية.العدد116.القاهرة أفريل 1994 ص 321

[3] سمية بالعيد النزاعات الإثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها.مرجع سابق ص 27 – 28.

ترجع هذه المقاربة بسبب النزاع الاثني الى دور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي و الخارجي و تسعى لتفسير سلوكيات و افعال قادة المجتمعات حول توظيف المجموعات الإثنية للتعبئة الجماهيرية في حالات الإنتخاب فدور الفواعل على المستوى الخارجي حيث يرى انصار هذه المقاربة ان للاستعمار دور في اختلاف النزاعات الإثنية عن طريق تفكيك القبيلة الواحدة على أكثر من دولة مما يجعل تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في المنطقة الجغرافية نفسها .و تجليات ذلك على الأمن و الاستقرار فيها و يرى البعض ان طبيعة النزاعات الإثنية في مناطق العالم الثالث ينبغي فحصا دقيقا لدور القوى الاستعمارية في خلق مشاكل الإثنية فهي موروثة من عهد الاستعمار الذي استعمل السياسات الإثنية سبب في اندلاع النزاعات الإثنية اي سياسة فرق تسد كما حدث في **الكونغو الديمقراطية** و **رواندا**[1].

اما على الصعيد الداخلي فالنزاع الإثني يخلق بسبب تحريك محفزاته و اسبابه من طرف النخب الداخلية التي تسعى لتحقيق مصالحها في جو من الفوضى و ذلك باعتمادها على الإثنية كوسيلة.

و قد جاء في كتاب **"دانييل بوسنر"** (**Daniel Posner**) ان السياسات الإثنية في افريقيا لها اسهاما اساسيا في نظرية الانقسامات السياسية و هذا لإثبات ان النخبة السياسية في دول العالم الثالث لها حافز في استغلال الإثنية فالتعبئة السياسية و تأسيس الإثنية كما يحصل في **رواندا** و **أوغندا** . التمييز على أسس ذاتية توفر الوقود من أجل الدخول في نزاعات إثنية[2].

ان تأسيس الانتماء الإثني يؤدي الى عنف و اضطراب سياسي و اجتماعي فالتأسيس جزء من استراتيجية برنامج يهدف للوصول الى السلطة و زيادة المكاسب الشخصية و قد اتبع كل حزب العمال و المحافظين في بريطانيا على هذا السلوك للفوز بالانتخابات في ظروف التكافؤ بين الحزبين[3] مابين 1964/1975

وجاء في كتاب **"رين ليمارشو"**(**Rene Lemarchand**) ان بلورة مجموعة من الهويات ليست عشوائية الحدوث و من ثم نحولها الى استراتيجيات معينة متبعة من قبل المقاولين الاثنين(**Ethic Entrepreneurs**) و تعبئة ولاءات المجموعة نيابة عن المصالح الجماعية المحددة من القرابة و التعبئة الإثنية وسيلة مثلى لاستغلال فرص الوصول الى السلطة و السيطرة على موارد الدولة.[4]

---

[1] سمية بالعيد مرجع سابق ص 28 / 29

[2] Daniel Posner .institution and ethnid politics in Africa cambridge university press. 2009 p 01.

[3] Elaine Thomas Muting inter ethnicconflict in post imperial Britain :The success and limits of a liberal political approches . p04/05.

[4] Ronnie D-lipschutz.seeking a state of one's ouin :An analytical frame work for assessing ethnic and sectrian conflict.p 11.

ويوجد العديد من الدول لا تكترث بالهوية الإثنية كما يوجد في جمهورية يوغوسلافيا السابقة حيث وجدت معدلات كبيرة للتزاوج للمواطنين بين مختلف المجموعات الإثنية ذلك مع بداية سنة **1989** و بداية الأعمال العدائية و مع وصول **"سلوبودان ميلوزوفيتش"**(**Slobodan Milosovotsh**) الى الحكم بدأ تسييس الإثنية ، كما استغلت النخب الاختلافات الإثنية و قامت بتعبئة جماهيرية و الوصول الى العداء لتحقيق قاعدة أوسع من السلطة[1].

ونستخلص ان الاختلاف الإثني لا يمثل المقاربة الافتعالية إلا وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي او الخارجي و ذلك لتحقيق مكاسب شخصية فالنزاع الإثني ناتج حسب المعادلة التالية:

=(Ethic conflict)النزاع الإثني

(Quality of institution)نوعية المؤسسات +(Ethic diversity)التنوع الإثني

ففي هذه المقاربة التنوع الإثني يؤدي الى حرب , و رغم التحليل الواقعي إلا انها تعفى من الانتقادات منها:

- استمرارية النزاعات الإثنية في المناطق المتفرقة في العالم ابرزها البحيرات العظمى .
- ان النزاعات الإثنية ليست مدعمة بالضرورة للقوى الخارجية.
- عدم تركيز على النخب السياسية و دورها على المستوى الداخلي في استغلال النزاعات الإثنية و تعتبر عامل مستقل و اما الجماعات الإثنية عامل تابع.

و يمكن القول ان المقارنة النشوئية تركز على الاختلاف الإثني و اعتبرته عامل رئيسي و اهملت دور النخب لكن المقاربة الافتعالية تبرز دور النخب على جميع المستويات في قيام النزاعات و اهملت دور الجماعات الإثنية لكن هذه المقاربات لها وجهات نظر احادية اي اعتمدت على عامل واحد كأساس لهذه النزاعات لذا فهي غير متكاملة حيث وفرت بعض العناصر من الكل.

و عليه نطرح التساؤل التالي : هل توجد مقاربات تعالج هذه النقائص و تغطيها في تحليل النزاعات الإثنية في منظور متكامل يجمع التحليلين السابقين؟

ثالثا: المقاربة البنائية Constructivision:

و هي اتجاه جديد يسعى للاستفادة من المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية و قد ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي و قد استعمله **"نيكولاس أونيف"** (**Nicolas Onuf**) لأول مرة في كتابه عالم من صنعنا

[1] Berverly Crawford.Explaining cultural conflict in yougoslavia.institutional weakness.economic crisis and identity politics. P206.

(**World of our making**) و قد ابزر أن القواعد و المعايير لها دورا هاما في ارشاد و سلوك الفواعل الدوليين و بناء حياة دويلته بشكل عام[1] .

فالمنظور البنائي يقوم على تحليل علاقة التأثير المتبادل بين طرفي البنائية(بنية– عضو) و يمكن استقاطه على الدولة كبنية و المجموعات الإثنية التي تتضمن أعضاء و و حدات.

وتكمن قوة البنائية في فهم التحول للعلاقات الدولية و الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية و هذا أدى الى دراسة التأثير المتبادل بين البنية (Structure) و العضو (Agent) من خلال تركيز كل من الواقعية و الليبرالية على العوامل المادية و اما البنائية فتركز على تأثير الأفكار و قد اعطت أهمية للخطاب السائد في المجتمع حيث يعكس المعتقدات و المصالح[2].

و في شرعية النظرية البنائية ساهمت نهاية الحرب الباردة في ذلك حيث اكتسبت قدرة على تفسير هذا الحدث و مع انفاق الواقعية و الليبرالية في ذلك. فالنظريات البنائية لم تقدم تصورا واحدا لتوقعاتها حول القضايا المطروحة و تترك اتجاها يركز على مستقبل الدولة و تعتبر الاتصالات تكون عبر الوطنية و تقاسم القيم المدنية يؤدي الى تفويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية[3].

ويركز البنائين على الضوابط و المعايير و يعتبرون القانون الدولي و المبادئ الآمرة تؤدي الى التقليل من المفاهيم التقليدية للسيادة . فتصاعد النزاعات الإثنية حول متغير الهوية لما بعد الحرب الباردة بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل منها الاهتمام بالثقافة وتزامن بروز الاتجاه البنائي حيث يركز على الأفكار و الضوابط و يعتبر جانب منه ردة فعل في ارتفاع حدة النزاعات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي .

و حسب التحليل البنائي المصلحة تتحدد بالارتباط بالهوية فإخفاق الدولة في تكوين اطار لهوية مشتركة تحدد شخصية مواطنيها جميعا حيث يلجئون الى طرق بديلة على هذا المستوى ، و يعتبر الاطار القرابي و الانتمائي بديل أقل تكلفة اكثر فعالية و التفاعل بين الجماعات الإثنية يؤدي الى النزاع[4].

---

[1] Audie Klotz et cecelia . le constructivisme dans la theorie des relations internationales.traduction : Rachel Bouyssovet et Marie Claude Smouts 1999 p 2.

[2] عادل زقاغ.تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية .فحص افتراضات و اسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني و المؤسساتي و البنائي الصالح.

[3] ستيفن وولث.عالم واحد.نظريات متعددة . ترجمة عادل زقاغ زيدان زياني ص 4.

[4] عادل زقاغ .مرجع سابق.ص3

وفي تحليل اسباب التراعات الإثنية فالمقاربة النشوئية انتقدت المقاربتين النشوئية و الانفعالية و أكدت ان الجماعة الإثنية تحرك المشاعر و الأحاسيس الإثنية في الفترة التي لا تعتبر النخب فواعل تابعة لهذا الشعور و لا يمكن اعتبار التراع الإثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية.

فالمقاربة النشوئية ترجع التراع الإثني الى الضغائن و الأحقاد التاريخية التي بقيت في ذاكرة الافراد اما البنائية ترى ان التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس مسبقا بل تحكيما و في هذا الصدد يرى **"فيرون" (Fearon)** ان البناء للهوية على أساس التنازع تتحكم فيه ثلاث عوامل[1]:

1 -المنطق الخطابي السائد.

2 -الاتجاهات او الميول النخبوية.

3 -الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

فكل هذه المقاربات تركز على جوانب مهمة في قضية التراعات الإثنية و اذا حصرنا وجه نظرنا لإحدى هذه المقاربات يجب التركيز على الاختلاف الإثني ودوره على النخب في المستوى الداخلي والخارجي في هذا الاختلاف و كذلك دور الأفكار في وجود تنافس المقاربتين في فهم اسباب التراعات الإثنية و العمل لإيجاد حلول للتراعات الإثنية .

رابعا : المقاربة الاثنوواقعية:

ركزت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية في الفترة ما بين الحربين و تتميز بمفهوماتية تتماشى وفق الأفكار الفلسفية لكل من **"هوبر تيسيداتيس" (Hober Tucydides)** ذلك حسب التقاليد فأفعال الدول تتوقف على الطبيعة البشرية و الجغرافية عوضا عن الأخلاق و **المثالياتو** يرى كل من **" آرون"** و **" مورغاثو"** و **" هوفمان"(Morganthaw, Hoffman , Aron)** حيث يتحدد فهمهم لهذا المنطق النظام الدولي و العلاقات الدولية بالفوضوية و ذلك ناتج عن طبيعة سلوكيات الدول و تعتبر الفوضى غياب السلطة العليا اي المنظم الأسمى حيث يحفز العلاقات بين الدول و تقاس على أساس القدرة و المكاسب و الأمن و لهذا تعتبر الواقعية اكثر من مجرد نظرية بسيطة حيث تمكن من البلوغ للمنظور بما يتضح له من تأكيد انتشارها الكبير[2].

[1] عادل زقاغ.مرجع سابق. ص 3.

[2] Jack Donnelly.realism and international relations cambridge university press.2006 p 07.

فالواقعية تعتبر الدول هي الفاعل الأساسي و الموحد و تمثل وحدة التحليل لها مما ادى الى العديد من منظري الواقعية الى التأقلم مع المعايير الجديدة للظاهرة مع نهاية الحرب الباردة حيث تضاعفت الفواعل و تغيرت طبيعة التهديدات و هذا يحتاج الى تعديل نظري.[1]

وقد اثبت الواقعيون بدراستهم للتراعات الإثنية بسعيهم لتطوير و توسيع الإطار التحليلي لديهم حيث انشئوا الاثنوواقعية و اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة التراعات الإثنية على مداخل الدولة و ذلك باعتبار الجماعة الإثنية اساس وحدة التحليل و كذلك اعتمدوا في تفسيرهم لأسباب التراع الإثني على ظاهرة الخوف او القلق و علاقته بالتراع[2].

وحسب وجهة نظر "**دافيد لاك**" (**David Lake**) يوجد نوعين للقلق[3]:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.
- القلق على حياة الفرد و سلامته الجسدية و هذا القلق تبرره وجود أقلية لا تمثل هدف التمييز و انتهاك الحقوق من طرف جماعات أخرى خاصة .

كان الخلاف كبير و يمكن لهذا الخوف ان يتفاقم في الفوضى ان عدم تدخل الدولة لفرض النظام سواء لإنهيارها او فشلها فهذا لا يدعم النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية و هنا تخلق الفوضى.

و حسب "**لاك**" الفوضى تنجم عن غياب الوسائل بانهيار البنى و متوقع ان تكون بسبب غياب ارادة الدولة في فرض احترام النظام ، فالتراعات الإثنية تخلق الفوضى و هذا ما يجعلنا امام المأزق الأمني[4](**Le dilemme Sécuritaire**) .

- في التراعات الإثنية قبل الخضوع لدراسة المشكلة الأمنية نجد ان الفرق بين الواقعية و الاثنوواقعية اسس الانتقال الاثنولوجي و هذا جعل الجماعة الإثنية قاعدة للتحليل مما يعني ان القواعد الأساسية للتحليل هي الجماعات الإثنية و من الضروري على الدول التكيف معه و تعتبره وحدة التحليل في التراعات الإثنية فالجماعات الإثنية تراقب و تحدد الجو السياسي.

[1] Ipid p 9
[2] Ipid p 33.
[3] Ipid p 34.
[4] Thomas J.Christensen.the contemporary security dilmma :deterving a tauxan conflict.2002 p1.

- يرى الواقعيون ان النظام الدولي نظام فوضوي ليس له سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل الموجودين و انه في الواقع الإثني الفوضى ليست بغياب سلطة رسمية بل لغياب سلطة شرعية فالتوتر بين الجماعات الإثنية يخلق القلق و الخوف لتعزيز الفوضى و تغذيتها في الدولة و ذلك ناتج لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة و به ينشأ المأزق الامني.

ان المشكلة الأمنية للنزاعات الإثنية تقوم على افتراض منطق انهيار الدولة او اعادة الهيكلة و احيانا تكون نتيجة عمل الجماعات بضمان بقائها بوسائل خاصة و هذا ما جاء به " **باري بوزين**" (**Barry Posen**) و في تحقيق هدفها الأمني تقوم الجماعات الإثنية الأخرى على تطوير الامكانيات العسكرية و بذلك التقليل من قدرات الآخرين حيث تقوم المجموعة الأولى بمجموعة من التدابير و الخطوات للتقليل من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأخرى فهذا التسابق في زيادة القدرات العسكرية تؤدي الى خلق النزاع الإثني.

وقد رأى "**بوزن**" انه توجد اربعة اسباب تعلل حدة المشكلة الأمنية في النزاعات الإثنية[1] و تتمثل في:

1 -عدم التمييز بين القدرات الهجومية و الدفاعية للجماعات.

2 -عدم التعريف بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية و انشاء قوة عسكرية اكثر فعالية.

3 -انهيار الدولة المتعددة الإثنيات يؤدي الى حساسية أكثر مع سلوك الجماعات فيقود الى افعال مغلقة.

4 -ميزة الهجوم من الدفاع.

فهذه الاسباب تؤدي الى زيادة الخوف و القلق للجماعات و غالبا ما تؤدي الى هجومات وقائية ، اندلاع حرب ، ابادة جماعية من قبل الجماعات الأخرى.

خامسا: المقاربة الليبرالية:

من روادها " **كانط**" و "**روسو**"(**Kanet and Rosseau**) لها نظرة ايجابية للإنسانية عكس الواقعية و يسعون لفهم العالم و تغييره و ذلك باحترام حقوق الانسان و ضمان الرفاه الاقتصادي و تعزيز العدالة الاجتماعية...

فالليبرالية لا تتلخص في تعريف واحد حيث تشملها ثلاثة أفكار أساسية[2] و هي:

- الاعتقاد بالديمقراطية مصدر سلام.

[1] Barry .R. Posen The security dilemma and ethnic conflict n°1 vol 03 spring 1993 p 27/39.

[2] ستيف سميث .جون بايليس .عولمة السياسة العالمية ترجمة و نشر مركز الخليج للنشر و الابحاث .الامارات العربية المتحدة2004 ص 315/313

- الاقتصاد و دوره الأساسي حيث ان التطور الاقتصادي يسمح للطبقة المتوسطة القوية المساهمة في العملية الديمقراطية.
- اعتبار المؤسسات الدولية جهات فاعلة لحفظ السلام الدولي.

ويرى **"كانط"** و مؤيديه ان القيم كاحترام حقوق الانسان و التمثيل الديمقراطي تعطي تفسير للتوجهات السلمية للدول الديمقراطية حيث تعتبر أقل ميلا للنزاعات فالليبرالية تنطلق من فرضية ان نشر الديمقراطية و القيم ضرورة و تمثل الطريقة المثلى لضمان الأمن و السلام و غيابهما يؤدي الى زيادة النزاعات و العنف و حسب اليبراليون ان النزاعات الإثنية تعود الى:

- عدم وجود منطق حقوق الانسان و ذلك بإلغاء حق الآخر في الحياة و الأمن و الكرامة و محاصرة كل الأفكار و التنوع الإثني.
- غياب عملية الديمقراطية حيث تمنع الجماهير من مشاركتهم السياسية و معرفة حقوقهم و واجباتهم اتجاه بلدانهم
- لا يوجد تقسيم متكافئ للثروة(العائدات الوطنية) و انحصارها في قلة تتمثل في النخبة التي تخلق طبقة فقيرة كادحة على الأوضاع و تسعى للتغيير بالعنف.
- عدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة من خلال مهمات حفظ السلام و انغلاق الدول التي تشهد النزاعات على نفسها[1].

المطلب الثاني : الجماعات الإثنية في الساحل الإفريقي.

تختلف الجماعات العرقية عن بعضها البعض من خلال العديد من الخصائص كالسلالة و الدين و اللغة وتوجد جماعات أخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي و السياسي لهذه الجماعات يمكن تصنيف المجموعات الإثنية وفقا لمعيار واحد و بخصوص تصنيف الجماعات الإثنية هناك العديد من الاتجاهات المتباينة بهذا الصدد يرجع هذا الاختلاف في الاساس التي يركز عليها الباحثون في التصنيف و تجد الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول : يأخذ بالمقومات الذاتية للجماعة الإثنية:

- **الجماعة السلالية :** هي جماعة ذاتية يرتبط افرادها فيما بينهم من خلال رابط العرق المشترك و ذلك باعتبار ان هذا الرابط هو المقوم الأصيل لتمايز جماعتهم من غيرهم من الجماعات الأخرى التي يتشكل منها مجتمعهم و تنتشر هذه الجماعات في العديد من دول العالم منها الأربيك في المجتمع الأفغاني و الزنوج في المجتمع الأمريكي[1].

[1] سمية بالعيد.مرجع سابق ص 36.

- **الجماعة اللغوية:** هي كل جماعة إثنية يشترك افرادها في التحدث بلغة واحدة و يتميزون بها عن افراد الجماعات الأخرى في مجتمعهم و هذا الاختلاف ينتج عنه تباين ثقافي فيما بين الإثنيات المكونة للمجتمع الواحد [2] ففي التعددية اللغوية نجد في افريقيا اكثر من ألفي لغة و لهجة و يمكن تقليصه الى خمسين لغة رئيسية اذا تم تجميع اللغات و اللهجات المتشابهة و الاكتفاء باللغات الرئيسية و تنتمي هذه اللغات الى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة اللغة الآخر و آسيوية و مجموعة لغات النيجر و الكونغو و هما يتكونان من مجموعات لغوية و فرعية[3] .
- **الجماعات الدينية** : و هي جماعة دينية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها و تمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى التي نشاركها في المجتمع[4] و في التعددية الدينية نجد الواقع الإفريقي متعددا و متنوعا في الأديان و المعتقدات الى جانب الدين الاسلامي و المسيحي و توجد أديان تقليدية و متنوعة بدورها بقدر التنوع للجماعات الإثنية في القارة حيث تتميز الأديان التقليدية بالمحلية و ليس لها فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[5].

الاتجاه الثاني : يأخذ المكانة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للجماعة الدينية.

- **الجماعة المسيطرة** : وهي جماعة إثنية تهيمن على مقاعد السلطة في مجتمعها و التي يرقى افرادها المناصب و مواقع في الدولة و يشكلون الفئة الأكثر ثراءا في المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم.
- **الجماعة غير المسيطرة** : و هي جماعة إثنية تكون بعيدة عن السلطة يحتل افرادها مواقع غير رئيسية في الدولة و تعاني من الاضطهاد او الاستغلال من جانب الجماعات المسيطرة و توجد هذه الجماعات إثنية غير مسيطرة تتمتع بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في مجتمعها فضلا عن وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي و انه ليس بالضرورة ان تكون الجماعات المسيطرة بأغلبية و الجماعات غير المسيطرة أقلية في المجتمع و نجد في افريقيا دولة ناميبيا فيها الأقلية البيضاء تتمتع بوضع الجماعة المسيطرة على حساب الاغلبية السوداء و التي تعاني من الاضطهاد في ظل الاحتلال لجنوب افريقيا لناميبيا حتى أواخر عام **1988** كما توجد في جنوب افريقيا الأقلية البيضاء التي تحكم على حساب الأغلبية المضطهدة من السود الأصليين الذين تحرروا من التمييز العنصري بوصول المناضل **"نلسون**

[1]صبحي قنصوة .العنف الإثني في رواندا .برنامج الدراسات المصرية الافريقية القاهرة 2001. ص 07/06.
[2]أحمد وهبان الصراعات الاثنية و استقرار العالم المعاصر.كلية العلوم السياسية الاسكندرية 2007.ص 131
[3]حمدي عبد الرحمان التعددية و ازمة بناء الدولة في افريقيا الاسلامية.مركز الدراسات .المستقبل الافريقي 1996 . ص 36/30.
[4]احمد وهبان .مرجع سابق .ص 131
[5]حمدي عبد الرحمان.مرجع سابق .ص 37.

مانديلا" الى السلطة عام **1994** رغم أن الأقليات الإثنية في الدول الإفريقية عادة ما تكون بوضع غير مسيطر في مجتمعاتها و تعاني الاضطهاد و انها ليست بالضرورة دائما و انه توجد أقليات إثنية تتمتع بوضع مسيطر في الدولة الإفريقية[1].

المبحث الثالث : التعدد الإثني بين الادارة و الحل في إفريقيا.

المطلب الأول : استراتيجيات ادارة النزاعات الإثنية.

توجد اشكال متنوعة لإدارة النزاعات الإثنية او الصراعات العرقية حيث تتعدد فيها الاستراتيجيات فنجد استراتيجية الهيمنة او التحكم الحكومي و هناك المدخل الفيدرالي او الكميونات العرقية و اخيرا مدخل اقتسام السلطة و الديمقراطية التوافقية حيث تبقى هذه الاستراتيجيات نزاعات الإثنية في حالة ضبط و لا تؤثر سلبا على الدولة و المجتمع و تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

أ –**استراتيجية هيمنة الدولة و التحكم الحكومي** : تعتبر أكثر الاقترابات شيوعا لإدارة النزاعات الإثنية حيث يرى "تشيستركروكر" ان هيمنة الدولة تعني بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي و في نفس الوقت اقامة ما يضمن حماية الأقليات . أما **Megarry** و زميله يحددان مفهوم هيمنة الدولة و تحكمها في ان تتخذ الحكومة او السلطة في الدولة اجراءات تجعل من امكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال او الصراع العلني العنيف حيث لا يمكن التفكير فيه او القيام به اصلا.

ان هيمنة الدولة لا تقتصر على النظام السلطوي بل يمارس ايضا من خلال عدد النظم الديمقراطية الليبرالية و يشكل مدخلا ناجحا بمعيار التحدي العرقي للدولة او نشوب الصراعات بين الجماعات امر غير ممكن القيام به و قد ركزت النظم الشيوعية على سحق الخلافات او النزاعات الاثنية لبناء هوية جديدة و اعتبار العرقية ظاهرة غير مناسبة و لا تتناسب مع هوية الناس و اما النظم الديمقراطية الليبرالية تمارس للوصول الى السلطة و المشاركة فيها من خلال المؤسسات الديمقراطية الليبرالية المفتوحة و بعضها يمارس اسلوب الهيمنة على النشاط العرقي حيث تسيطر جماعة اقلية على الدولة مثل البيض في جنوب افريقيا[2].

و للنظم المهيمنة في مقاومة مطالب الجماعات الإثنية مطالب مضادة لسيطرتها على المجتمع حيث تستخدم آليات منها :

[1] أحمد وهبان 0. مرجع سابق. ص 136/131

[2] محمود أبو العينين.ادارة و حل الصراعات العرقية في افريقيا .الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة .ليبيا ط1 2008 ص90/88

1 -**سياسة الإخضاع (Subjection)** : و تكون باستخدام اجراءات قصرية لتأكيد من الجماعة الحاكمة (أقلية او أغلبية) التقرير مستقبل البلاد دون تنازلات للجماعات الإثنية.

2 -**عزل الجماعات المناضلة(isolation)** : حيث تلجأ الدولة المهيمنة لعزل الجماعات الإثنية المناضلة في اطر سياسية متميزة منفصلة و قد يكون واقعيا لكل من لبتونيا في انغولا و الحكم الذاتي بها او التقييم الواقعي لقبرص.

3 -**الاجتناب(Avoidance)** : و يكون عن طريق التطويق و الاحتواء للصراع الإثني و ابعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات كفرض نظام الحزب الواحد او النظام اللاحزبي.

و يعتبر اقتراب هيمنة الدولة و النظام على انها اقتراب دفاعي و هذا يعني انها مسالة ضرورية لا يمكن احتماله لوقوع الحرب العرقية و الخوف من اندلاع الصراع و هذا لتفسير ما تبقي للدفاع عن النظم السلطوية او الدكتاتورية او النظم العسكرية في افريقيا.

كما انه نادرا ما تكون بدائل موجودة في الصراعات العرقية و موزعة بين الهيمنة و الحرب العرقية كما توجد بعض الاختبارات كالفدرالية و الحكم الذاتي يمكن ان يطورها المهندسون السياسيون مما يحقق نجاحا في استقرار المجتمعات و انه في استمرارية النظم و الاجراءات الهيمنة تلجأ الجماعة المخصصة لتدويل الصراع ضد النظام الدكتاتوري للجماعة المسيطرة او الحزب الواحد المسيطر ثم يتعرض استقرار النظام للخطر.

ب -**الفدرالية و الكمونات العرقية**: و تمثل المدخل الاقليمي في ادارة النزاعات الاثنية و هي اهم المداخل التي تستند عليها الدولة لفك الاشتباك بين الجماعات او بين الجماعات و السلطات المركزية و ذلك من خلال الفدرالية و الكميونات العرقية و يقصد بالفدرالية توزيع السلطات عم طريق تقسيم الحيز الاقليمي الى ولايات و مقاطعات و قد تكون متوافقة او غير متوافقة مع الانقسامات العرقية و يصبح لكل ولاية جزء من السلطة بحكم نظام المجلسين.

أما الكميونات العرقية و يقصد بها اقامة اقليم اي تفويض سلطة على أساس قاعدة اقليمية عرقية و لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة و يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات للإقليمات المختلفة و الحكومة المركزية .

و تعتبر الفدرالية مدخل فعال اذا تطابق التقييم الاقليمي و التقييم العرقي. اي انه في حالة المجتمع الفدرالي العرقي: تكون الفدرالية اداة فعالة لتنظيم و ضبط صراعات عرفية و تساهم في تفكيك الصراع و قد نجحت بعض النماذج الفدرالية في بلجيكا و سويسرا و البعض الآخر انهار في آسيا و افريقيا و ذلك راجع الى ضغط الجماعات الإثنية و الأقليات ففي

نيجيريا فشلت الحكومة الفدرالية مرارا إما بسبب فشل العسكريين في ادارة البلاد و عدم تحقيق نتائج مرضية او فشل الاتحاد الفدرالي في حل مشكلة التعددية العرفية داخل نيجيريا.

كما شهدت افريقيا ميلا نحو المركزية السياسية في كل من السنغال و زامبيا و غانا و قد طبقت هذه البلدان اجراءات منها منح المشاركة السياسية للأقاليم الكبرى و المحليات و اما النيجر قد تم التوقيع على الاتفاقية مع الطوارق سنة 1999 حيث تم بمقتضاها حكما ذاتيا اداريا أوسع [1].

ت -**الديمقراطية التوافقية و اقتسام السلطة** : تعتبر احد الإقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي على مستوى المركزي للدولة و على المستوى المحلي حيث تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق و الحريات و الهويات و الفرص لكل الجماعات و ذلك خلافا للمؤسسات السياسية الاجتماعية التي تجعل الجماعات تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة الى الانتساب القصري و للديمقراطية التوافقية اربعة معالم و مكونات رئيسية و هي:

1 -حكومة انتلافية موسعة تضم الاحزاب السياسية و تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي.

2 -تمثيل نسبي و وضع قواعد للتوظيف و الانفاق تطبق من قبل مؤسسة الدولة .

3 -حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة حيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة.

4 -حق الأقليات في الاعتراض دستوريا.

مع ظاهرة التحول الديمقراطي و موجة الاستقلال الثقافي طرحت تغيرات جديدة في افريقيا بأهمية اقتراب تقاسم السلطة لتحقيق الاستقرار السياسي في افريقيا . و طبقته عدة بلدان بإفريقيا منها جنوب إفريقيا بعد الابارتهيد.

كما تسمح النظم التعددية الحزبية و النظم التي تتميز بتقاسم النخب و السلطة بممارسة الصراع في أطر شرعيته بين ممثلي المصالح العرقية و الاقليمية و المصالح الأخرى .

ان العلاقات بين الجماعات تكون علاقة مصلحة و ذلك لحرصها على الاستقرار و هذا ما يجعل النخب القيام باتصالات مع الجماعات بتطبيق مطالبها.

فالنموذج التوافقي يتعرض بسهولة للاهتزاز و عدم الاستقرار في اقليم متعدد او ثنائي عرضي حيث لا تسيطر جماعة على جماعة اخرى و لفعالية النموذج التوافقي توجد ثلاثة شروط اساسية و هي:

[1] محمود أبو العينين. مرجع سابق ص 94/93/92.

1 -عدم وجود خطة او التزام لدى الجماعات المتأثرة بدمج الآخرين بفرض بناء أمة فصراع القوميات في هذه الظروف يمثل مباراة صفرية لا مجال للتوافق فيها.

2 -على القادة السياسيين ان يتبنوا فكرة الالتزام بالاستقرار السياسي و الاقتصادي لبلادهم و اقاليمهم جيلا بعد جيل دون الحاجة لسيطرة او هيمنة دولة.

3 -على قادة الجماعات التحلي بثقافة و فهم مزايا الحكم الذاتي و الفترة على التوفيق و المساومة دون التأثير باتهامات الآخرين بالخيانة.

ان هذه الشروط لا تساعد من يريد حلا للصراع الإثني و انها تدفع الاطرف لتبني صيغة توافقية بمثابة خلاص كما انه نموذج التوافق يعتبر مشجعا من خلال ما تم تطبيقه في البلدان الافريقية .

كما انه لا يوجد نمط واحد محدد للتطبيق في افريقيا خاصة بما يتعلق بالضمانات التي تمنح للجماعات و المحفزات التي تخصص للبعض الآخر لضمان انطباع الجميع للدولة و الالتزام بأوامرها فبعض النخب تفضل قانونية دستورية للجماعات و الأقليات تأكيد مكانتهم و دعما للاستقرار السياسي للنظام من جهة أخرى.

ففي جنوب افريقيا منح الدستور المؤقت 1994 احزاب الأقليات ضمانات التواجد لصانعي القرارات و الشؤون الاقليمية و في نيجيريا تم تبني سياسة تنطوي على اعادة توزيع الموارد المالية على الأقاليم العرقية و في بعض الحالات تملك النظم الحاكمة سلوكا توافقيا لضمان حصص مالية و توزيعها بشكل عدلا على الجماعات و تبنت بعض البلاد الافريقية نظما انتخابية ملائمة للأقليات ضمانا لصفوف النخب الحاكمة.

ان اقتسام السلطة داخل النخبة يوفر علاقات مستقرة فبعض القادة الافارقة يرون ان الديمقراطية الأغلبية تمثل مصدرا للصراع و ان اختيار شكل الحكم يسمح بمشاركة محدودة تستند الى التحالف للنخب العسكرية و المدنية تعتبر اسا لاستقرار النظام و حل الصراعات [1].

[1] محمود أبو العينين . مرجع سابق . ص 100/99/98.

المطلب الثاني : مساعي حل النزاعات الإثنية .

يعتبر حل النزاع أسلوب محاولة تحويل علاقة الأطراف المشتركة في الصراع الى علاقة ايجابية و ذلك من خلال تغيير علاقتهم من علاقة صراع الى علاقة ودية و مساعدة الاطراف المشتركة في الصراع على اكتساب سلوكيات صراع صحية تمكنهم نم التعامل مع الصراعات بمفردهم.

اما اقتراب حل الصراع او النزاع يركز على عملية تحريك اوضاع الصراع القائمة او المتصاعدة نحو الحل و التركيز على العمليات و السلوك التي تستخدم من قبل الأطراف الثالثة للمساهمة في هذا التحريك.

و للوصول الى الحل النهائي او الحل السلمي لأي صراع داخلي كان او دولي فيتحقق عندما تقبل كل الاطراف الحل و ذلك بتوفر الشروط التالية:

- الوصول الى اتفاقية و يكون الحل بمقتضاها مرضيا و محقق للمصالح .
- لا يكون الحل على حساب القيم الاساسية لأي من أطراف الصراع .
- عدم وجود موقف للتراجع لأطراف الصراع عن التزامها و لو كانت قادرة على ذلك.
- ان يكون الحل سلبي للمستويات مقبولة عن العدالة و النزاهة.
- ان يكون الحل محقق المزايا كافية لأطراف الصراع كي يكون قادرا على دعم ذاته و فرض نفسه.

فقد مرت القارة الافريقية بمجموعتين رئيسيتين من اقتراب حل الصراعات و خاصة الصراعات العرقية و تتمثل فيما يلي:

المجموعة الأولى : الاقترابات التقليدية الافريقية.

هناك مجموعة قليلة من الباحثين الذين تبنوا المناهج و الاقترابات التقليدية الافريقية فمعظمهم مركز على الاقترابات الحديثة في ادارة و حل الصراعات و من اهم الممارسات التقليدية في ادارة و حل الصراعات في المجتمعات الإفريقية تتمثل في التالي:

- مكانة الكبار و الشخصيات الكبيرة صاحبة السلطة في السلطة الجماعة و الشخصيات الكبيرة التي تعمل على التفاوض و الوساطة و التحكيم و اللجوء الثقافي و ان السر في المفاوضات يتمثل في التنسيق و التوافق بين مصالح الاطراف المعنية.
- عدم اللجوء للسلطة فالمصلحة او التوفيق في التقاليد الافريقية يقوم بها الطرف الثالث و يسمى ممثلا او وكيلا و قد لا يكون صاحب سلطة و غير قادر على فرض العقوبات و يسمى وسيط لأنه مسلح بالحكمة و الفصاحة ليتمكن من معالجة العلاقة بين الأطراف.

- تقوم بتكتيكات منع الصراع و ادارته بالممارسات التقليدية الافريقية على آليات و طرق تتمثل في الزواج و الضيافة و الفكاهة و غيرها .باعتبارها ادوات بسيطة لبناء العلاقات حيث يكون الصراع و الهدايا تعد من الأدوات للعلاقات التقليدية حيث لا تكون الاطراف المتصارعة مرتبطة ببعضها البعض و هذا يساعد على خلق الاعتماد المتبادل بين الاطراف المتصارعة.
- عدم قيام الاطراف المتصارعة بالتفاوض مباشرة و انما يكون عن طريق ممثلين لهم السلطة العليا حيث يتحمل هؤلاء المسؤولية عن الاطراف المتصارعة و يساعدون بعضهم في عملية التعويض.
- تتعامل الجماعة بشكل موسع مع الشخص المنحرف و ذلك بإعادة دمجه في الجماعة و هذا النظام كالعلاقات الدولية و يتمثل الأمن الجماعي الممارس في الجماعة الدولية[1].
- انتهاء الحروب في المجتمعات الافريقية التقليدية بنفس انتهاء الحروب المعاصرة و ذلك بأساليب متشابهة لكنها تختلط ببعض الممارسات الافريقية كالحلف Oathing .

و تستخدم التكتيكات التالية :

أ – ابسط يدك للطرف الآخر .Reach out to the other side

ب تعامل الآخرين كما تتعامل مع شؤونك.

ت اهتم بمصالح الطرف الآخر كما تهتم بمصالحك.

المجموعة الثانية : الاقترابات المعاصرة لادارة و حل الصراع.

تقوم على ادارة و حل الصراعات الداخلية و الحروب الأهلية و كذلك الصراعات العرقية و ترى ان هناك عاملين يؤديان الى قيام الحروب الأهلية و الصراعات العرقية و تتمثل في

- **الأولى** : أساسية و تتمثل في الاسباب العميقة و الجذور عن صلب المجتمع و بأهميتها لا تعمل على انفجار الصراع.
- **الثانية** : عوامل مباشرة تعمل على انفجار الحروب و مسببة لاشتعال الصراع .

[1] محمود أبو العينين. مرجع سابق. ص 51/48.

و هناك ثلاثة نظريات لإدارة و حل الصراع و تتمثل في :

أ –نظريات صنع السلام : Peace Making Theories

و تعمل على صنع السلام بعملية تفاعلية و نشطة و تستخدم تكتيكات حل الصراع لإنجاز السلام و كذلك سلوك الفاعلين و المؤسسات و تدور حول الأدوات و المناهج السلمية لحل الصراعات كالمساعي الحميدة(Good Office) و التحكيم و التفاوض (Adjudications) و الوساطة(Mediation) و المفاوضات (Megtiation) و تركز الجهود النظرية في مجال التفاوض و الوساطة و ذلك بتطورات الدراسات و الاسهامات الكثيرة في هذين المجالين فالمفاوضات تقوم على نمط تبادل المعلومات و الافكار و الدعوة بين الأطراف بهدف التفاهم المتبادل حول حل مقبول للخلافات و يكون مستقرا و ذلك بتحسين لعلاقات الثنائية.[1]

و التوفيق (Concitiation) يؤدي الى مدى التكتيكات المستخدمة بفرض خلق مناخ ملائم للمفاوضات و ترتيب الحوافز و لهذا ينبغي الاستعداد لعدد الامور المهمة كالتعليم و تجديد الهوية للأطراف و الدفاع عن العملية .

اما الوساطة(Mediation) تشير الى العملية التي يقوم بها الطرف الثالث ما اذا كان مقبول من الاطراف المتصارعة المباشرة و ذلك بمساعدة الاطراف في المفاوضات و حل مشاكلهم فالوسيط يعمل برضاء طوعي من الأطراف حيث انه لا يملك سلطة قهرية او سيطرة على الاطراف فهو مسهل Facilitator أكثر منه اي شيء آخر.

ب – نظريات حفظ السلام : Peace keeping Theories

يعتبر حفظ السلام مجموعة من الاجراءات للحفاظ على وقف اطلاق النار عبر منطقة متروعة السلاح و له اشكال مختلفة من التدخل الجماعي و المشروع الذي يستهدف تجنب انفجار الصراع العنيف من الاطراف المتنازعة و توجد انماط مختلفة احفظ السلام من خلال هذا المفهوم منها التدخل العسكري و مراقبة السلام و المساعدات الانسانية و الانتخابية و نزع السلاح و ما زالت حيث ان المساعدات الانتخابية و نزع السلاح مازالتا في مراحل ما قبل النظرية ، اما التدخل العسكري و مراقبة السلام و المساعدات الانسانية فإنها تطورت و تعددت النظريات بها[2].

[1] محمود أبو العينين. مرجع سابق . ص 59/58.
[2] محمود ابو العينين.مرجع سابق. ص 60

ت – نظرية فرض السلام : Peace enforcement heories

تبني هذه النظرية عدة شروط أولها الطرف الثالث حيث يتدخل و يظهر الرغبة و المقدرة لإجبار الأطراف في صراع على الالتزام و التمسك باتفاق السلام اي انه لا بد من فرض السلام لامتلاك القدرة المادية و البشرية على فرض الأذعان و على فارض السلام ان يكون محايدا و له مصداقية من قبل الجماعة الدولية , و ان التدخل لفرض السلام لابد ان يكون على دراية بالمنطقة المستهدفة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا[1].

[1] محمود أبو العينين. مرجع سابق . ص 61.

الفصل الثاني

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل أمنية و هذا ما برز في الحدود الجغرافية , عبر الفترات الاستعمارية و العلاقات السياسية التي ما زالت تربط بعض الأنظمة الاقتصادية ، السياسية الإفريقية بالمستعمرين ، و تعد مشكلة العسكرة و الدمقرطة مشكلة ثنائية ، تظهر من خلال العلاقات بين المؤسسة العسكرية و السياسية ، و ظاهرة التحول الديمقراطي و أن الحروب الأهلية و حركات التمرد ارتبطت بالمشكلة الإثنية ؛فالتهديدات الأمنية اصبحت واقع الدول الافريقية خاصة منطقة الساحل الافريقي ، وان المواجهة العسكرية بطرقها المباشرة وغير المباشرة ، و ضعت بعض الدول للساحل الافريقي في مواجهة بعضها البعض لمشكلة بناء دولة.

المبحث الأول : التهديدات اللاتماثلية لدول الساحل الافريقي.

من خلال هذا المبحث سنعرج الى أزمات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الأول : الأزمات الداخلية و المنتشرة.

1 -**الأزمات الداخلية:** تواجه منطقة الساحل الافريقي مجموعة من الأزمات الداخلية من أبرزها أزمة بناء دولة ، حيث ان موجة نظم الحكم الديكتاتوري و الاستبدادي ، سيطرت على الحياة السياسية في معظم الدول الافريقية ، مما أدى الى الصراع على السلطة ، بممارسة جميع أشكال العنف ، وذلك كان عبر الانقلابات العسكرية ، و الاغتيالات السياسية و الحروب الأهلية [1] و يعتبر "ماكس ويبر" Max Weber الدولة أنها:"أداة حكم تحتكر استخدام القوة في اقليم معين محدد و تسيطر على شعب محدد"[2]

و من خلال هذا التعريف نوجد أن الدولة الافريقية تعاني من الأزمات التالية[3]:

- أزمة بناء دولة قومية.
- أزمة العلاقات المدنية العسكرية.
- أزمة التعددية السياسية.
- أزمة الشرعية السياسية.

تشهد الدولة الافريقية أزمة مؤسساتية ، سياسية شرعية و حتى مدنية، و ايضا سلبية في التواجد ، و في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي،و أشكال المعارضة الداخلية للنظام السياسي ، التي شهدتها معظم الدول الافريقية[4] ،ونتج عنه الأزمات التالية :

أ - **الأزمة الشرعية** : تظهر من خلال مستويين في المجتمعات الافريقية:

- **المستوى الأول** : و هو أزمة الشرعية السياسية Political legitimacy crisis . و تبرز في القضايا المتعلقة ببناء الدولة حيث تعالج مشكلات التحول الاجتماعي ، و التطور الاقتصادي و حتى القضايا الديمقراطية[5].

[1] حمدي عبد الرحمان ،أفريقيا و القرن الواحد و العشرون .رؤية مستقبلية ، مركز البحوث ، الدراسات القاهرة 1997 ص 09
[2] عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة 2004 ص 62.
[3] حمدي عبد الرحمان حسن ، قضايا في النظم السياسية الافريقية ، مركز الدراسات المستقبل الافريقي ، القاهرة ، ط 1 ، 1998 ص 77-78.
[4] عز الدين شكري ، أزمة الدولة في افريقيا ، السياسة الدولية ، ع 110 اكتوبر 1992، ص 46-68.
[5] محمد بشير حامد ، الشرعية السياسية و ممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، المستقبل العربي ، ع 94 ديسمبر 1986 ص 36-46.

و من خلال الواقع السياسي الافريقي ، نلاحظ تفاوت في حجم نظم الحكم السلطوي ، حيث تفتقد الشرعية السياسية بدرجات ، مما أدى الى أزمة سياسية حقيقية ، و هذا ما أفقده القدرة على التواصل بين الانظمة السياسية و شعوبها ، و كذلك العجز الأمني و عدم القدرة على التوصل لحلول مشاكل سياسية و اقتصادية و غيرها[1]...

فأزمة الشرعية تشير الى تغيير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي ، فهذه الازمة ناتجة عن خلاف السلطة ، و الصراع لأجل القوة و فقدان الثقة بالقيادة السياسية و غياب عملية التنشئة السياسية[2]

- **المستوى الثاني :** ناتج عن أزمة المستوى الأول ، وظهر عبر ازمة الشرعية الدولية " International legitimacy crisis" و هو نتيجة الافرازات نهاية الحرب الباردة ، حيث بدأت العديد من الدول الاوروبية و الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في الشؤون السياسية للدول الافريقية[3].

أزمة الفشل الاقتصادي : ان أزمة التنمية في افريقيا تعكس أهم المداخل لأحد جوانب المشكلة الأمنية في الدول الافريقية ، حيث تظل القضية الديمقراطية محور أزمة التطور و الأداء السياسي لإفريقيا، وهذا ما أدى الى حالة اللاعدالة الاجتماعية في شكل حلقة مفرغة و جعلت المجتمعات الافريقية رهينة لأزمات دائمة أو نسبية[4] ، و هذا ما زاد من التهديدات الأمنية الجديدة لإفريقيا خاصة منطقة الساحل الإفريقي.

أزمة الاندماج الوطني : عجزت النظم السياسية الافريقية على خلق و بناء دولة وطنية ، وذلك من خلال التعامل مع الواقع و التوليفة المجتمعية الجديدة المتعددة ، ما خلق أزمات و عنف سياسي واسع, مع عدم القدرة على اطلاق مصطلح الشعب على الجماعات التي تعيش فوق اقليم واحد[5]،فالشعب يجسد مشكلة الهوية ، و الاقليمية و الإثنيات المتنافرة فأصبحت الدولة غير قادرة على تحقيق الأمن لمواطنيها ، و أوضحت من مصادر الأمن و أحد الفواعل المتعددة و التي تعمل على تأمين فئات معينة . أي ما يسمى بأشباه الدول (Quasi States) و هذا ما ينطبق على ما تعيشه منطقة الساحل الافريقي.وما تعانيه دول المنطقة الساحلية الافريقية من مشاكل أمنية مصفوفة لمتغيرات تحكم و تضبط حالات الاستقرار فيها ، و تتمثل هذه المشاكل في ثلاثة عوامل هي :

---

[1] Michall Bratton and (Combridge , Combridge) University Experiments in Africa.

[2] عبد الحليم الزيان ، التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية و الأهداف ، دار المعرفة الجامعية الجزء 2 2002.الاسكندرية ص 36-46.

[3] محمد بشير حامد ، مرجع سابق ص 36-46.

[4] Seyoun Hameso , Issues and Dilemmas of Muli Party Democracy in Africa, West Africa Review vol 1.3 N°02.2002.p p10.11.

[5] ابراهيم أحمد نصر الدين.التنمية و الاصلاح السياسي و تعزيز حقوق الانسان كمداخل وقائية كل مشكلات اللاجئين في افريقيا .بحث مقدم الى ندوة قضايا اللاجئين في افريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة .برنامج الدراسات المصرية الافريقية . 20يونيو2005.ص06.

1 -التركيبة المجتمعية و التي تظهر المكونات و نقصد الإثنية و الدين و اللغات المتداولة و العلاقات التي تحكم الهرمية الطبقية كالحروب الأهلية و حركات التمرد.

2 -غياب العدالة في التوزيع للموارد الاقتصادية و الوصول الى الاقتتال عليها.

3 -غياب التمثيل العادل للتنوع الإثني داخل مؤسسات الدولة[1].

2 -**الازمات المنتشرة :** تمثل منطقة الساحل الافريقي و ما تعيشه جملة من التوترات السياسية ، التي تبرز وجود حركة من التفاعلات التي تجمع بين الازمات المحيطية و منطقة الساحل الافريقي، من اهم الازمات السياسية نجد :

✹ **أزمة القرن الافريقي :** تمثل منطقة القرن الافريقي منطقة موردة و منتجة للأزمات على مستويات عديدة منها جوانب الامن الغذائي ، الأزمات الداخلية (صراعات إثنية و سياسية) أمراض متنقلة وكذلك مشكلة اللاجئين نحو الدول المجاورة لمنطقة القرن الافريقي [2]،فالتقسيم السياسي لخريطة القرن الافريقي ✹ يحدد الدول الآتية: إثيوبيا ، الصومال ،جيبوتي ، أرتيريا ويظهر ايضا الصراع على طول الارتباط بين دولتي الصومال و إثيوبيا[3].

حيث تعتبر إثيوبيا كيان سياسي مستقل ، يضم عرقيات و اجناس بلغات و أديان متعددة ، وتعيش حالة من الصراعات القومية الناجمة عن المطالبة بالحقوق الجغرافية فالمشكلة الامنية في منطقة القرن الافريقي ذات طابع جيوبوليتيكي ، و هذا يعني من خلال نظرية الأمن المائي العربي في أهمية البحر الأحمر أصبحت هذه المنطقة عرضة لتروح الحروب الاهلية ، التي شهدتها دول ليبيريا ، بورندي ، رواندا ، السودان وتعود أسباب الصراع في منطقة القرن الافريقي الى العوامل التالية :

1 -قيام دولة صومال مستقلة و توقيع أول اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفياتي سنة1965.

2 -بداية الحركة الانفصالية العسكرية الايريتيرية المطالبة بالانفصال عن اثيوبيا سنة[4]1961.

و هذا يبرز ان الصراع بين المصالح الاستراتيجية لدولة حديثة الاستقلال ، و يدعمها المعسكر الشرقي و دولة قديمة يقف ورائها المعسكر الغربي باعتبار هذه المنطقة جسر نحو الخليج العربي.

و ما زاد الطين بلة مطالبة إيريتيريا بالانفصال عن أثيوبيا مطالبة الصومال بمنطقتي هودو و أوجادين[5]

---

[1]أبصير أحمد طالب.المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي . رسالة ماجستير في العلاقات الدولية .فرع استراتيجية و مستقبليات .كلية العلوم السياسية و الاعلام .جامعة الجزائر.2010.ص 23.

[2]سامي السيد أحمد .القرن الافريقي.طرح دولي على النفط و الجغرافيا .على الموقع: www.islamonline.net/servlet/statellite ?cMarticleA.c&Pagename :zonearabic.news/NWA layout&cid :12093578335931.

✹ان الخريطة السياسية لمنطقة القرن الافريقي هي خريطة بالغة التعقيد بسبب تداخل العناصر و الأصول العرقية و الحضارية المختلفة و لمزيد من التفاصيل انظر الخريطة رقم01 ،و الملحق رقم 1.

[3]صلاح الدين حافظ ،صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالة المعرفة.الكويت 1978.ص 85-89.

[4]حافظ ، مرجع سابق ص 90.

[5]حافظ ، مرجع سابق ص 91.

مما جعل منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) ، ان تأخذ دور الوساطة الدبلوماسية للمحافظة على خطوط التي ترسم الحدود بين الدول الافريقية ، و ذلك باعتبار منطقة القرن الافريقي لها تأثير مباشر و غير مباشر على الصعيد الاقليمي و الدولي ، و ذلك بسمات مشتركة و تتمثل في :

1 -الخلافات الحدودية غير المحسومة ، كالصراع في الصومال و إثيوبيا حول منطقة أوجادين.

2 -كثرة الانقلابات السياسية مما ادى الى ظهور الدولة في رداء عسكري ، وحتى القادة السياسيين[1]

ان أهمية المنطقة الجيوسياسية تجعل منها أرض خصبة للأطماع الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، اسرائيل و الدول الاوروبية.

حيث تعكس دولة الصومال أزمة شرعية حادة ، أدت الى موجات عنف عارمة و أصبح وسيلة رسمية لتشكيل تحالفات سياسية رسمية ، وعدم التمييز الدولة ، ملأت الفراغ السياسي مما أدى الى انهيارها و ذلك بسبب :

- رفض الصوماليون لمفهوم الدولة في معناها الحديث ، وحتى تحدي الدولة .
- الفوارق المجتمعية التي زرعها المستعمر و نمت بعد خروجه.
- فشل تجربة الحكم العسكري في شكل أدى الى انهيار الدولة و إحياء الانتماء القبلي.
- قيام حروب على جبهات عديدة منها الحرب الإثيوبية ، و الرغبة في استعادة منطقة آنفدي التي ضمتها كينيا سنة 1963.
- الأزمة الاقتصادية الحادة و الهجرة الدائمة[2].

اعتبرت منطقة القرن الافريقي منطقة نفوذ لمصالح عالمية من الدرجة الاولى و ذلك من خلال التواجد الأمريكي ، الأوروبي ، الصيني من خلال شركات صينية من خلال شركات صينية سودانية في مجال النفط و المعدات العسكرية و ذلك للأهمية الجيوستراتيجية من خلال المنافذ البحرية ، البحر الأحمر وخليج عدن ،المحيط الهندي ، ما جعل المنطقة جسر لنقل البترول من الخليج العربي الى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك النيل ، فالتواجد الدولي بمنطقة القرن الافريقي يؤدي الى ترسيخ معالم الشرعية الدولية و الوطنية ولكن ذلك بعيد المنال مما قاد الى دولة صومالية منهارة أو كما سميت الدولة الفاشلة.

[1] نيفين القباح ،تطورات الوضع في القرن الافريقي، السياسة الدولية .ع 108 أفريل 1992ص 229-245.
[2] نجوى امين الفوال ، انهيار الدولة في الصومال : السياسة الدولية ع 112. أفريل 1993 ص 8-25

المطلب الثاني : الأزمات البينية المشتركة و تهريب الأسلحة.

1 -**الأزمات البينية المشتركة :** و من هذه الازمات نجد الازمة التشادية الليبية فقد شهدت العلاقات الدبلوماسية التشادية الليبية. توترات الى حد الإقتتال وحرب على منطقة أوزو الحدودية ، ويرجع هذا الصراع الى سنة 1973 حين أعلنت ليبيا بأنها أحق على إقليم أوزو و هذه كانت خطوة سياسية جيوبوليتيكية لمواجهة النفوذ الفرنسي على المحور التشادي ، وعلى مستوى منطقة الساحل الافريقي[1] و مع حكم معمر القذافي لم يكن هناك اهتمام بالسياسة الخارجية لتشاد، بل نحو النيجر و ذلك باعتبارها دولة افريقية لها ميولات سياسية اسلامية ، داعمة للقضية الفلسطينية و كانت بقيادة"حماني D.Hammani " عكس دولة تشا د بارتباطها مع اسرائيل و كانت تنشط على المحور التشادي الأوغندي و ذلك لمصلحة سياسية ، ومحاصرة النظام المصري في تلك المرحلة التاريخية[2].

و بعد قطع العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية التشادية ، اعترفت تشاد بمنظمة التحرير الفلسطينية و هذا بالفعل يؤدي الى توجه ليبيا بسياستها و استراتيجيتها نحو تشاد [3] و تم توقيع معاهدة ثنائية اعترفت فيها تشاد بموجبها وجود منطقة تضامنية بينية"ليبية تشادية" و هي منطقة "أوزو" و تمثل تجسيد العمق الاستراتيجي الليبي ، و ذلك لغناها بالنفط و اليورانيوم و كانت غاية ليبيا من دولتي تشاد و النيجر ، البعد الأمني الوطني الليبي ، لإيجاد أنظمة سياسية جوارية افريقية موالية لها [4] و ان أمنها من أمن الجماهيرية الليبية و هذا ما اكدته الخطابات السياسية من المؤتمرات الشعبية الليبية حيث جاء فيها أنه :

" ان أمن التشاد من امن الجماهيرية الليبية ، و ان أي تعدي على الشعب التشادي يعتبر اعتداء على الشعب الليبي ، و ضرورة الدعم اللمحدود له ماديا و معنويا ، و ان التدخل الفرنسي و الامريكي في الشؤون الافريقية يعتبر عودة الاستعمار للشعوب ، اذلالها و قهرها ، الامر الذي يتنافى مع أبسط حقوق الانسان[5]"

كما أعلن "معمر القذافي" في 25 ماي 1988 يوم افريقيا انه[6] :

- الاعتراف بالتشادو انهاء المشكلات الثنائية.
- الاعتماد على الطرق السلمية لحل المشكلات.
- فك اسر الجنود التشاديين ، وتقدم مشروع مارشال لتعمير التشاد .

[1] Revez Otayek , La lybie face a la France au Tchad : qui perd gagne ? (politique africaine. N°10.16csd) .pp66-85.
[2] Ipid , pp 66-85.
[3] أماني محمود فهمي :النزاع الحدودي بين التشاد و ليبيا و الدول المرتقب للقضاء الدولي.السياسة الدولية ع 117 (1994) ص 187-192.
[4] سالم حسين البرناوي . العلاقات العربية .الافريقية دراسة حالة العلاقات الليبية . الافريقية(1969-2003) منشورات أكاديمية الدراسات العليا ط1 ليبيا 2005.ص 81-82.
[5] البرناوي ، مرجع سابق ص 18-82-84.
[6] محمود فهمي ، مرجع سابق ص 187-192.

كما قد حاول التأثير على التشاد من خلال دعم حركة " Frolinat" واعتبرها نظام سياسي عميل لفرنسا ، في محاولة لمحاربة النفوذ الفرنسي بالمنطقة ، هذا من جهة ، وحاول القيام بدور اقليمي في استرجاع التشاد و التي كانت تحت سيطرة السنوسية سابقا في القرن 19.

كانت التشاد محور اهتمام ليبيا لك الحصار الذي فرض عليها سنة 1992 ، و هذا ما جعل "معمر القذافي" ان يغير من السياسية الخارجية وذلك بخلق منظمة الشعبية العامة لافريقيا و تمثلت في الجمعية العامة للوحدة العربية يوم 13 سبتمبر 1998 ، ومن المعروف انه كانت هناك حالة عدم التوافق السياسي او الدبلوماسي بين نظام "القذافي" و"حسين هابري" و هذا ما جاء بالهزيمة للقوات الليبية من طرف القوات التشادية في 05 أكتوبر 1988.

فهذا أظهر عجز ليبيا في حسم الصراع لصالحها ، ما دفعها الى اقامة علاقات دبلوماسية استباقية ، كدعم حركة(CDR) فأكسبها ذلك دعم قبائل الطوبو ، و مع مجيء "ادريس ديبي" أعطت فرصة أخرى لليبيا لكن الاحداث السياسية الداخلية لتشاد و الدولية وضعت خيارات سياسية صعبة امام ليبيا ، بعد احداث طائرة لوكيربي[1].

ان ما جعل ليبيا تتوجه بسياستها لتشاد و دارفور السودانية هو كالآتي :

- تخوف ليبيا من التدخل الخارجي في الصراع مع التشاد و ذلك بتواجد قوات عسكرية دولية من مقربة الحدود الليبية.
- السعي في جعل ليبيا قوة اقليمية ما جعلها تستثمر في كل الجبهات الساخنة للمنطقة.
- اعادة بعث العلاقات الامريكية الليبية منذ ماي 2006 .
- الحصول على التفوق الدبلوماسي على التشاد[2].

2 -**تهريب الأسلحة** :تعود ظاهرة تهريب الأسلحة على نشاطات الحركات و التنظيمات المتمردة ، وهذا ما أوجد حالات اللاإستقرار السياسي في الكثير من دول المنطقة الساحل الافريقي ، وان تأثير تهريب الأسلحة خلق مناطق النزاع*.

فالتهديد الأمني لعمليات التهريب و المتاجرة غير الشرعية في الأسلحة تزيد من حدة النزاع [3]. وهذا ما اكد على المخاوف الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي*

ففي الرسالة الموجهة من المتمثلين الدائمين للطوغو و مالي لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة جاء فيها ما يلي:

"اننا نعرب عن بالغ قلقنا لأن مشكلة انتشار الاسلحة الصغيرة و الخفيفة و تداولها و الاتجار بها بصورة غير شرعية ، لا تزال لها نتائج مدمرة على استقرار التنمية في افريقيا و ان تلك المشكلة تؤدي الى :

[1] أماني محمود ، مرجع سابق 187-192

[2] أبصير طالب ، مرجع سابق ص 56.

* هذا يظهر من خلال نص رسالة ممثلي دولتي الطوغو و مالي في هيئة الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعين بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة من جميع جوانبه .للتوضيح اكثر انظر الخريطة 07

[3] Ipid.p46

1 -تدعيم الصراعات و تزيد من حدة العنف و تساهم في تشريد السكان الابرياء و تهدد القانون الانساني الدولي.

2 -تبث ثقافة العنف و تزعزع استقرار المجتمعات بتهيئة الانشطة الاجرامية و انشطة التهريب و نهب المعادن الثمينة ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية.

3 -خلق آثار سلبية على الأمن و التنمية تصيب النساء و اللاجئين و غيرهما من الفئات الضعيفة وتخلق أضرارا بالهياكل السياسية و الممتلكات.

4 -تخلق آثار مدمرة على الأطفال ، حيث يقع عددا منهم ضحايا للصراع المسلح و يجبر آخرون على ان يصبحوا من الجنود الأطفال[1].

5 -له صلة بمكافحة و استئصال انتشار الاسلحة الصغيرة و الخفيفة، و تداولها و الاتجار بها بصورة غير مشروعة الى مراقبة انتشارها.

6 -لها علاقة بالطلب و العرض و تتجاوز الحدود و تتطلب التعاون على جميع الأصعدة المحلية ، الوطنية ، الاقليمية ، القارية و الدولية[2].

و من أهم المحاور لتهريب الأسلحة في منطقة الساحل الافريقي تكون عبر الحدود للدول التالية*:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون.
- من القرن الافريقي نحو التشاد و من التشاد نحو المناطق الأخرى[3].

و قد جاء كذلك في ديباجة مشروع عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة انه :" تشكل صنع الاسلحة الصغيرة و الخفيفة و نقلها و تداولها بصورة غير مشروعة و تراكمها على نحو مفرط في العديد من مناطق العالم ، مما تترتب عليه آثار انسانية و اجتماعية و اقتصادية واسعة النطاق و يسبب تهديدا خطيرا للسلم ، و المصالحة ، و السلامة و الأمن و الاستقرار و التنمية المستدامة على الصعيد الفردي و،المحلي و الوطني ، الاقليمي و الدولي[4] .

فالتهديد الامني له صلة بين الارهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات و المعادن النفيسة من جهة و الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة و الاسلحة الخفيفة من جهة ثانية[5].

---

[1]رسالة مؤرخة في 08 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي الى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة و الاصلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

[2]رسالة مؤرخة 8يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي ، مرجع سابق.

[3]رسالة مؤرخة 08 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي . مرجع سابق.

[4]ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة و الخفيفة من جميع جوانبه و مكافحة و القضاء عليه مقدمة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة و الخفيفة من جميع جوانبه بتاريخ 10 جويلية 2001 على الموقع: www.Un.org/arabic/confrences/smallassus/smdocs/aconf.192/25.pdf.

[5]المكان نفسه.

ان المتاجرة و تهريب الأسلحة يجسدان نفس المستويات و الأبعاد للتهديد الأمني من عمليات المخدرات ، و بالتالي تزايد الحروب الأهلية .

في ظل الفروقات الإثنية و القبلية ، و التذبذبات السياسية على مستوى دول منطقة الساحل الافريقي[1].

ان المقاربات التي تبعتها دول منطقة الساحل الافريقي تظهر العجز في مواجهة التهديدات للجريمة المنظمة و تهريب الاسلحة الصغيرة و الاسلحة الخفيفة.

لهذا يتوجب على الدول الافريقية و دول منطقة الساحل الافريقي و تطوير هذه المقاربات الامنية الشاملة للنظام الاقليمي و النظام الأمني[2].

المطلب الثالث : تجارة المخدرات و الجريمة الدولية.

1 -تجارة المخدرات :

إن عجز افريقيا في مواجهة جميع أشكال الجريمة و ذلك من حيث مدى الجاهزية و أولويات الدول الافريقية في محاربة التهديدات الأمنية[3].كما تعاني الدول الافريقية من مشاكل أمنية أخرى ظهرت عبر ضعف الأداء السياسي ، الأداء الاقتصادي و التنمية و الفقر و الحرمان الاجتماعي[4]. وقد جاء قول "ميشاجليني*" في هذا الأمر كالآتي :

"أنه خلال أربعة أعوام الماضية او نحوها ، أصبح غرب افريقيا منطقة ضخمة قوية لتوزيع الكوكايين و نحن نتحدث عن زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة الذي من شأنه أن يؤذي اذا لم يتم ضبطه الى آلاف القتلى[5]. "

كما أشارت منظمة الامم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات كالتالي:

"إن القارة الافريقية تشهد عمليات تهريب و متاجرة المخدرات للتصدي ، فمهربوا المخدرات يستعملون افريقيا كمناطق للعبور ، وذلك يجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق افريقيا الغربي ، و الوسطى و الشمالية[6]."

ففي تحليل ظاهرة المتاجرة بالمخدرات في منطقة افريقيا الغربية ، وجدت العوامل التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة كما يلي :

---

[1] أبصير أحمد طالب. مرجع سابق ص 111.
[2] أبصير أحمد طالب.مرجع سابق ص 112.
[3] Mpho Mashaba. « organized crimeand corruption,Fighting the problem within the NEPAD frame work African Security .vol 14.n°4(2005).pp109-119.
[4] Ipid.pp109.112.

*مؤلف كتاب ماكفيا Mc Mafia كتاب يوثق الجريمة الدولية.

[5] ماثيو جرين ، الفساد و الفقر يعميان طريق الكوكايين السريع الخط المتصل من المخدرات من غرب افريقيا الى اوروبا: www.aleat.com/2008/11/21/article.166352.html.

[6] Xavier Reufer « Cocaine :L'Europe inondée . une offensive mondiale des marcos, cahiers de la sécurité n°5.Juillet.September 2008)pp1-7.

- **الأسباب الجغرافية:**

– القرب الجغرافي بين افريقيا و اوروبا و هذا ما يساهم في الهجرة غير الشرعية .

– شساعة الحدود و صعوبة مراقبتها بين دول الجنوب و شرق و شمال و غرب افريقيا.

– استعمال التكنولوجيا في تحديد المواقع و المسالك برا و بحرا و أيضا الاتصالات عبر الأقمار الصناعية(GPS) [1].

- **الأسباب السياسية:** و تتمثل في:

– ضعف الدولة و الغياب المادي لها فوق أقاليمها و سيطرة أمراء الحرب و الميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة .

– اهتمام الدولة بالتراعات الداخلية ، الحدودية فيما بينما بين الدول.

- **الأسباب الاقتصادية:**

وتظهر من خلال معدلات الفقر المرتفعة ، و عجز الميزان التجاري للدولة الافريقية ، و كذلك في الصراعات الاثنية التي تعاني منها دول الساحل الافريقي و مناطق أخرى من القارة الافريقية.

فالعامل الاقتصادي يساهم بشكل كبير في تجارة المخدرات و ذلك من حيث العوائد المالية للنشاطات الاجرامية المنظمة العابرة للحدود.وتشير الاحصائيات (British Crime Surervy) الى أن نسبة استهلاك الكوكايين من 0.6% سنة 1996 الى 26 % سنة 2007 ، عند البالغين و ذلك مواز مع هبوط سعر صرف الدولار مقابل اليورو في الأسواق العالمية[2].

فالمنطقة الغربية الافريقية يقدر حجم التداول فيها ما بين 135 طن الى 145 طن من الكوكايين و هذا يمثل حجم الدخل الوطني للدول الافريقية و ما يجعل التهديد الأمني للتجارة بالمخدرات مرتفعا ، هو الجريمة المنظمة .

كما أن هذا التهديد الأمني يساهم في تهديد المجال السياسي و الاقتصادي و الفردي ايضا المجتمع و لإدراك التهديدات الامنية لتجارة المخدرات في منطقة افريقيا الغربية الى منطقة الساحل الافريقي و تأثيرها على المستويات الأمنية ، وتظهر في الشكل الآتي :

[1] Mpho.op.cit. pp 109-112.

[2] أبصير أحمد طالب. مرجع سابق ص 97.

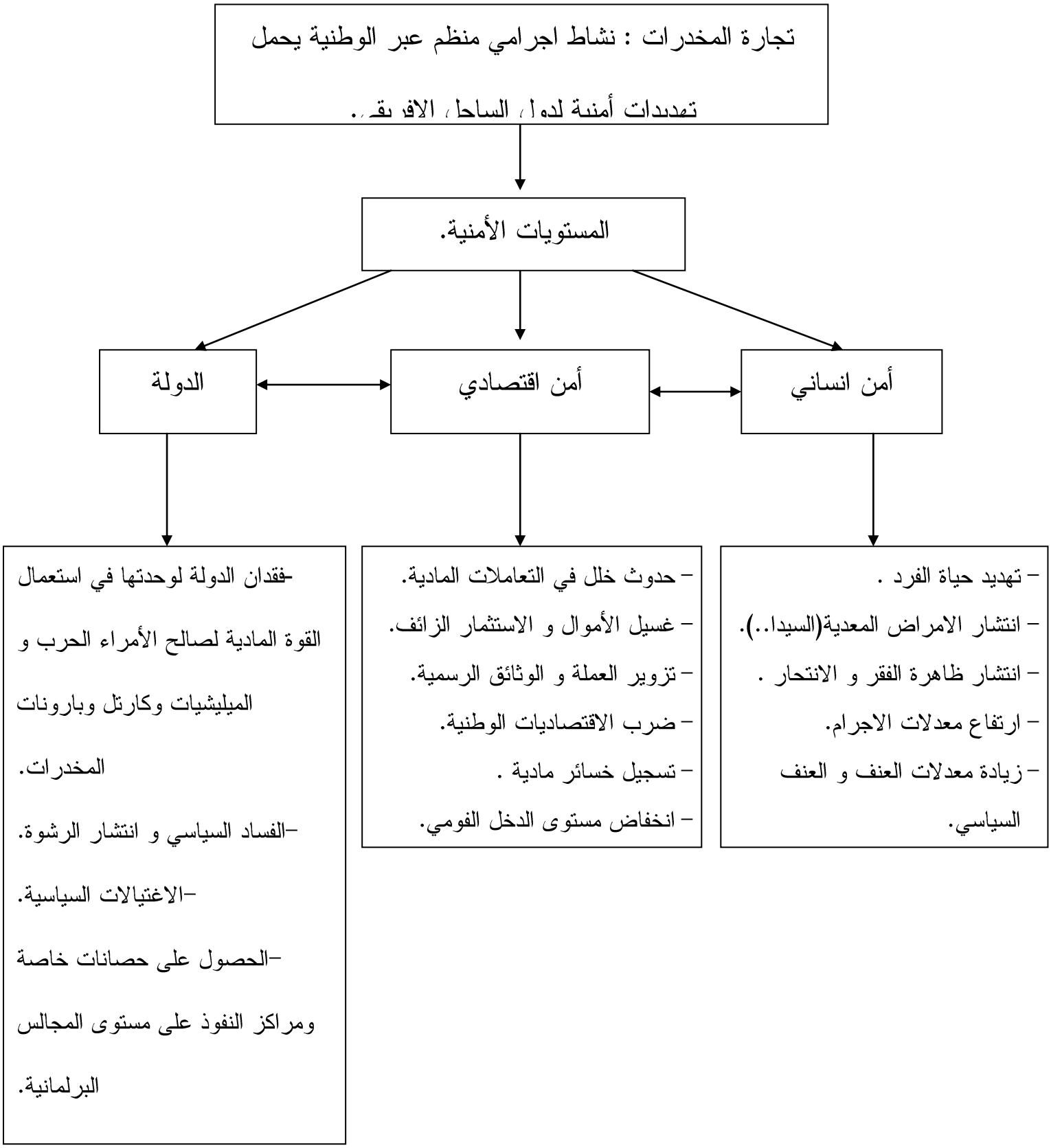
تجارة المخدرات : نشاط اجرامي منظم عبر الوطنية يحمل
تهديدات أمنية لدول الساحل الافريقي.
المستويات الأمنية.
الدولة
أمن اقتصادي
أمن انساني
-فقدان الدولة لوحدتها في استعمال القوة المادية لصالح الأمراء الحرب و الميليشيات وكارتل وبارونات المخدرات.
-الفساد السياسي و انتشار الرشوة.
-الاغتيالات السياسية.
-الحصول على حصانات خاصة ومراكز النفوذ على مستوى المجالس البرلمانية.
- حدوث خلل في التعاملات المادية.
- غسيل الأموال و الاستثمار الزائف.
- تزوير العملة و الوثائق الرسمية.
- ضرب الاقتصاديات الوطنية.
- تسجيل خسائر مادية .
- انخفاض مستوى الدخل الفومي.
- تهديد حياة الفرد .
- انتشار الامراض المعدية(السيدا..).
- انتشار ظاهرة الفقر و الانتحار .
- ارتفاع معدلات الاجرام.
- زيادة معدلات العنف و العنف السياسي.

2 -**الجريمة الدولية:** ظهرت في منطقة افريقيا الوسطى مع بداية السبعينيات و كانت مجسدة في حركات قوافل التهريب ، لكنها تطورت و اخذت أبعادا اخرى مع ظهور الأزمات السياسية الداخلية، فيما بين معظم الدول الافريقية .

ان ضعف الدولة و غياب سلطتها المادية ساعد هذه المشكلة الامنية ، في التنامي مما جعل مرور الاشخاص و كل أنواع البضائع بحرية تامة و من هذه المشاكل:

أ - **الهجرة غير الشرعية:** و قد جاءت بصورتين ، فالأولى اقتصادية و ذلك لتحقيق حياة أفضل ثم العودة الى البلد الام ، والاستقرار و الانفتاح للحياة العامة و الاستثمار أما الثانية ، فتكون للاستقرار النهائي في بلد غير بلده دون العودة ، و هذا بسبب الأوضاع السياسية او الاجتماعية ، الاقتصادية أو الثقافية...وغيرها[1] .

فالهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الافريقي تكون موجهة الى:

1 -هجرة غير شرعية داخلية.

2 -خارجية نحو أوروبا و قد ظهرت هذه الهجرة ما بعد التسعينات.

فالأولى ما زالت الى حد اليوم على الحدود للدول التي تشهد نزاعات و توترات سياسية كالتشاد و السودان ، دفعت بالأفراد نحو الهجرة الى بلدان افريقية مجاورة بحثا عن الامن و تحقيق غاياتهم الاقتصادية و الثقافية.

ان منطقتي غرب افريقيا و الساحل الافريقي ، انطلقت منهما الهجرة غير الشرعية و ذلك لحاجة الشعوب و الافراد للظروف الاقتصادية الجيدة و حالات الاستقرار السياسي.

أما المناطق التي تتم نحوها الهجرة فتتمثل في:

1 -غانا و الكوت ديفوار (تجارة الكاكاو و البن).

2 -نيجيريا (البترول).

3 -السنغال (نشاط تجاري)*.

لكن خلال التسعينات انتقلت موجات الهجرة من مناطق افريقيا الغربية الى دول الشمال الافريقي ، كدولة أنغولا و الكونغو ، تنزانيا ، مالاوي ، أوغندا ، ساحل العاج، فالهجرة غير الشرعية نتاج لعدم رشادة الحكم السياسي ، و أحيانا للحروب و النزاعات و الفقر[2].

[1] Maxime Tandonnet,Migration : La Nouvelle vague questions contemporation.paris :L'Harmattan 2003 p6.

[*] سنة 1983 ضمت نيجيريا 2.5 مليون مهاجر بنسبة 81% نم غانا , 12% من النيجر و 03% من الطوغو و البنين.انظر الخريطة02-03-04-05

[2] Hillil Nicaise.Los Migrations.mythes realité et actualité.www.cerapinadees.org/vendredis_du_cerap/les.migration.mythes2c-realites_et_actualite.pdf.pp.1-8.

يركز المهاجرين غير الشرعيين على دولة الجزائر و المملكة المغربية ، بالدرجة الأولى خاصة القادمين من دول افريقيا الغربية.

أما الهجرة نحو اوروبا فكانت على النحو التالي :

- الزوج المهاجر نجدهم من الدول الافريقية الفرنكفورنية يتجهون نحو فرنسا.
- نموذج الشبه المعمم و هم المهاجرون السريون ، وينتشرون في بلدان اوروبية عديدة[1].
- تعاني دول منطقة الساحل الافريقي التهديدات الأمنية على مستويات عديدة ممتدة من الفرد الى الجماعة ، ثم نحو الدولة كأداة ، و بهذا كانت التهديدات الامنية متعددة المستويات.

ترجع أسباب و عوامل الهجرة غير الشرعية الى ما يلي :

أ –أسباب اقتصادية:

ان الضغط الديمغرافي و العجز التنموي يزيد من حجم التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية و التهديدات المرافقة لها ، فالاختلاف بيم مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بين دول اوروبا و دول افريقيا يدفع بالأفراد للهجرة بكل الطرق ، و الاساليب شرعية و غير شرعية ، سرية أو غير سرية ، و الهدف منه ضمان حياة أفضل.

و للبطالة دور في الهجرة غير الشرعية حيث تسجل افريقيا ، اعلى معدلاتها في البطالة عالمياً[2].

حيث تمثل جنوب الصحراء في افريقيا زيادة في فترة ما بين 1996 و 2006 من9.2% الى 9.8% رغم تحقيق الناتج المحلي الاجمالي نموا سنويا قدره 3.9 %.

أما معدلات البطالة في الدول المتقدمة تسجل انخفاضا منها دول غرب أوروبا من 7.8% الى 6.2% من سنة 1996 الى 2006 و ذلك بسبب النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو في القوة للعمل ، وزيادة إنتاجية العمل ، فالبطالة تدفع بالشباب نحو الهجرة غير الشرعية ، وذلك لتحقيق حياة أفضل و الرفاهية و الوصول الى طموحاتهم[3].

ب – الأسباب الاجتماعية:

- الانفجار الديمغرافي و العجز التنموي في الدول الافريقية.
- الانخفاض لنسبة البطالة للشباب في الدول الأوروبية ومعدلات النمو مرتفعة.

[1] Cathrine Withol Pewendem.L'union Europeanne et les en jeux migratoires :www.fidh.org/Img/pdf/witholUE Fr.pdf.pp1-5

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة .تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم . حتمية العمالة الدورة 62.البند 64(أ) 30 جويلية 2007 ص 04.

[3] أبصير أحمد طالب.مرجع سابق ص 79.

ت -**المتاجرة بالبشر** : و يطلق عليها أيضا اقتصاد المتاجرة بالبشر، و ذلك للارباح المالية التي تجنيها و يعتبر هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة وطنية وغير الوطنية ، وتعرف نموا سنويا بمعدل 32 بليون دولار و نصيب الاستغلال الجنسي بقدر بـــــ7 بليون دولار[1] و ما ساعد على انتشار هذه الظواهر في المجتمعات الافريقية ما يلي:

- الفقر و الحاجات الاقتصادية للأفراد.
- وجود عصابات الاتجار بالبشر تستغل جهل الأفراد.
- سلبية العولمة و الهجرة غير الشرعية.
- البعد القانوني القاصر في مواجهة هذه الظواهر[2].

فمنطقة الساحل الافريقي تعاني من هذه الظاهرة بشكل كلي ، و ذلك بالتأثير بما يجري في المنطقة الغربية لافريقيا ، ففي سنة 1998 تمت المتاجرة ب 10 الى 20 الف طفل مالي ، و تم اخضاعهم للعمل القصري و في البنين وقوع 3 آلاف طفل ضحايا المعاملات اللإنسانية و البيع[3] و تعتبر ليبيا من بين دول الساحل الافريقي ، التي اصبحت بلدا للمتاجرة بالبشر و استغلالهم جنسيا، واخضاعهم للعمل القسري ، وتشير احصائيات الوزارة الخارجية الأمريكية الى نسبة ما بين 01% الى 02% مليون من المتاجرة بالبشر ما جعل ليبيا تحتل المرتبة الثانية و هذا يؤكد نقص الجهود المبذولة لمحاربة هذه الظاهرة من طرف السلطات الليبية.

وتعتبر السودان معبرا للاتجار بالنساء الاثيوبيات و الفيليبينيات و الاتجار بالأطفال عبر الحدود من السودان الى كل من يوغندا و الكونغو[4].

إن آلية الدمقرطة للأنظمة السياسية من الوسائل التي تساهم في حل مشكلة الاتجار بالبشر ، ويعتبر أحد المداخل الامنية التي تؤدي الى حل هذه المشكلة الأمنية ، لكن يجب قبلها حل المشكلة السياسية و الاقتصادية و الانتهاء من النزاعات الإثنية و بهذا نستنتج العلاقة التالية:

---

[1] منال فهمي من مكتب الأمم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات و الجريمة بالشرق الأوسط.

[2] السيد نجم . بحث حول الاتجار في البشر و الاستغلال الجنسي للاطفال في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات و الخصوصية في قانون الانترنت المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008.

[3] تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007 القسم المتعلق بليبيا . ليبيا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الملاحظة.

[4] تقرير حول المتاجرة بالبشر عبر السودان لعام 2007 : . www.sudan.Usembassy.gov

*انظر الخريطتين 06-07.

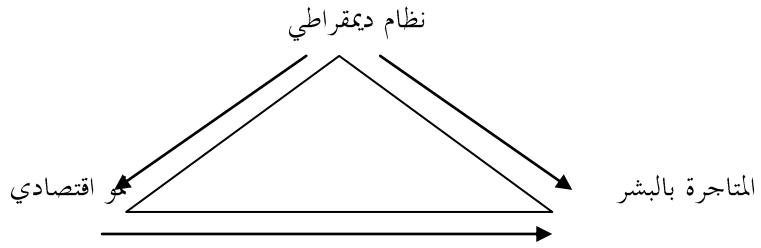

و تفسر هذه العلاقة من خلال المتغيرات لنوع النظام السياسي و ظاهرة المتاجرة بالبشر و النمو الاقتصادي بما يلي:

- يمنح النظام الديمقراطي المجال للحريات الأساسية و يقوم على احترام حقوق الإنسان.
- النمو الاقتصادي يعطي رفاهية اقتصادية تغني الفقراء و تمنعهم من بيع نفسهم و الوقوع ضحايا للجماعات الاجرامية ، التي تتاجر بأجسامهم.
- يمنح النظام الديمقراطي غطاء من العدالة الاجتماعية تكون كفيلة بمقاضاة الجماعات الاجرامية التي تتاجر بالبشر.
- النظام الاقتصادي يمنح رفاهية تغني الأفراد من الهجرة ، و الوقوع ضحايا للجماعات الاجرامية المنظمة عبر الوطنية[1].

كما تشير الاحصائيات الى الأرباح المقدرة من المتاجرة بالبشر ب 1.5 مليار دولار ، بعد تجارة المخدرات في الشرق الأوسط و شمال افريقيا و بلغ إجمالي المتاجرة بالبشر عبر العالم بـــــ31 مليار دولار.

و تتبع المتاجرة بالبشر تظهر بالشكل التالي[2]:

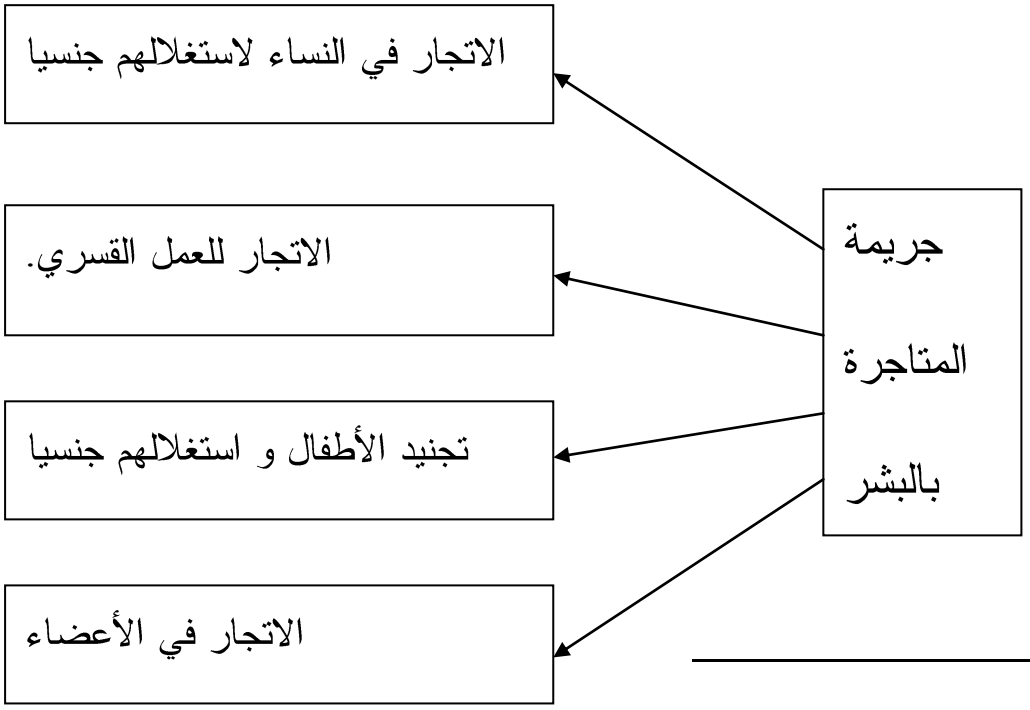

1

أبصير أحمد طالب . مرجع سابق. ص 90.

[2] منال فهمي . مرجع سابق.

المبحث الثاني : ظاهرة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي.

لقد أظهرت احداث 11 سبتمبر 2001 ان التهديدات الامنية مرتبطة بأمن الفرد و الجماعة ، فالارهاب كظاهرة لتهديد الأمن يهدف لايجاد اللأمن و من خلال مقولة"دومينيك ديفييد"و التي جاءت كالآتي:

" ان الحالة العادية تقتضي وجود دولة ، توفر الأمن للفرد و الجماعة ، حيث ان هؤلاء لا يحسون بوجود تهديدات أمنية تهدد وجودهم إلا من خلال توفير امكانيات قادرة على القضاء لتلك التهديدات الأمنية ، أي دولة الأمن و ذلك من خلال سياسة أمنية دفاعية، سياسية و سياسية أمنية عسكرية".

ان ظاهرة الارهاب لا تكون من خلال دولة معينة و لا حكومة معينة ، فهذه الظاهرة تجسد مخاطر أمنية للدول ، التي تستقطبها منها دول منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول : تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الافريقي.

ان المشاكل الامنية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي ، في ابعادها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و حتى الاجتماعية و الجغرافية ـــ ساعدت القاعدة في ايجاد مكانة لها على النطاق الجغرافي لممارسة تهديداتها الأمنية و نقلها[1].

و قد تم اعتبار الارهاب عدو غير تقليدي ، يستدعي رؤية غير تقليدية و استراتيجية ، فحسب "بريان جنكيز" في تعريفه للعدو:" أن العالم تغير و لكن عقليتنا لم تتغير فالاعداء ديناميكيون ، متنوعون ، ومنظمون لا يمكن التنبؤ بهم و يتميزون بليونة و القدرة على التخفي ، عكس أعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون و التجانس و الجمود." لذا فقد اقترح "جنكيز" في مواجهة الارهاب تبني اقتراب شامل ، وعدم الركون الى المنظور القديم للعدو[2].

فالارهاب ظهر بصورة جديدة بشكل الهرمية ، و التشعب متشبها بالشركات المتعددة الجنسيات ، وقد شهدت هذه الظاهرة تحولات منها:

- أصبح للارهاب أوجه عديدة و مميتا على نحو غير مسبوق و حيازته على بعض أسلحة الدمار الشامل.
- افتقاره لأجندة سياسية محددة يزيد خطورة الأمر.

ان مواجهة الارهاب تتطلب مقاربات أمنية متعددة الأبعاد ، تتناول الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

[1] أبصير أحمد طالب. مرجع سابق ص 113.

[2] Bruce Hoffman.ALQAEDA.Trendsinter rorism and future potenti alities : Anassessement :www.rand.org/pubs/2005/p80-78/pdf.

*انظر الخريطة:12.

ومن خلاله نستنتج ان الارهاب يشكل تهديدا أمنيا للمستويات و الابعاد التالية:

- للفرد : أمني إنساني.
- للمجتمع: أمني مجتمعي.
- للاقتصاد : أمن اقتصادي.
- للسياسة : أمن الدولة.
- للسياحة : أمن سياحي.

فدول الساحل الافريقي لا تعاني كلها من ندرة الثروة (الجزائر ، ليبيا و خليج غينيا) لكن تعاني من ازمات اقتصادية و بهذا تستعمل كأحد المداخل لإدراك طبيعة المشكلات الأمنية ،كنزاع التوارق في شمال دولة مالي. فالأنظمة السياسية لدول منطقة الساحل الافريقي لا تجسد الديمقراطية الصحيحة ، بدراسة مشكلات الأمن قضايا الارهاب ، بهذا نجد أمثلة عديدة منها الغاء انتخابات الجزائر 1991، و ما نتج عنه من أزمة عنف سياسي ، و غيرها من الأزمات لتي قد تلقي بظلالها على منطقة الساحل الافريقي كأزمة القرن الافريقي و الكونغو[1].

و بهذا نوجد علاقة نوع النظام السياسي و القطاع الاقتصادي و احتمالات التهديدات الأمنية للإرهاب في الشكل الموالي:

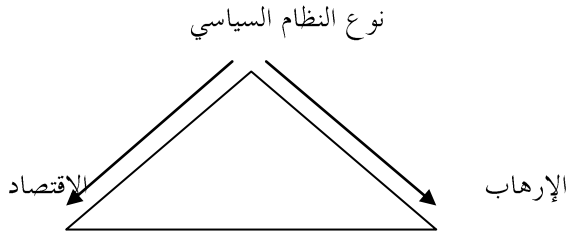

ان النظام السياسي كلما كان أكثر انفتاحا و تقبلا لحريات الأفراد و الممارسات السياسية قلل من احتمالية ظاهرة العنف السياسي و الارهاب[2].

و قد استخدمت هذه المقاربة من طرف ادارة"جوش ولتربوش" لتفسير سياق سياسي معين، سياسة خارجية أمريكية بنزعة عسكرية أمنية كالتداخلات في العراق و التخطيط لدول تحت عنوان "الدول المارقة و الدول الراعية للارهاب " كالسودان و ليبيا و ايران.

و حتى دول الساحل الافريقي فالارهاب يهدف الى تحدي السلطة المادية للدولة .

[1] عبد الرحمن رشيدي الهواري و آخرون .الارهبا و العولمة . مركز البحوث و الدراسات الأكاديمية نايف للدراسات الأمنية ط1 . الرياض 2002 ص 151.

[2] C.Grant Moril and others.Foreign aid and the war on Terrorism :Defining Development's Role in combatingterrism :www.usaid.gov/policy/cdie/8-9-05.pdf.pp1-42.

- اضعاف الحكومة و ممارسات السيادة.
- ايجاد حالة عنف سياسي و حالة اللأمن [1].
- الحصول على دعم و تأييد شعبي و غيرها من الاهداف.

ولبعض دول الساحل الافريقي لها جزء من هذه الاهداف ، و ان الفشل الدولاتي متزايد في ظل النزاع التارقي في شمال مالي، و صورة الانقلابات العسكرية في موريطانيا و العنف السياسي من حيث مشكلة الإثنيات و المطالبة بالانفصال.

وقد جاءت بعض الخطابات الغربية تحذر من زيادة الخطر الارهابي الأمني حيث قالت "سوزان رايس":

" ان افريقيا ولسوء الحظ هي المنطقة الرخوة تحت بطن الارهاب العالمي[2]."

فالعجز المتزايد يؤكد المخاوف الأمنية و ان انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الافريقي و المناطق التي تشهد الصراعات على مستويات عديدة و بأطراف متنوعة أدى الى سوق حرة للأسلحة تستعمل لإدارة الحروب حول الموارد الاقتصادية و أيضا تدعيم حركات التمرد .

واما الطابع الاسلامي يعتبر عامل مهم في منطقة الساحل الافريقي، حيث تجسد أكبر تجمكما سكاني افريقي مسلم ، فهي منطقة تمارس لما هو مسلم و مسيحي و ماهو إثني.

و بهذا تعتبر جسرا للازمات المنتشرة كما يحدث في القرن الافريقي، و قد اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية ، السودان على انها دولة اسلامية راعية للارهاب لأن لها خلفية استقبال "أسامة بن لادن"[3] و هذا ما جعل "سوزان رايس" تقول:

" في حقيقة الأمر أن المعتنقين للاسلام الاكثر راديكالية و معاداة للأمريكيين يزدادون نشاطا من دولة جنوب افريقيا الى السودان و من نيجيريا الى الجزائر ، و هؤلاء يجب ان يكونوا مصدر قلق كبير لنا[4]."

و باعتبار "سوزان رايس" ان التهديد الأمني مصدره الكثافة العالية المسلحة في منطقة الساحل الافريقي لكن غير حقيقي فالخطر الامني يكمن في الراديكالية ، و الى عمليات و استغلال الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الافريقية خاصة مجتمعات دول منطقة الساحل الافريقي[5].

المطلب الثاني :أهداف القاعدة في منطقة الساحل الافريقي.

[1] Ipidm.pp.1-41.
[2] افريقيا بعد 11 سبتمبر استراتيجيات الانخراط و التعاون. ترجمة كاظم هاشم نعمة أكاديمية الدراسات العليا.ط 1 ليبيا 2005 ص 09.
[3] المرجع نفسه ص 23.
[4] المكان نفسه ص 23.
[5] أبصير أحمد طالب. المرجع السابق ص 119.

ان اهداف القاعدة من أهداف الجماعة السلفية الدعوة و القتال في منطقة الساحل الافريقي بحيث انضمت هذه الأخيرة الى تنظيم القاعدة لتصبح باسم تنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي[*].

انطلقت الجماعة السلفية للدعوة و القتال من الجزائر و ذلك وفقا لمجالات التماس الجغرافي التي تجمع الجزائر و ليبيا و تونس و المغرب و مالي و النيجر ، و هذا يعني وجود مجال جغرافي يعمل فيه التنظيم الارهابي المسلح[1].

و بهذا ان الخطر للتهديدات الأمنية ، الذي يحمله التنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي أخطر على دول من حجم القرن الافريقي و مالي و تشاد.

فعمل جماعات تنظيم القاعدة لشمال المغرب العربي ، كاف بتقسيم المنطقة الجغرافية كالآتي :

1 -منطقة شرقية نحو تونس.
2 -منطقة غربية المملكة المغربية.
3 -منطقة جنوبية الساحل الافريقي.
4 -منطقة وسطية و هي الجزائر[2].
5 -و أيضا أوروبا الغربي(فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا).

وقد حاولت هذه القاعدة توسيع النشاط الجغرافي، الى أبعد حد و ذلك بالتوسع جنوبا لمنطقة الصحراء الكبرى بشكل استراتيجية عسكرية أمنية من خلال سياسة ملأ الفراغ الجغرافي ، وقد قام بخلق أحداث كبيرة وكثيرة منها أحداث 11 سبتمبر 2001 ، كما قام الجيش الاسلامي الجزائري(GIA) سابقا و استهداف المصالح الأجنبية كاختطاف طائرة من مطار مرسيليا سنة1994. و ايضا استهداف المصالح الأجنبية الأمريكية و الاوروبية في الجزائر [*] ان التحليل الاستراتيجي للتحالف بين تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال، و تنظيم القاعدة يتمثل في المصلحة التوسعية للتقليل من الضغوط الأمنية و الانفتاح نحو فضاءات جغرافية مسيطرة عليها و بهذا يمكن تصنيف التحالف بوجهتين:

أ -دواعي تحالف الجماعة السلفية للدعوة و القتال:

- توسيع النشاط الميداني للعمليات الارهابية نحو الصحراء الكبرى.

[*]وقد اسندت المنطقة الجنوبية الى مختار بالمختار و في اطار ذلك جاء تقسيم جديد لقيادة المنطقة التاسعة ولمزيد من المعلومات انظر الخريطة 13-14. و الملحق 02.

[1] Emily Hunt.Terrorism and Insurgency.counter terrorism successer force Algeria militants to evolve Jane's Intelligences.June01.2006

[2] Anneli Botha.Terrorismin the magreb.the transnationalisation of Domestic Terrorism, ISS n°144June2008.pp1-236.

[*]و هي الخطوة التي قادت نحو اجتماع كان بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة و جورج بوش كان حول ضرورة محاربة الارهاب و كذا مصادرة كل الموارد المالية المشتبه فيها و التي كانت تمول التنظيم الارهابي للجماعة السلفية للدعوة و القتال و ذلك بموجب القرار الدولي رقم 13224 .

- خلق تحالفات جهوية على غرار العلاقة مع الجماعة الليبية الاسلامية للقتال(LIFG)[1].
- التحالف مع الجماعة الاسلامية لمقاتلي المغرب(GICM) و كذلك مع خلايا ارهابية للسلفية الجهادية بتونس[2].
- استغلال الازمات السياسية في منطقة الساحل الافريقي و منطقة القرن الافريقي و مناطق غرب افريقيا.

وقد ظهرت في شبكة التحالفات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي مع متمردي التوارق و لكن "ابراهيم آغ باهانغا" نفى هذه الاتهامات حيث قال:

"أول الجماعات الارهابية لا تتحرك أبدا ضمن المناطق التي نتواجد بها فهم في شمال تمبكتو و العلاقة التي تجمع بيننا هي الحرب فمنذ سنوات و نحن في عداء مستميت و أعتقد بأنه منذ أشهر لم يقع أي اشتباكات بيننا بعد فرارهم الى مناطق محيطة بتمبكتو تفاديا لعناصرنا ، و ان وقعوا بين ايدينا فمصيرهم معروف لأن قضيتهم ليست قضيتنا ، نحن نبحث عن السلم ، أما الجماعات الارهابية فما وراءها إلا القلائل."

ب – دواعي تحالف القاعدة مع تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال:

- دعم القاعدة عبر تفرعات تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال في أوروبا خاصة العربية وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات الارهابية .
- تغيير التكتيكات باللجوء الى العمليات الانتحارية.
- توسيع الرقعة الجغرافية للعمل الارهابي[3].

ان توسيع الخطر الأمني للقاعدة يكون بتوسع رقعتها الجغرافية ، حيث جاءت دراسة كل من "جيسن بيرك" سنة 2003 بعنوان "طغيان شبح الارهاب" دوران غوناراتنا سنة 2002 بعنوان"داخل القاعدة شبكة ارهابية عالمية[4] يؤكد ذلك:

انتقل التنظيم الارهابي لتنظيم القاعدة من التهديد الجغرافي ، الى التوسع الافتراضي و ذلك نتاج للالتحام بين العولمة و الارهاب و ذلك ما جعل اتصافها بعالمية الجهاد عبر مواقع الانترنت بالترويج للفكر التطرفي و بث العمليات الارهابية.

و هذا تحول تنظيم القاعدة من التنظيمات المسلحة من الحالة المادية ، الى المجال الافتراضي و هذا قد جعل القاعدة ترتقب الى مستوى أعلى باستعمال التكنولوجيا و المعلومة في اطار نسق هيكلي منظم و موزع[1].

---

[1] Gruido Steinberg and Isabelle Wernefles. »All-qaida in the Magreb .Institute for interrational and security affairs n°106.march 2007 pp1-8.

[2] Jean Luc Marset.evolution recenter du GSPC au Maghreb islamique un edéploiment historique .note de la FRS12Mars 2007.pp1-5.

*انظر الخريطة 12.

[3] Botha.op.cit.pp 1-236.

[4] الفوقية الامبرالية الأمريكية ، تأليف مايكل شوبر ترجمة سمية عبد ربه .الدار العربية للعلوم بيروت ط1 .2005 ص 27 -126.

ويعني هذا أن التهديد الأمني للقاعدة ، أصبح عبر مستويات التنظيم و الاستراتيجيات ، التي تبعتها تنظيمات القاعدة و قد جاءت بأربعة مستويات حسب تفسير"دافيد رانفليد" و هي :

- المستوى الأول : التنظيم الهيكلي(شبكة هرمية).
- المستوى الثاني : سياسات التنظيم.[2]
- المستوى الثالث : استعمال التكنولوجياو اللوجيستيكية.
- المستوى الرابع : المستوى الاجتماعي لأعضاء منتسبي التنظيم.

و في إطار عولمة الارهاب جاءت بعض الآراء الخارجية الدولية بضرورة اقامة تحالفات استراتيجية أمنية عسكرية، لمواجهة التهديد الأمني الارهابي ، وجاء المشروع الأمريكي و المتمثل في الأفريكوم و هذا يوجد رغبة الولايات المتحدة الامريكية باقامة مقر لها بالجزائر و لكن هذه الأخيرة رفضت[3].

كما جاءت جماعة الدعوة و التبليغ [*]التي يشارك بها حوالي 80% من توارق كيدال،حيث انهم يستغلون الغطاء الديني لاعطاء قوة للتوارق ضد الحكومة المالية.

أما اقليميا : فالتهديدات الأمنية لخطر الارهاب ،تظهر من خلال اقامة "أسامة بن لادن" في السودان من سنة 1991 الى غاية 1996 ، وهذا ما جعلها تصنف ضمن البلدان الراعية للارهاب ، خاصة بعد استقبال "أبو نضال" "حزب الله اللبناني" "حماس و الجماعة الاسلامية" فقد جاء في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية سنة1999 مايلي:

"بأن السودان لازالت محورا مركزيا لجماعات إرهابية ، لما فيها قاعدة بن لادن ، كما أن السودان تتغاضى عن مساعدة إيران لجماعة اسلامية ارهابية تعمل فيه ، وتعبر من السودان (...) السودان تهيئ أماكن اجتماعات و محور تدريب لعدد من أعضاء حزب الله اللبناني و الجماعة الاسلامية المصرية و الجهاد الفلسطيني و حماس أبو نضال."[4]

و هذا ما ادى بمجلس الامن الدولي الى معاقبة السودان ، ليتم رفعها في 28 سبتمبر2001 . فقد عرفت السودان سنة 1983 نقطة تحول حيث أعلن "محمد جعفر ينماير" الحكم الاسلامي في الشمال ، و اعلنت حركة "جون قارنغ" في الجهة الجنوبية عن تطبيق الشريعة الاسلامية في كل التراب السوداني .

---

[1] الفرقية الامبريالية . مرجع سابق ص 132.

[2] Ipid p33.

[3] International Maritime Satellite Organization.

[*] رفضت الجزائر اقامة القاعدة العسكرية أفريكوم كما جاء بقول وزير الخارجية السابق محمد بجاوي أن الاراضي الجزائرية ليست معنية بمشروع القيادة الأمريكية ، الجزائر لم تقبل ابدا اقامة قواعد أجنبية على أراضيها لأنها لا تتناسب مع سيادتها و استقلالها.

[4] افريقيا بعد 11سبتمبر.مرجع سابق ص 261

و هذا ما أكده "علي عثمان طه" :" أن الجهاد هو طريقنا و لن نتخلى عنه مهما كانت الظروف[1]"

لكن هذا القرار الأممي رفضته مجموعة من الدول الكبرى منها : الصين وروسيا و فرنسا ، اضافة الى الجزائر ، حيث انه هذه الدول علمت أن هذا التدخل الاممي يهدد مصالحها الحيوية في دول منطقة الساحل الافريقي.

ان ظاهرة الارهاب تجسد التهديد الأمني غير المرئي، فالتجول عبر الصحراء بسيارات رباعية الدفع مطلية بالزيت و مرشوشة بالرمل لتصبح غير مرئية تماما ، ثم الحام الرشاشات و المدفعية الصغيرة في آخر السيارة لتصبح على شكل دبابة سريعة [*] و قد قال "لويس مارتنز" في هذا الصدد :

"عندما نصل الى منطقة لا توجد هناك أية أدلة على وجود مخيمات تدريبية للارهابيين ، بل ندرك وجود شبكات متنقلة توفر الدعم لهؤلاء ة التدريب بمعنى شكل مغاير تماما لما يجري في أفغانستان".

ان التهديد الامني لظاهرة الإرهاب اضحت غير مرئية و هذا ما زاد من حجم خطورتها الأمنية على دول الساحل الافريقي خاصة الدول مالي و النيجر مقارنة بالجزائر، هي الميزة نفسها التي اكتسبتها التهديدات الأمنية هذا من جهة ، ونشوء تحالفات عمل بين التهديدات الأمنية و اختيار الحدود الجغرافية لمنطقة الساحل الافريقي و ارتباطاتها كإطار عملي من جهة أخرى[2].

المبحث الثالث : أهداف الدول الخارجية في المنطقة الساحلي.

من المناطق التي أثارت الاهتمام الجيوإستراتيجي الأمريكي منطقة افريقيا ، و كان هذا الاهتمام حديثا ، حيث تم انشاء مكتب الشؤون الافريقية الخارجية إلا سنة 1957 و خلال نهاية الحرب الباردة و ظهور الأحادية القطبية و النظام الدولي الجديد ،ظهرت تهديدات أمنية جديدة و قد ركزت على القارة الافريقية و التي اعتبرت حديثة الاستقلال و التي تعاني من مشاكل عديدة على المستويات التالية:

- مشاكل سياسية واجتماعية.
- مشاكل اقتصادية و تنموية .
- مشاكل بيئية و صحية و إرهاب...و غيرها من المشاكل.

[1] Ipidem

[*] وحتى تكون ليدنا صورة جغرافية واضحة عن طبيعة مجمل التهديدات الأمنية خاصة منها تجارة وتهريب الأسلحة و كذلك المخدرات التي تحيط بمنطقة الساحل الافريقي ، انظر الخريطة.

[2] أبصير أحمد طالب .مرجع سابق ص 131.

فقد اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية هذه التهديدات الأمنية انه يجب تطويقها بمقاربات أمنية مستحدثة و ذلك بظهورها على محور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ، نحو افريقيا و ذلك من خلال ما سنتطرق اليه.

المطلب الأول : مشروع قاعدة أفريكوم العسكرية.

لقد اتبعت إدارة "جورج وولكر بوش" طريقة سياسات كلينتون حيث قالت كلوديا انه :

"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية التسليم بالأهمية الاستراتيجية لإفريقيا من خلال انشاء قيادة عسكرية مكرسة لإحتياجات افريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع افريقيا من خلال ثلاثة قيادات عسكرية أخرى ، وهي القيادة الأوروبية و القيادة الاوروبية و القيادة الوسطى ، وقيادة المحيط الهادي[1]"

حيث أقر هذا الخطاب بتحالف المصالح العسكرية الأمنية الاقتصادية لتقول ايضا:

"ان مهمة أفريكوم تدعو الى دعم السياسات لوزيرة الدبلوماسية(...) اننا نعتقد ايضا بأن أفريكوم هي متممة لرغبات البلدان الافريقية كما عبر عنها الاتحاد الافريقي[2]."

وقد أعلن "جورج بوش" عن قيادة أفريكوم و دواعي انشاء هذه القيادة العسكرية حيث قال في خطابه:

"يسعدني أن اعلن اليوم قراري لإنشاء قيادة قتالية موحدة تابعة لوزارة الدفاع تختص بالقارة الافريقية وقد طلبت من وزير الدفاع أن ينشئ القيادة الأمريكية لافريقيا ، بنهاية السنة المالية 2008...و نستعمل القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع افريقيا ، و توفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة الافريقية و ستعزز القيادة الأمريكية لافريقيا جهودنا الهادفة الى احلال السلام و الاستقرار للشعوب الافريقية و الترويج لأهدافنا المشتركة المتمثلة في التنمية و الصحة و التعليم و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية في افريقيا.[3]"

إن قيادة أفريكوم تندرج بنظام القيادة العسكرية الموحدة(UGP) التي أنشأت سنة 1946 و التي تعمل وفق مجموعتين[4]:

أ - **المجموعة الأولى** : وتضم :

– الوحدة العسكرية المكلفة بنقل و تأمين العتاد العسكري نحو البنتاغون برا أو بحرا او جوا و التي انشأت سنة1987.

[1] Charles Corey :L'Africom est un nouvel élément essentiel des relations entre les E.U et l'Afrique.
[2] Ipidem.

*انظر الخريطة 13. و الملحق 05.

[3] Bush annonce la création d'un commandement pour l'Afrique , 06 Janvier 2007.
[4] Raphaiel Romos. »Etats-unis/Afrique : Washington accorde une importance » statique » au continent noire en creant xommanement interarmes pour l'Afrique. »Eropéen StrategieIntelligence and Security centre ».note d'analyse pp.1-9.

– وحدة العمليات العسكرية الخاصة و التي أنشأت سنة 1990 و يتمثل هدفها في الدعم العملياتي للقوات العسكرية .

– وحدة المراقبة للاستراتيجيات القتالية للقوات المسلحة الأمريكية و التي جاءت سنة1992.

– وحدة دعم القوات والتي جاءت سنة 1999.

ب **المجموعة الثانية:** وتظهر على مستوى التوزيع الجغرافي للقيادة العسكرية[1].

فالأفريكوم يعني التطرق الى مستويات التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي ، باستراتيجية أمنية عسكرية ضمن الحرب العالمية على الارهاب ، وهذا يضمن التبريرات الأمريكية حيث تندرج قيادة أفريكومتحت قيادة (EUCOM) اي قيادة أمريكية أوروبية ، والتي مقرها شتوتفارت بألمانيا ، وتعمل على التخطيط الأمني للحرب على الارهاب في منطقة الساحل الافريقي.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة الساحل الافريقي و جهة جديدة لمواجهة الارهاب خاصة تنظيم القاعدة وهذا ما جعلها تتبنى استراتيجية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب.

و تأكيدا على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، تحالف الجماعة السلفية للدعوة و القتال، مع تنظيم القاعدة و اتخاذ منطقة الساحل الافريقي قاعدة جغرافية ، لنشر التهديدات الأمنية ، فرغبة الولايات المتحدة الامريكية ايجاد نوع من الدعم و التوازن العسكري الأمني في هذه المنطقة وهذا ما يؤكده "هنري ريان*" بقوله:

"لم تؤسس أفريكوم استجابة لتهديد محدد ، أو مدى قلق استراتيجي، فأفريكوم لم تشكل ردا على الوجود الصيني في القارة(...) ولا لغرض المجهود المعزز لمكافحة الارهاب لا لتأمين الموارد أو المواد الخام كالنفط... هدف أفريكوم هو العمل مع البلدان و المنظمات متعددة الجنسيات في افريقيا و تشكل دعما لحلول افريقية للقارة في مجالي الأمن و الاستقرار.[2]

و هذا يتضمن الاعتماد على المقاربات الأمن الانساني و الاقتصادي حيث توحد مبررات المقاربة الأمنية المتعددة فهذا يظهر مستويات التهديد الأمني لمصالح الولايات المتحدة ،فالأول أمني و الثاني جيوإستراتيجي من خلال محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي و كذلك التواجد الصيني المتزايد.[3]

[1] Ipid pp. 1-9.

*شغل منصب كبير نواب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في عهد إدارة جورج بوش .

[2] Islamist Terrorism in the Sahel fact or fonction ?? »International Crisis »n°92.pp1-42.

[3] فينيكس كرولي .أفريكوم تساعد زعماء أفارقة في مجالي الأمن و الاستقرار.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى تمرير الخارجية ، بمقاربة غير عسكرية ، فالساحل الافريقي يعاني من التهديد الأمني العالي. حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تبني برامج دعم عسكرية موجهة لافريقيا باستراتيجية عسكرية ، أمنية عسكرية متضمنة البرامج العسكرية التالية:

1 -البرنامج العسكري التدريبي لمساعدة افريقيا في حالات طارئة(ACOTA) :
(Operation Training Assitance Africa Contingency)

2 -برنامج التدريب العسكري التبادلي المشترك(J.CET) :
(Joint Combined Exchange Training)

3 -برنامج التدريب و التعليم العسكري الدول أو(IMET):
(International Military Education Training)

4 -البرنامج العسكري الافريقي للمبادرة و الاستجابة السريعة أو(ACRI):
(African Crisis Response Initiative)

و تسمى هذه البرامج ب(Les etats pivots) و هي مستهدفة لدول معينة و تشكل محاور جغرافية اقليمية قادرة على أداء دورا لحفظ السلم على المستوى الاقليمي منها نيجيريا ، غينيا.

و تتمركز هذه السياسات و الاستراتيجيات الأمنية العسكرية ، ثلاثة مناطق اقليمية افريقية و هي:

1 -منطقة القرن الافريقي لمحاصرة السودان.

2 -حول افريقيا الجنوبية.

3 -منطقة خليج غينيا[1].

فالاهتمام الامريكي لمنطقة الساحل الافريقي منذ سنة 2001 و قد ارتكز على المحاور التالية:

1 -ايجاد قوات عسكرية أمريكية في منطقة الساحل الافريقي و جعل المنطقة الغربية لافريقيا في اطار الحرب العالمية للارهاب (GWOT).

2 -خلق تواجد عسكري وبحري لتأمين المنشآت البترولية باستراتيجية الأمن الطاقوي.

3 -ضمان تواجد مادي عسكري ، على مستوى القواعد الجوية و البحرية للدول الافريقية بالدعم اللوجيستيكي ،و بيع أسلحة و ضمان التغطية الجوية[2]

وحتى تنجح الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية لجأت الى :

[1] Ipid.pp 7-23.

[2] Paul M.Lubeck Ronnie D.Lipschintz and Micheal J.watts »Couvergent interests :US.energey Security and The Securing of Nigorian Democracy,center for International Policy Report,www.ciponline.org/Nigeria.final.pdf(february2007).pp.1-25.

- بيع الاسلحة للحكومات الافريقية ، خاصة منطقة الساحل الافريقي و ذلك عبر وكالة التعاون الأمني للدفاع في اطار ما يسمى ب "FMS"
- التمويل العسكري الاجنبي من خلال منح قروض منخفضة الفائدة وذلك بوجود وكالة التعاون الأمني للدفاع .
- المبيعات التجارية و السماح لبعض الحكومات الافريقية بشراء أسلحة من شركات أمريكية متخصصة لهذا بعد ترخيص مكتب مراقبة التجارة تابعة لوزارة الدفاع و يسمى ب(CS)[1]
- برامج تدريب عسكرية مشتركة بقيادة بنتاغون و بعض القوات العسكرية الافريقية في دول الساحل على غرار الجزائر و مالي[2].

قامت الولايات المتحدة الامريكية بتبني منابع المنشآت النفطية و انشاء قاعدة عسكرية بحرية أمريكية ، في جزيرة ساوطومي و ترمي لمحاصرة غينيا بالتواجد العسكري على مستوى منطقة الساحل الافريقي ، وترجع أسباب انشاء قاعدة أفريكوم الى ما يلي:

- الاعتماد الأمريكي المتزايد على مصادر الطاقة و الرغبة في تأمين مصادرها في مناطق الساحل الافريقي ، التي بها التهديدات الأمنية عبر تهديد الإرهاب.
- التقليل من الضغوطات على قوات كينتوم و إيكوم لحرب العراق و أفغانستان.
- المنافسة على الاستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية الى جانب فرنسا ظهور الصين.

رشحت الولايات المتحدة الامريكية الجزائر ، لتكون مقر القاعدة أفريكوم العسكرية لكنها رفضت و هذا أدى الى تهديد مقر القيادة العسكرية فوضعت بدائل أخرى كالنيجر ومالي لكن النزاع التارقي قلل من هذا الترشيح وذلك بقلة العتاد بتكوين جيش مالي نيجيري[3].

فقامت بتحديد معالم التهديد الجغرافية ، لتنظيم القاعدة لشمال افريقيا وفق استراتيجية أمنية عسكرية لمحاربة الارهاب و ذلك بـــــ:

- مبادرة عموم الساحل (Pan Sahel Initiative).
- الحرب الشاملة على الارهاب (Trans Sahara Counter Terrorism).

وهذا يعني رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في اعطاء بعد دولي لظاهرة الارهاب، في منطقة الساحل الإفريقي مع التأكيد بضرورة ايجاد شكل تنظيمي و هو قيادة أفري كوم.

[1] Loc .cit.
[2] Loc.cit
ولتفاصيل أثر انظر "حجم مبيعات الاسلحة و برامج التأطير العسكرية الامريكية لدول الساحل الافريقي في الملحقين 04-05 ، الخريطتين 15-16.
[3] عبد النور بوخمخم : من أين تبدأ الحرب على الإرهاب في الساحل؟

ان الهدف من الاستراتيجية الأمنية العسكرية يتمثل في منطقة القرن الافريقي ، و تأمينها من ظاهرة الارهاب ومن العمليات الميدانية ، المبادرة في الساحل ، الفيلق الثالث و الثلاثون للمظليين و المدفعية الامريكية بشمال مالي وذلك ضمن التخطيط الاستراتيجي العسكري التالي:

- التدريب على التصويب للأسلحة الثقيلة.
- البحث الأرضي عن اهداف عسكرية للعدو.
- تنظيم الدوريات العسكرية على الحدود البرية[1].

و في ما يخص الحرب الشاملة على الارهاب فتمثل المستوى الثاني لمبادرة عموم الساحل الافريقي ل خمس سنوات و تتمثل في:

- تقوية القدرات الأمنية و الاقليمية لمحاربة الارهاب من خلال مقاربات أمنية مع منظمة الاتحاد الافريقي و مركز دراسات الارهاب في الجزائر.
- تحسين القدرات الاتصالية اللوجيستيكية بين القوات الأمنية في اطار تعاوني عبر برنامج(Terrorism Interdiction Program) .
- دعم الديمقراطية و الحكم الراشد .
- القضاء على الايديولوجية المتطرفة المنشأة للإرهاب.
- دعم العلاقات المشتركة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الافريقي.

تمتلك افريقيا مخزون قدره 9.4% و 11.4% من مجموع الاحتياط و الانتاج العالمي، وهذا يؤكد ان كل من الجزائر و ليبيا و السودان و التشاد ، دول الخليج ، غينيا ، منطقة استراتيجية أمنية طاقوية فهي بذلك وجهة كل من الولايات المتحدة الامريكية و الصين ، التي تشاهد نمو اقتصادي و ذلك بتزايد الاستهلاك و الطلب على المحروقات ، ومن المعلوم ان ليبيا و نيجيريا و أنغولا تمتلك لوحدها 85% من الاحتياطات الافريقية[3] فهذه النتائج جعلت "كارتر" يصرح قائلا:

"ان الولايات المتحدة الامريكية، سوف تستعمل كل الوسائل المتاحة حتى العسكرية منها لتأمين المنابع النفطية".

[1] 1st ft.Philip Ulmer, Special forces support pan sahel initiative in Africa :www.defenselink.mil/news/newsarticle.
[2] Africom. ''Le centrede commandement des états unis pour l'Afrique :www.Africom.mil/indexFrancais.asp.
[3] Bp :Bpstatical revicw of world energy JUne 2005.

حيث جاءت بعدها الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية سنة 2002 و فيها :" سوف نعمل على تأمين مصادر الطاقة ، ودعم نمو و استقرار الاقتصاد العالمي ، من خلال العمل مع حلفائنا و شركائنا الاقتصاديين ، وندعوا الى توسيع المجالات الجغرافية لتنويع مصادر الطاقة وذلك على صعيد القارة الافريقية و آسيا الوسطى."[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق أمنها الاقتصادي بتوظيف فائض القوة العسكرية و التقني للتحكم في الاقتصاد العالمي و مفتاحه البترول.

ففي تقرير B.Preview :"أن الدول العشرة الأولى المنتجة للبترول لاتوافق سياسات الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية نهج السياسة الخارجية التوسعية العسكرية ،حيث تشهد صراع جيوسياسي جولي حولها وهي في حالة نزاع سياسي داخلي ، وان ارتفاع أسعار البترول خلق أنظمة سياسية معارضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بفضل السيولة المادية (عائدات البترول)[2] و تتمثل هذه الدول العشرة في (إيران ، العراق ، ليبيا ، نيجيريا ، روسيا الاتحادية ، فنزويلا ، كازاخستان ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية)

ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي ، في تحقيق الامن الطاقوي وذلك بالانفتاح لمناطق جغرافية جديدة و التقليل من تبعية الطاقوية للولايات المتحدة الامريكية للشرق الأوسط و الخليج العربي و يتمثل في 20% من واردات البترول الأمريكية[3].وهذا بالتركيز على المناطق التالية:

- افريقيا.
- روسيا.
- بحر قزوين.

ففي تحديد الولايات المتحدة الأمريكية البلدان الافريقية ، كمصادر النفط جاءت كالآتي: نيجيريا ، أنغولا ، الغابون ، الكونغو ، برازيل ، التشاد ، غينيا الاستوائية وذلك لرفع وارداتها البترولية الى 25% بحلول سنة 2015 ، بعد ان كانت 15% سنة 2005. ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بغينيا ، راجع للعوامل التالية:

- سهولة الانتاج

[1] The national Security Strategy of the United states of America of 2002 : www.italy.Usembassy.gov/pdf/other/nss0902.pdf.pp.1-31.

*انظر الملحق 06

[2] Max Boot :Filling Tanks.Funding Dictators :Los Angeles Times op.ed.May3.2006.www.latimes.com/news/opinion/commentary/la.oe.boot/june12.2006.

[3] National Energy Policy.Developmment Group.National Energy Policy.pdf.

- نوعية البترول.
- القرب الجغرافي.
- التساهل الاداري خاصة الضريبي[1].

فهي تشهد تنافس دولي حاد ، بين شركات متعددة الجنسيات فكل من شركة Chevron Texaco و Shell الأمريكيتين لهما نسبتي نشاط تصل الى 14.5% و 35% و هذا يعكس الطلب المتزايد لأمريكا على البترول من دول خليج غينيا و هذا باستراتيجية أمنية اقتصادية تؤمن مصالح اقتصادية عالمية أمريكية في اطار التنافس الدولي على مصادر الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط[2]و بحر قزوين ومن جهة أخرى نجد أن:

- جميع طرق مرور حاملات و ناقلات البترول و الغاز ، هي ممرات مائية محمية من قبل القوات الامريكية أو من قبل حلفائها في الحلف الاطلسي
- استهلاك البنتاغون ل 134 مليون برميل بترول سنة 2005.
- تزايد الحاجة الماسة للاقتصاد الأمريكي للبترول.
- تغطية مصاريف الحرب في العراق و افغانستان.
- المحافظة على سعر الصرف للدولار[3].

من خلال هذه العوامل نستنتج ان الولايات المتحدة الأمريكية ، تخشى أن تجد نفسها في سوق طاقوي يديره شركاء محدودين و تمركز هؤلاء الشركاء في نفس المنطقة الجغرافية، وهي منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي.

فعدم التوازن بين سوق العرض و الطلب على مستوى أمن الطاقة العالمي ، يظهر من خلال احتلال الصين للمرتبة الثانية في سلم الاستهلاك العالمي للبترول ، بعدما كانت في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وأم الهند فتحتل المرتبة السادسة عالميا و مرشحة لاحتلال المرتبة الرابعة عالميا[4].

[1] أبصير أحمد طالب .مرجع سابق ص 156.
[2] أبصير أحمد طالب.مرجع سابق ص 157.
[3] أبصر أحمد طالب. مرجع سابق ص 157.
[4] U.S Department of energy''Energy Information Agency.country Analyses Brief :www.EIA.doc.gov/emen/cods/china.html.

*انظر الملاحق 07-08-09

ان احتلال الصين للمرتبة الثانية من مستهلكي البترول عالميا ، ناتج عن نمو اقتصادي لها بحيث زاد النمو الاقتصادي الصيني فبلغ 10% سنة 2005، و هذا يجعل الطلب الصيني للبترول يصل الى 33% من الطلب العالمي ، و 60 % من الطلب العالمي للغاز و ذلك بحلول سنة 2020.[1]

وعلى هذا الأساس قامت بتوجيه استراتيجياتها على افريقيا ، لتحقيق أمن طاقوي بالانفتاح خاصة على السودان ، فالنمو الاقتصادي الصيني كان من خلال العلاقات الدبلوماسية مع الدول الافريقية ، وهذا ما جعلها تغير من استراتيجيتها الأمنية الطاقوية ، وتحويلها لإفريقيا و تحديدا المنطقة الغربية الافريقية ، وهذا يعني وجود حالة تنافس للمصالح الجيوسياسية في هذه المنطقة ومنطقة الساحل الافريقي قائمة بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية ، ودول الاتحاد الاوروبي و الهند حتى اندونيسيا تعتبر الصين كقوة اقتصادية و عسكرية ، وأكبر التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في المنافسة على مناطق النفوذ في العالم خاصة الطاقوية[2].

ان العلاقات الصينية الافريقية مبنية على تحالفات استراتيجية ودعم الاقتصاديات المحلية الافريقية وتقديم مساعدات مالية بتوفير حماية على مستوى مجلس الأمن وهذا ما لم ترضى به الولايات المتحدة الأمريكية و حتى الاتحاد الأوروبي قد انشأت الصين منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الافريقي سنة 2000 (CACF) (Africa Cooheration Forum China) فواردات الصين البترولية تمثل 25% من دول السودان ، أنغولا ، الكونغو[3].

ان توجيهات الصين بسياستها الخارجية لأفريقيا ، تسعى الى سياسته حديثة عقبت نهاية الحرب الباردة ، حيث تقوم الصين برعاية دول العالم الثالث باعتبارها رائدة العالم الثالث ، وأنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية في نزاعاتها الداخلية ، بل تسعى الى بناء شراكة اقتصادية أولا.

وهذا ما زاد من توتر العلاقات الصينية الامريكية و الدولية ، حول أزمة دارفور و أن زيادة التخوف الأمريكي من التواجد الصيني في السودان و على مستوى القارة الافريقية هو تطور الشراكة الاقتصادية الى شراكة عسكرية.

[1] Peter .Good man,China Invests Heavily in Sudan's Oil Industry .

*انظر الملاحق 10-11-12.

[2] Drew Thompson . 'china's Emerging Interests in Africa :Opportwities and challenges for Africa and for the United States :Africain Renaissance jour .pp.20-29.

[3] Howard W.French. »china in Africa » All Trade , with n° Political Baggage .Newyork Times.www.mytimes.com/2004/08/08/axia/08china.html.

ووجد أن معظم النزاعات الأهلية تستعمل الأسلحة الصينية وبهذا الاتهام صريح بأن الصين تدعم الديكتاتورية في افريقيا مثل زيمبابوي ، وبعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقوبة زيمبابوي سنة 2004 ، قامت الصين ببيع عربات عسكرية ومقاتلات لها بقيمة 200 مليون دولار أمريكي[1].

و هذا جعل الاستراتيجية الصينية تمتد على دول من حجم زيمبابوي، و أنغولا و نيجيريا حيث أقرضت الصين أنغولا 2 بليون دولار أمريكي مقابل استخراج 10 آلاف برميل[2] بترول يوميا و استثمار القرض ب 70% و 39 % تتوجه للبنى التحتية للقاعدة الأنغولية، و هذا يعني ان الصين تقوم باستراتيجية مالية باقراض دول افريقيا خاصة خليج غينيا و الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة ، و التنازل عن قيمة من القرض في شكل معونات اقتصادية مالية.

وهذا ما قامت به شركة بيترو الصين سنة 2005 باستثمار حوالي 800 مليون دولار أمريكي مع الشركة الوطنية النيجيرية للبترول مقابل استخراج 30 ألف برميل بترول يوميا لمدة سنة كاملة[3].

المطلب الثالث : المشروع الفرنسي في المنطقة الساحلية.

لقد اصدر الدستور الفرنسي يوم 27 أكتوبر 1946 بانشاء الاتحاد الفرنسي و ذلك بضم كل الاقاليم الفرنسية المحتلة الى الدولة الأم (فرنسا) ، وبهذا اصبحت كل اقسام الدول المحتلة في شمال افريقيا و غربها و شرقها تابعة لمشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية أو لـــــ:(OCRS)

ويعتبر هذا المشروع سياسي عسكري و اقتصادي بالدرجة الأولى وقد كانت هذه الفكرة لرجل دين فرنسي " Le pere de Foucauld" حيث جاءت في مراسلاته العديدة عن طرق تنظيم منطقة الصحراء عسكريا بداية من إقليم " Tidi Kelt" (منطقتي عين صالح و رقان) [4] و هذه الأخيرة كانت عبارة عن خطة استراتيجية سميت بـــــــــ Pan Touareg كالخطة العسكرية الأمنية الأمريكية Pal Sahel سنة 2004 فقد جاء في مراسلاته الأب "De Foucauld" ما يلي :

" لايجب للتوارق بتعلم اللغة العربية ، و تعاليم القرآن بل على العكس يجب منعهم من تحويلهم عن ذلك ، كذلك لا توجد أمكنة أين تعلمهم الفرنسية في ظل سياستنا المتبعة."[5]

---

[1] Ibidem.

[2] Donfee.China Barrels Ahead in oil marks.the los anfeles times.november 14.2004

*انظر الملاحق10-11-12

[3] أبصير أحمد طالب. مرجع سابق ص 162.

[4] Mohamed Tell Madi Bangoura Violance et conflits en Afrique. Paris l'Harmattan.2005.p117.

[5] Ipid . pp 21-48.

فمشروع (OCRS) هو مشروع الصحراء الفرنسية وتأثيرا للأطماع الفرنسية وذلك يؤكده مشروع داخل هذا التنظيم و هو منطقة التنظيم الصناعي الافريقي(ZOIA)و معناه "Zone d'Organisation Industrielle Africaines"

وبهذا نجد أن الصين تؤيد فكرة مقعد دائم في مجلس الأمن للدول الافريقية وهي فكرة الرئيس النيجيري "أوباسانجو أوليسقري" وبزيارة"Thu Jinato" تحصلت الصين على عقود لاستغلال بترول و نهر دلتا للنيجر لمدة 04 سنوات ، بالاضافة الى نهر التشاد وذلك باستثمارات لأربعة ملايير دولار أمريكي[1].

زيادة على التواجد الصيني في منطقة الساحل الافريقي و منطقة الخليج الغيني، نجد التواجد الهندي وقد ظهر من خلال المنتدى الاقتصادي الهندي الافريقي ومن خلاله حاولت الهند ان تؤكد صعودها كقوة اقتصادية عالمية ، تنافس على مصادر الطاقة العالمية خاصة المتواجدة في افريقيا فهي تراهن على جهودها و ثقلها الدبلوماسي لترسيخ فكرة الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن مما يعني استمالة الدول الافريقية.

فقد أصبحت كل من الهند و الصين و ماليزيا الشريك الاقتصادي الثالث لصادرات افريقيا للموارد الطاقوية بنسبة 27% بعد أوروبا ب 32% وامريكا ب 29% ، فالمنطقة الشرقية لافريقيا تعتبر منطقة نفوذ للهند لسد الطريق أمام الصين ، فالمنافسة الجيوسياسية بين الهند و الصين ، بتواجد نسمة هندية في أوغندا و تانزانيا و كينيا و حتى افريقيا الجنوبية[2].

فالهند تتبنى الاستراتيجية الأمنية الطاقوية على الشراكة و التعاون جنوب جنوب ، وذلك من خلال استغلال حاجة الدول الافريقية ، كالسودان و الدول الغنية بالنفط وتغطيتها بمساعدات اقتصادية مالية و حماية الأقليات و الحكم الراشد والسياسة ، التي تتبناها الدول المتاحة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية حتى المؤسسات المالية الكبرى(FMI) وغيرها ، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية .

و المسؤول عن مشروع (ZOIA) "ايريك لايون" ، وقد امتد هذا المشروع من الكونغو برازفيل عبورا بالنيجر و مالي ، باتجاه الجزائر ليعبر المملكة المغربية ثم يعود الى الجزائر ثم الى فرنسا[3].

و بعد استقلال الدول الافريقية وخاصة منطقة الساحل الافريقي ، أدى الى انهاء المشروعين ، لكن هذا جعل الدول الافريقية مرتبطة عسكريا بفرنسا بشكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية ، فأصبحت التعاملات الفرنسية الافريقية تركز على :

[1] David Mascre.Course aux hydrocarbures,crises du Darfour déstabilisation régional :Le Tchad entre jeux pétrolienne et jeux guerriers.institut more N° 9 Avril 2007 pp.1-24.

[2] أبصير أحمد طالب . مرجع سابق ص 163.

[3] Ipid .pp 21-48.

1 -اللقاءات و القمم الفرنسية.

2 -الحضور الفرنسي الدبلوماسي في افريقيا.

3 -التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا[1].

فالعلاقات الدبلوماسية الفرنسية الافريقية ، تمثل طابع شخصية السلطة الفرنسية في افريقيا و تمثل أحد التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الافريقية ودول منطقة الساحل الافريقي فهذه العلاقات تعني تدخل فرنسا في الشؤون الافريقية وذلك بمساهمة شخص الرئيس الافريقي.

فمكانة افريقيا الجيوسياسية مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية الرسمية و غير الرسمية ، وهذا ما وصفته السياسة الخارجية الفرنسية الافريقية ب :

"سياسة قوة (من خلال تدخلات عسكرية و دعم للدول الافريقية ، على مستوى هيئة الأمم المتحدة و الفرنكفونية) و علاقات عادية تكاد تنعدم مع بعض الدول الافريقية في حين هناك حضور قوي لفرنسا على مستوى الاسواق الاقتصادية ، لمناطق افريقيا الشمالية نيجيريا و انغولا"[2].

وهذا يدل على المشاكل الكثيرة في افريقيا فأولها المشاكل السياسية ، الاقتصادية و الأمنية و التي أدت الى استقلال لمعظم الدول الافريقية و الثانية تطور النظام الدولي و ظهور الولايات المتحدة الامريكية زعيمة للعالم ، بنهاية الحرب و التواجد السوفياتي في كل من الموزمبيق ، أنغولا ، غينيا ، بيساو ، اثيوبيا ، فالثالثة وجود معايير جديدة مفروضة في معدلات التعاملات بين الانساق الدولية ، كاحترام حقوق الانسان ،و حقوق الأقليات التي لم تكف في التعاملات السياسية للدول الافريقية ، ما وضع تهديدات للسلم و الأمن في افريقيا و غيره نحو العالم.

أما المشروع الثاني الفرنسي يتمثل في التواجد العسكري الفرنسي ، و المنافسة الاقتصادية ، وجاء هذا المشروع بعد الاستقلال لدول الساحل الافريقي فقد وجدت فرنسا انها امام وضعية سياسية جديدة ، فاتبعت فرنسا سياسة أمنية عسكرية بالتواجد الفرنسي في بعض الدول الافريقية ، بالمعاهدات العسكرية الثنائية ولها طابع سري بعنوان تواجد عسكري فرنسي تعاوني حيث قيل :

[1]Jean Emmanuil Pondi.la coopération fronco-africaine vue d'Afrique International et stratégique n°45 Janvier 2002.pp127-136.

[2] Jack Remiller Assemblé National Française : Rapport d'information sur la politique de la France on Afrique .

"ان فرنسا متواجدة في افريقيا ، بطلب من شركائها وهذا يعني ان التنمية لا تحدث ، ولا تكون بعيدة عن الامن وفكرة انشاء ميزانية مالية للتعاون العسكري تستجيب للفكرة.[1]"

ان المساعدات الاقتصادية الفرنسية لدول افريقيا مصحوبة بالتواجد العسكري حيث ركزت فرنسا على المجهودات العسكرية لدول أفريقيا الفرنكفونية بشكل ايديولوجي عسكري وسياسي و ثقافي[2].

ان الاستراتيجية التي تبعتها فرنسا تكمن في استراتيجية المشاريع العسكرية الداعمة للأمن في افريقيا و ذلك بمشروع RECAMP سنة 1998[3].فقد جاءت في خطاب الجنرال "ميشال دي بارت" مايلي:

"إن أمن و مصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس في أوروبا فقط ، بل عبر مناطق في العالم و التي هي في اطار النمو و التطور فهناك استراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق امتداداتنا من المواد الأولية و الطاقة ، فهذه التهديدات الامنية خطيرة حتى ولو كانت على مقربة من حدودنا ، فليس من باب الصدفة ان الأزمات تتوالى في افريقيا و الشرق الأوسط وعلى نفس مستوى النموذج الأوروبي ، تحتاج افريقيا و الشرق الأوسط الى سياسة أمنية تضمن استقرارها .[4]"

ومن هنا نجد أن فرنسا تحاول تأمين مصادر الطاقة في العالم ، خصوصا منطقة الشرق الأوسط و افريقيا ، فهما يشهدان نزاعات عديدة وحتى نتجنبها يجب اشراك فرنسا للحلفاء الأوروبيين ، لتأمين منابع الطاقة في العالم و مواجهة التهديدات الأمنية.

وقد تكون اكبر حجما من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، فالغاية من التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا ، يتمثل في حماية المصالح الجيوسياسية الفرنسية و هو قائم كذلك على دعائم واستراتيجيات التعاون مع الاتحاد الافريقي ، في اطار ادراج الاتحاد الأوروبي ، وكذلك الحلف الاطلسي من خلال سياسة أمنية دفاعية اوروبية(PESD)

Politique Européenne de le Sécurité et de la Defonce

و قد جائت سنة 1999 ، وظهرت بعد طلك استراتيجية جديدة باسم الاستراتيجية الاوروبية لاجل افريقيا:

La Stratégie Européenne pour l'Afrique.

وتهدف الاستراتيجية التنموية الافريقية[5].

[1] R.Luckhan.Le millitorisme Français en Afrique N°2 . politique Africaine n° 60(S.D) pp.45-71.
[2] Ipid pp 47-71.
[3] أبصير احمد طالب.مرجع سابق ص 185.
*انظر الملحق 13.
[4] Leckhan .op .cit pp45-71.
[5] Vers un Pacte euro-africain pour accélère dévelopment de l'Afrique.

أما اشراك الاتحاد الاوروبي يكمن في تأطير السياسات الدفاعية الأمنية حيث تستهدف الدول الافريقية بالخصوص دول حوض البحر المتوسط ، ودول منطقة الساحل الافريقي ، الى المواد الطاقوية ، وتزايدها المستمر له وكذلك التنافس السياسي بين الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]أبصير أحمد طالب.مرجع سابق ص 187.

الفصل الثالث

من القضايا الإنسانية التي عرفت تجاهلاً من العالم قضية الطوارئ ، فمنذ استقلال الساحلية و تقسيم فرنسا للقبائل الطوارقية بين الدول مالي ، النيجر ، ليبيا و الجزائر و الظروف الطبيعية القاسية فقد أعادت انتفاضة الطوارئ بالجنوب الجزائري بتمنراست سنة 2005 و قبلها الحرب على الإرهاب و ملاحقة الجماعات الإسلامية الجزائرية التي اتخذت صحراء الطوارق قاعدة (٥) حيث تنطق من خلالها التنفيذ لعملياتها مما جعل مسألة الطوارق الواجهة . في المنطقة .

المبحث الأول : التطور التاريخي لقضية الطوارئ في المنطقة الساحلية.

تعد مالي من الدول المركبة عرقياً حيث تتكون من العديد من الإثنيات منها الطوارق، و الذي جاء بعدة تمردات على دولتهم حيث يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها .

المطلب الأول : الأزمة المالية و تداعيات النزاع للتمرد

ظهرت الأزمة المالية فعلياً في جوان 1990 ،و التي كانت عبارة عن تراكمات لمآسي عاشتها الطوارق ، حيث ساءت الأوضاع الاجتماعية السيئة إذ دفعت بها إلى المطالبة بتحسينها ، فقد قامت من الحركة الأزوادية بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ، ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية ، التي أخذت منحى سياسي و يقول محمد آق ماما " لقد ظهرت الحركة الأزوادية إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق و العرب من قبل النظام المالي ، فقد سلط عليهم أقصى مظاهر الظلم و الاستبداد فقتل الأطفال و النساء و أعدم الشيوخ والعلماء و قام بإتلاف الموانئ و إفساد المراعي و ردم الآبار و منابع الحياة."[1]

بدأ الشباب التارقي بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج و ذلك لتلقي تدريبات و خبرات ، كان الاتصال الأول بحركات البوليزاريو ، ثم الاتصال بليبيا ، مما توج القضية بعقد مؤتمر 11 سبتمبر 1980م بمدينة خمس لمناقشة القضية الأزوادية و في سنة 1982م عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر 1987م نوقشت فيه شؤون الحركة الأزوادية ، وفي الفترة مابين 1988-1989م تم تشكيل أول خلايا سرية للحركة في مدن كيدال و تمبكتو و في شمال مالي ثم تأسيس الحركة الشعبية الأزوادية (MPA) بقيادة عياد آغ غالي[1] .

بدأ موضوع الأزمة المالية سنة 2012 م بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم تحرير أزواد ممن كانوا يقاتلون في ليبيا في صفوف كتائب القذافي بالرجوع إلى شمال مالي ، حيث وقعت اشتباكات بينهم و بين الجيش المالي النظامي و نال على أثرها هزائم متتالية ، طالب الجيش المالي عسكري إضافي لمواجهة حركة تحرير أزواد ، و التي مع أنصار الدين الإسلامية ،و لكن لم تستجب الحكومة المالية لمطلب الجيش النظامي ، فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012 . نفذه عسكريون في الجيش النظامي المالي و أطاحوا بالرئيس المالي .

1 عربي بومدين ، أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية على الموقع :http:/www.alhimar.org

– عياد آق غالي : زعيم الحركة الأزوادية تشارك في حروب لبنان في فلسطين 1982

1 المرجع نفسه .

ان التحالف بين حركة أنصار الدين الاسلامية و حركة تحرير أزواد لم يدم طويلا، إذ تولدت خلافات بينهم و حدثت معارك أدت في النهاية إلى سيطرة حركات إسلامية أخرى على شمال مالي .

طالبت حركة أنصار الدين الإسلامية ومن معها الحركات الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية و شكل سلمي كامل في شمال مالي بالفعل ، بدأوا في ذلك وكانت الأمور تسير على ما يرام كما طالبوا ببقائهم كجزء من نسيج الدولة ، وعدم انفصالهم عن الجنوب على عكس ما فعله في جنوب السودان الذين طالبوا بالانفصال عن بقية السودان و دعمهم الغرب في مطالبهم .[2]

وبهذا يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية ، المتأصلة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو و المرتبطة بالمطالب الاجتماعية لسكان الشمال في مالي المتمركزة في المثلث الاستراتيجي غاو ، تومبكنو و كيدال [3]

إن أزمة مالي هي جزء من أزمة الساحل بصفة عامة ، و يعود الانتشار القائم للحروب و الصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر و الأساس إلى أزمة الهوية و ضعف الاندماج الناجم عن الرسم العشوائي للحدود أثناء الفترة الاستعمارية فقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية و إدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات ، الثقافات ،اللغات في إطار إستراتيجية موحدة ، في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفاً في كل بلد من بلدان المنطقة ، أزمة بناء دولة منسجمة و متماسكة الأطراف . لذا أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل ، حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة بناء و عجز في التعامل مع ال تنوع الإثني و العرقي و التعدد الثقافي و هكذا أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة و فعالية مع هذا الظلم الذي طال كل شيء [1] . وتتلخص أسباب أزمة مالي في :

- تبني النظام السياسي لدولة مالي سياسة القمع و التجويع كتسميم الآبار وردمها و قتل النساء و الأطفال و تعذيب الشيوخ.
- عدم وجود برامج التنمية في منطقة الشمال ، حيث لا توجد طرق و مياه الشرب و المدارس و البيوت و السدود .
- العامل الإثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين يسيطرون على سلطات "العبيد سابقاً"
- ممارسة البيروقراطية ضد الطوارق على مستوى الإدارات .

2 عربي بومدين / المرجع السابق.

3 المرجع نفسه .

1 علي .ع،موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن ياغير ، وقت الجزائر . العدد 1291 على الموقع :http:/www.wakt djazair.com

- فرض اللغة و الثقافة الأجنبية و تهميش الثقافة التارقية ، و هذا ما رفضه الطوارق الذين حافظوا على هذه العادات و التقاليد.
- تهميش قبائل الطوارق لأكثر من 30 سنة ، حيث ليس لهم تواجد على المستوى الإداري و السياسي.
- صعوبة بناء الدولة في المنطقة و الوضع الهش للبنى الاقتصادية[2] .
- ضعف الهوية و تنامي الصراعات الداخلية ، و انتشار جميع أشكال الجريمة و أنواع العنف .
- الفساد السياسي و هشاشة التركيبة السياسية و إهمال المناطق النائية .

ساعدت هذه الأسباب في تنامي الأزمة المالية و تعدد أطراف النزاع لها ، حيث لا تقتصر على الجيش المالي في مواجهة الحركات الجهادية المسلحة ، بل تعددت إلى وجود حركات أخرى داخلية و خارجية في الأزمة ونحدد منها :

- المجندون الماليون و النيجيريون من الأصول الطارقية ممن كانوا يخدمون تحت امرأة الزعيم الليبي ، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي[1]
- المجندون السابقون في تحالف ماي 2006 الذي كان يرأسهم آغ باهانغا .
- حركة أنصار الدين الأزوادية و ترأسها "أياد آغ غالي " وهو أقدم و أبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل "آغ باهانغا"، مقتل القائد بركة شيخ عضو في التحالف الديمقراطي لـــــ 23 ماي من أجل التغير ، الذي يمثل تمرد الطوارق السابق.
- الجماعات الأزودية المسلحة جماعة أنصار الدين-MULA- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد .
- دور القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط في النزاع .

كما يوجد أطراف لم تشارك ميدانياً في النزاع القائم أو يتمثل في الأعيان و الموظفون السامون في الإدارة الإقليمية لشمال مالي ، كالحكام ، و عمدة البلديات أو الدبلوماسيين ،حيث ينحدرون من أصل قبائل العرب و الطوارق و يشكلون أغلبية عظمى في الشمال و يقدرون بـــــ70% من مساحة البلاد المقدرة بـــــ2.372.411 كلم مربع .[2]

أما الأطراف الخارجية فتتمثل في تداخل و تعدد الفواعل المرتبطة بالأزمة في الساحل الإفريقي ، و تقصد بها الوضع في مالي و تشمل أطراف مؤسساتية و إجرامية و إرهابية :

2 سعاد لهراوة ، معوقات الحدر الجزائري في جل النزاع المالي رسالة لنيل شهادة الماستر ، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية علوم سياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015. ،ص.20.

1 بوحنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي . مركز الجزيرة للدراسات ،ص.08.

2 المرجع نفسه .

– الجماعات الإرهابية : القاعدة في المغرب الإسلامي ، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا –كتيبة الملتقون- كتيبة المرقعون بالدماء .

– أطراف إقليمية مؤسساتية : الاتحاد الإفريقي – المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الأكواس.

– دول المجال (الميدان) : الجزائر –مالي – النيجر – بوركينافاسو و موريتانيا .

– أطراف خارجية عن المنطقة : فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية –قطر-هيئة الأمم المتحدة- الاتحاد الأوروبي .[1]

– الجماعات الأزوادية المسلحة : جماعة أنصار الدين –MULA- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد .[2]

تداعيات نزاع الطوارق في التمرد :

منذ بداية للطوارق في مالي خلال التسعينيات ، كانت له تداعيات و أسباب إقليمية ، و تأثيرات جانبية على منطقة المتواجدة بها.

فقد علمت دول الجوار لمالي أن مجرى الأمور و عدم الاهتمام بها قد تؤثر على الأمن الداخلي لكل بلد و دولة ، و يزعزع الاستقرار في المنطقة كلها و ما ينتج عنه من أزمات إنسانية ، و هذا يفتح أبواب التدخل الخارجي في المنطقة لأسباب عديدة.[1]

فتزاع الطوارق في مالي يمثل خطراً لكل دول المنطقة الساحلية الإفريقية ، و ذلك من مالي إلى موريتانيا و الجزائر .

و انتهاء بالسنغال و بوركينافاسو و النيجر ، ومن أهم المسائل التي تجسد التزاع مسألة الهوية و الأقليات الإثنية و الدينية التي تمثل أكبر خطراً على وحدة و استقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا .

إن انتشار الحروب و الصراعات في منطقة الساحل يعود إلى أزمة الهوية و ضعف و الاندماج الوطني الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود أثناء الفترة الاستعمارية ، حيث حددها الاستعمار وفق حدود سياسية و إدارية .فقد أدت إلى قطع العلاقات و أوصال المجتمعات ، و الثقافات ، اللغات في إطار إستراتيجية موحدة على الشريط الساحلي من موريتانيا إلى السودان .

1ساحل مخلوف ، إشكالية الساحل الإفريقي المعقدة على الموقع:www.manifast.unin.ouragla.dz: /http

2 سعاد لهراوة ، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي ، المرجع سابق ،ص.22.

1 الحاج ولد إبراهيم ، أزمة شمال مالي ، انفجار الداخل و تداعيات الإقليم ، مركز الجزيرة للدراسات ،ص.08.

على الموقع http:/studies aljazeera.net

وهذا خلق أزمة بناء دولة غير متماسكة و غير منسجمة ، فهذا جعل مسألة الهوية من أكبر المشكلات التي تقف أمام بناء دولة مستقرة و متماسكة .

فدول منطقة الساحل لازالت تعاني أزمة التكامل الجغرافي في التعامل مع التعدد العرقي ،التنوع الثقافي .فهي تقف أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستعمار بالتعامل بحكمة ، و فاعلية مع مشكلة اللغات و الثقافات و التنمية ، و البناء... وغيرها . فاضطرت الجماعات الإتنية خاصة أزواد التي تعاني الطرد و الحرمان باللجوء إلى الصنف المسلح عدة مرات على مدى فترات من الزمن و ذلك لتحسين وضعها من خلال توزيع الثروات و المشاركة السياسية في تسيير الدولة من خلال هذه الأسباب تعددت الحروب ، وتتالت النضالات السياسية و المدنية في كامل دول الساحل ضمن المسار التاريخي للصراعات و الأزمات التي رافقت ميلاد دول المنطقة و استمرت إلى حد هذا اليوم.[1]

فالسنغال يتجدد الصراع التاريخي بها من خلال صراع الحكومة السنغالية و انفصالي حركة القوات الديمقراطية بمنطقة "كازاماس" فأي انفصال في دولة مجاورة سيكون حجة لمطالب هذا الإقليم . أما موريتانيا التي ت رتبط حدودها بمالي حيث تقدر بألفي كيلومتر . فيشكل انفصال أزواد تحدي للهوية غير المنسجمة .

فحالات التوتر العرقي التي تعاني منها البلاد بسبب ما يسمى الإرث الإنساني تتمثل في المجازر و الإعدامات الخارجية عن القانون ففي التسعينيات من القر ن الماضي تعرض لها مئات الجنود و الضباط الزنوج و قد جاء تحت ظرف اختلاف الهوية و التهميش السياسي و الاجتماعي كمبرر الانفصال الزنوج عن الكيان الموريتاني الهش.[2]

فهذه الدعوات تجد مصداقيتها في محور الجدل للحكومة الموريتانية حالياً فالحكومة الموريتانية لم ترخص للحركة الزنجية بالعمل بما يعرف ب"لا تمس جنسيتي" إن التواجد الطارقي في دول الجوار كليبيا و النيجر ، التشاد ، و الجزائر و بوركينافاسو يشجعهم للمطالبة بالانفصال إذا نجح الانفصال شمال مالي .[3]

بالخصوص في النيجر و ذلك لاعتبار التماثل و التشابه و التطابق في الوضعية مع نظيرتها المالية ، و تتمثل في وضعية متأزمة اقتصادية ، و سياسية و اجتماعية .

1 محمد فال ولد بلال الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات نذرة نظمها المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإنسانية في نواكشوط على الموقع : http:/www.aqlam.com

2 الحاج ولد إبراهيم ، الأزمة الشمال المالي ، مرجع سبق ذكره،ص.08.

3شريف أحمد شفيق مالي من نعيم الاستقرار إلى جحيم الانقلابات .مجلة الأهرام 45771 على الموقع: http:/www.ahram.org.eg/world140384aspsw

فالطوارق يمثلون أحد مكونات مجتمعات تلك الدول و منتشرين بصفة كبيرة في النيجر و الجزائر . وهذا يعني إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى و مناطق الساحل الإفريقي قد يحرض طوارق المناطق الأخرى خاصة ذوي علاقات التناسب و التجارة التي تربط الطوارق كأقليات متفرقة و هذا ما يؤدي إلى تداعيات سلبية على أمن دول الجوار من جهة و من جهة أخرى تأثير القاعدة في المغرب الإسلامي و علاقتها مع عناصر جهادية من الطوارق ، التي تطورت حتى أعلن "إياد آغ أغالي" أحد زعماء الطوارق عن إقامة إمارة إسلامية سلفية في المناطق الشمالية الشرقية لمالي و الذي يقاتل إلى جانب متمردي الحركة الوطنية .لتحرير أزواد باسم "حركة أنصار الدين" و هذا سيؤدي إلى تحول الصحراء الكبرى إلى منطقة خارجة عن السيطرة ، و القانون حيث تتحكم فيها الجماعات المسلحة و التي يطلق عليها الجماعات الإرهابية والعصابة المسلحة .[1]

و هذا يمثل أهم أكبر خطر على الدول الجوار المالي ، خاصة بعد إثبات وجود علاقة قوية بين الحركات الإسلامية التي تتبع الخيار العسكري لمواجهة الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة ، و التي تتمثل في "بوكوحرام" في نيجيريا و الشباب المجاهد ين في الصومال ، القاعدة في المغرب العربي الإسلامي و التي تحول التموضع في شمال مالي استهدافاً للجزائر .

و في هذا الإطار تؤكد الأدبيات الأمنية التي تهتم بالجماعات المتطرفة أن هشاشة المنظومة الأمنية و انهيارها في مالي يؤدي إلى تصاعد نشاط الجماعات الموجهة ضد الجزائر ومن خلال نجد أن الجزائر ستواجه تحديات و تهديدات أمنية مركبة.[1]

أما ليبيا قد لا تكون موقع التماس الجغرافي و الديمغرافي مباشر في المالي إلا أنها تقع في محور تداعيات الأزمة المالية و ذلك في صميم الأزمات في منطقة الصحراء فهي مجاورة للنيجر و تشاد . و أيضاً الجزائر فهي تشهد موجة من الاضطرابات و الاشتباكات و الصراعات . آخرها ما تشهده منطقتي "سبها " و "الكفرة" فالتطورات التي تشهدها مالي ستكون محفزاً لإحداث الاضطرابات و الصراعات الداخلية . على المستوى الأمني وتزيد من التعقيدات الأمنية . فالآثار الإنسانية للنزاع في مالي تتمثل في مشكلة اللاجئين ، وتشكل مصدراً لمعاناة الدول المجاورة كالجزائر و موريتانيا ، النيجر و ليبيا و هذا بالتزامن لأوضاع الأمنية في شمال مع كارثة غذائية في منطقة الساحل الإفريقي . المجاعة تهدد ملايين من الناس على طول الحزام الصحراوي من مالي و النيجر مروراً بموريتانيا [1].

سيكوبا ساماكية ، الانقلاب العسكري في مالي و تتبعاته الداخلية و الخارجية "ترجمة بابا ولد أشفغ" مركز الجزيرة للدراسات ،ص.05. على الموقع : http:/studies.aljzeera.net

و أحمد إيدابير ، التعددية الاتنية و الأمن المجتمعي دراسة حالة مالي ، رسالة شهادة الماجستير تخصص الدراسات الأمنية و إلى الإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 . الجزائر 2012،ص.140.

1نبيل جمال الزغبي ، ماذا لو أعلنت الطوارق إقامة دولة في شمال مالي ؟ التداعيات على النيجر و الجزائر و ليبيا ، مركز الناطور للدراسات و أبحاث على الموقع : http:/matour center.info/porta/ ?author=2

1 سيكوبا ساما كيه ، الانقلاب العسكري في مالي ... مرجع سابق ،ص.06.

فنزاع الطوارق دفع الأفراد للفرار من مواطنهم الأصلية ، وقد استقر بعضهم في مالي ، أما البعض الآخر نزح إلى بوركينافاسو و موريتانيا و الجزائر .

أما بخصوص الجزائر إن النزاع في مالي يطرح تحديات بمفهوم الكوارث الإنسانية بسبب تدفق اللاجئين .[3]

المطلب الثاني : تطورات مشكل الطوارق و امتداداتهالإقليمية

إن الحديث عن النزاع الطوارق في المنطقة الساحلية و تحديدا مالي و البحث في جذوره و خلفياته الحقيقيةيفرض علينا العودة إلى الخلف قليلا لتناول المحور التاريخي الذي يعتبره بعض الدارسين و المؤرخين أن بدايته الأولى تعود إلى فترة الاستقلال للدولة المعنية بالقضية أي مالي .

فزيادة على مالي توجد النيجر،الجزائر،ليبيا معنيون بمتابعة تطورات النزاع عن قرب و بطريقة مباشرة ، كونه يجري أولا على الحدود الجنوبية لهذه الدول و ثانياً بتواجد سكان الطوارق ضمن التركيبة البشرية لهذه البلدان و أن إثارة الطوارق في مالي من شأنه أن ينتقل للفواعل و حركات تتحرك من أسفل خارج عن الرقابة و حكم القانون.

من المهم الإشارة إلى إيجاد ثلاثة اتجاهات من الدراسات التي تحاول وضع فهم و إدراك صحيح لقضية الطوارق في منطقة: فالاتجاه الأول يعتبرها قضية سياسية ، أما الاتجاه الثاني فيصنفها كقضية إ ثنية مثل طبيعة الدول الإفريقية التي تعاني نفس السبب و تأثير الفقر و مسألة العدالة الاجتماعية و يبرز في هذا الصدد أندري سال يفون ؛ و يتمثل الاتجاه الأخير في محاولته لجمع بين العوامل السياسية ،و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و هذا العامل يتمثل في ظاهرة التصحر الذي ضرب مناطق كثيرة التي يسكنها الطوارق ، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق .

وبهذا لا يمكن فهم الطوارق باختصار القضية لسنوات التسعينيات للقرن الماضي حيث أن جذور هذه القضية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي .

بما أن جميع الدول الإفريقية كانت معارضة للوجود الفرنسي فالطوارق كانت كذلك معارضة له بكل الأسلحة البسيطة ، حيث كانت الغلبة دائماً للجيش الفرنسي المهيمنين عدة و عتاداً [1] .

3 إيدابير احمد ، التعددية الأتنية و الأمن المجتمعي ..... مرجع سابق،ص.141.

[1] تاهي عبد القادر النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي ، رسالة لنيل شهادة ليسانس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة سعيدة . 2014 ،ص.45.

فقد اضطر الطوارق الأوائل للاستعمار كشكل من أشكال العبودية الجديدة و ثبوت أكثر من مرة و كانت محاولة التمرد في مناطق عديدة في مالي و من جوان 1957 دخلت مناطق الطوارق في نظام الحكم الذاتي و الذي يشمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى المالي و التشاد و النيجر ، وهي مناطق غنية بالموارد الأولية على شاكلة الإمبراطورية الصحراوية القديمة .

وقد عرف بمشروع "OCRS" أو "المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء" استناداً للقانون الفرنسي 27-07-1957. حيث أن الهدف المعلن عنه يتمثل في تحسين مستوى حياة السكان و ضمان الرفاه الاقتصادي لكن رفض قادة القبائل و من بينهم الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي لهذا المشروع فعجل بفشله و في هذه الأثناء تحدد ت مطالب الاستقلال بعد رحيل الجيش الفرنسي من هذه المناطق . حيث وجدت الطوارق نفسها مقسمة بين دولتين مالي و النيجر .

وقد بادرت حركة استقلالي الطوارق بالمطالبة بالانفصال ، حيث قا د الى تمرد سنة 1959 م في منطقة "آدغ أقوراس" على التراب المالي و الذي قمع عسكرياً سنة 1964[1] .

وقد تدخلت في هذا التمرد الجزائر و المغرب لاحتواء هذا المشكل و منع تصعيده لكن هذه الأزمة نمت في سكوت طوال الفترة اللاحقة فقد وجدت مناطق المغرب العربي منفصلاً ، خاصة بعد فرض التواجد العسكري المالي في مناطق الطوارق التي بدأت تتضح على أهلها ملامح السخط و النقمة على سلطات مالي.

وسنة 1990 كانت بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق حسب الكثير من المؤرخين ، و تتقاسمه ثلاثة أسباب رئيسية :

1. ففي أول تمرد 1959 – 1964 حسم عسكريا من طرف سلطات مالي بفصل الدعم المباشر من المغرب و الجزائر و قد تبلورت هذه الأزمة في المنطقة مع التغير الكبير في المناخ و بيئة المنطقة الساحلية الصحراوية خصوصاً السنوات 1972-1973 ، و في هذا الظرف المناخي الصعب انخفضت عدد الماشية و ضغط في المقومات الحياة الضرورية كالماء و العشب كل هذه المعطيات دفعت بالطوارق للهجرة إلى مناطق الحضرية و الإدارية و معظمهم سافر نحو دول المجاورة مثل الجزائر و التشاد و ليبيا و موريتانيا.

2. إن هجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا تلقوا تكويناً عسكرياً من طرف النظام الليبي زيادة إلى التكوين الإيديولوجي ، الذي يمجد اللغة و الحضارة و انتماء العربي ، الذي يختلف بمضمون عن ثقافة سكان جنوب الصحراء الإفريقية ، وقد عقد سنة 1987م مؤتمر لتوحيد جهود الطوارق في مالي ، كنهاية الحرب في التشاد و عودة اللاجئين .

[1] تاهي عبد القادر النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق ،ص. 46.

3. إن تنامي مشاعر التمرد عند الطوارق يمثل العدوة الواسعة للاجئي الطوارق من الجزائر تحديداً ففي جانفي 1990 قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من طوارق المقيمين على أراضيهم و الذي يقدر عددهم بحوالي 20.000 و 25.000 لاجئ تجمعوا في عين قزام ، قرب الحدود بين الجزائر والنيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم .

وقد تطور النزاع خلال التسعينيات من القرن الماضي من هدنة إلى اتفاق السلام ، لكن لم تصمد الاتفاقية طويلاً في أرض الواقع ، نتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية ، و تحريض طرف ضد الآخر وهو ما زاد في عمر القضية إلى غاية توقيع الاتفاق السلام 1995 الذي أعطى صلاحيات واسعة للتسيير اللامركزي لأقاليم الطوارق.[1]

و بسبب ضعف المصالح المالية و التأخر في تنظيم الانتخابات بالمنطقة المتوترة عزز مشاعر السخط لدى المنتخبين و ممثلي الطوارق و الأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في 2005 و قد خلفت ورائها عدد كبير من المتضررين ، في ظل ضعف الإمكانيات لدى سلطات البلاد لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية .

وفي أوت 2007 أعلنت الحكومة النيجرية إعادة التفاوضات حول سعر اليورانيوم المورد الطبيعي الأول لنيجر ، حيث قدر سعره من 27.300 دولار إلى 40.000 دولار للكيلوغرام الواحد ، نظراً للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعر اليورانيوم ، مناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية و على رأسها الشركة الفرنسية " AREVA" فقد أقرت سلطات النيجر قانوناً تشرع فيه : أن مناطق الاستخراج و التي تستفيد من 15% وهذا ما أثار الطوارق الذين طالبوا بـــــ 50% من أرباح هذا المورد .

وفي مالي كانت الأحداث هناك تدل على اندلاع رابع تمرد للطوارق في 2006 بعد الهجوم على الموقع العسكري بـــــ"كيدال" و "مناكا" من طرف التحالف الديمقراطي للتغير ، حيث جاء ردا على تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق .

و في هذا الصدد يعتقد "عبد اللاي تمبورا" بأن تقسيم طوارق شمال مالي اجتماعي ، و قبلي ،و جغرافي . ففي أزمة 2006 كانت عناصر من قبيلة " كال وآدغ" من قادوا الهجوم الذي أدى الى التمرد الجديد و ليس كل المنطقة الطوارق ، و في مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعةً لـــــ"إبراهيم آغ باهانغا" لحمل السلاح ضد السلطات المالية ، و شنت هجوماً على موقع "

1 ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر –باتنة 2010 ،ص.57.

تبتراوتين" حيث خطفت 23 عسكرياً و قامت قوات الجيش المالي بتعقب حلول هذه الجماعة من داخل حدود الجزائر و قادت القوات العسكرية هجوماً مسلحاً في محاولة لتطهير المناطق الشمالية لمالي من عناصر الجماعة المتمردة .[2]

المطلب الثالث : امتدادات الطوارق و تأثيره على الأمن الجزائري القومي .

يشكل التراع في المالي هاجس حقيقي لدول مناطق الساحل الشمالي الإفريقي خاصة الجزائر ، و يمثل هذا التراع خطراً على وحدة أمن استقرار دول الساحل و الشمال الإفريقي .

بالنسبة للجزائر يطرح التراع في مالي تأثيرات بمفهوم الكوارث الإنسانية و ذلك بسبب تدفق اللاجئين في التسعينيات من القرن العشرين .

و للجزائر حدود مع سبع دول كلها تعيش مشاكل و تواجه أوضاعاً متوترة ، حيث أن أكثر من 06 آلاف كلم من الحدود كلها ملغمة و هذا وضع غير عادي لم تعشه الجزائر منذ الاستقلال و أول مرة تواجه فيها أزمة و مشاكل لها عدة أوجه و ذات طابع إنساني ، بفعل نزوح آلاف الماليين فراراً من الحرب .

إن الأزمة في مالي و الحرب على الإرهاب لها تداعيات على الجزائر لكن مبدئياً إذا اعتبرنا الإرهاب ظاهرة دولية ، فلا بد أن يكون هناك دعم و تعاون دولي لمحاربته و يجب ترك الجزائر التي لها أولويات داخلية هائلة تحمل هذا العبء لوحدها .[1]

فالجزائر لا تشجع فكرة التدخل العسكري الأجنبي مثلما رفضته في ليبيا و سوريا و غيرها . لكن الجديد في أزمة مالي أن سلطات مالي اتخذت قراراً سياسياً و طلب المساعدة من فرنسا . هناك يحق لا للجزائر التدخل في الشأن الداخلي لدولة لها سيادة مع تحديدها أو أنها مع وحدة أراضي هذا البلد ووحدة شعب .[2]

إن الأسباب المحتملة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي لا يمكن ح صرها داخل مالي فحسب و إنما بالنظر إلى محيطها الجغرافي و حدودها المتاميق مع عدة دول أبرزها الجزائر و موريتانيا و ما قد يؤدي إلى تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية و أمنية إنسانية على هذه الدول لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الانتقامية . كما حدث في الجزائر و لكنها تتعلق بتدفق آلاف اللاجئين إليها .

هرباً من القتل و القصف منه تقوم بعرض التأثيرات التي خلفها التراع في مالي على رأس الأمن القومي الجزائري و هي كالتالي :

2 ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات ، مرجع سابق ،ص.58 و 59.

1 فضيلة دفوس ، تيقنتورين . عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر على الموقع : http:/www.echaab.net

2 عبير شليغم ، سياسات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستخدمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة . 2019 ، ص.11.

I - **التأثيرات الأمنية و العسكرية:** إن التأثيرات الأمنية و العسكرية لأزمة مالي على الأمن القومي الجزائري تنبع من الأزمة و التدخل الخارجي لمالي مجموعة من التهديدات و أبرزها انتشار السلاح خطر التوارق ، التهديد الإرهابي و الجريمة المنظمة بكل أشكالها من مختلف عمليات تهريب المخدرات والمواد الغذائية و الوقود و تتمثل في :

1 - **مشكل الطوارق** : إن الصراع داخل دولة ما يكون مقدمة و عاملاً مساعداً في حدوث صراعات داخل دول أخرى أو أكثر أو ما يعرف بـــــ"أثر العدوى"[1]

و يعبر عن انتقال الصراعات الداخلية إلى دول الجوار ، و انتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال التأثير في سكان الدول المجاورة ، حيث يعد الطوارق أحد مكونات المجتمع الجزائري و ينتشرون في كل من الهقار ، جانت ، تمنراست ، أدرار ....

و عليه إن إثارة أي خطأ ضد الطوارق المنتشرين في الصحراء الكبرى و مناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير و يحرض طوارق الجزائر . خاصة و أ ن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة و التناسب ، وهذا ما يعود بآثار سلبية على الأمن في المنطقة و خصوصاً الجزائر و ذلك راجع للقرب الجغرافي و العرقي و حتى الديني .[2] و رغم أن طوارق الجزائر يتمتعون بالاستقرار و الأمن الكبيرين في كافة المجالات و ذلك راجع للعلاقات الجيدة بينهم و بين النظام الجزائري ، على خلاف باقي الدول المنتشرة فيها الطوارق و على رأسهم النيجر ، مما يعانون من تهميش و إقصاء إلا أن هذا لا يمنع إمكانية انتشار العدوى .[3]

2 - **مشكل الإرهاب:** عرفت الحدود الجزائرية مع دول الجوار انطلاقاً أمنياً خطيراً ، حيث تنامت ظاهرة الإرهاب العابر للدول . و أصبحت المنطقة بأكملها تعاني من عدم استقرار خطير وهذا يهدد كيان الدول في ذاتها و أصبحت هذه الأخيرة معرضة للتقسيم . لتصبح إمارات أو دويلات تحكمها جماعات متطرفة و تفرض فيها قوانينها .

1عبير شليغم ، نفس المرجع ،ص.11.

2 المرجع نفسه ،ص.12.

[3] المرجع نفسه ،ص.12.

بداية من مالي فقد سيطرت الجماعات المسلحة على شمالها و أقامت نظامها ، و غنمت الكثير من الأسلحة الحكومية ، و أصبحت قوة لا يستهان بها . مما أدى إلى تدخل دولي تحت قيادة فرنسية ، و عمت فوضى عارمة في هذه الدولة . و هاجر أكثر من نصف سكانها و أصبحوا لاجئين في الجزائر و الدول المجاورة .[1]

أما ليبيا ، فمع سقوط نظام العقيد "معمر القذافي" أصبحت دولة فاشلة و سيطرة مليشيات مسلحة على مناطق كبيرة في إقليم الدولة ، فأصبحت ليبيا دون حكومة مركزية مقسمة بين جماعات متطرفة مسلحة و جماعات قبلية تتبع نظام القبيلة وتمتلك هذه الجماعات أسلحة خطيرة ومتطورة . فقد وصل الأمر إلى حد السيطرة على 11 طائرة مدنية في مطار طرابلس الدولي ،و بالتالي تفاقم خطر لهذه الجماعات التي قد تستعمل هذه الطائرات في عمليات تفجيرية ، مع بروز تنظيم يسمى بالدولة الإسلامية قد تتحول ليبيا إلى قاعدة لهذا التنظيم .[2]

II – التداعيات الاجتماعية :

جراء التمركز الأزموي في مالي و منطقة الساحل جعل الجزائر تعاني الكثير من المشكلات و التداعيات الاجتماعية التي تهدد أمنها القومي من خلال عودة الضربات الإرهابية في مالي سنة 2012 . برزت بشكل كبير من حيث الأعداد الهائلة للاجئين الماليين للحدود الجنوبية الجزائرية وما ترتب عنه فمن الضروري إيوائهم و توفير مخيمات ، و كذلك توفير الماء و الدواء لأنهم عملوا على انتقال بعض الأمراض لدى المواطنين الجزائريين و ذلك من خلال :[3]

–مشكلة اللاجئين في الجزائر :

بدأت الحرب المسلحة في شمال مالي ضد معاقل لجماعات المسلحة الإرهابية تلق ي بمشاكلها و متاعبها على المناطق الحدودية الجزائرية وما نتج من تفاقم موجات اللاجئين و الفارين من الحرب جراء غلق الحدود الجزائرية . والذي حول منطقة برج باجي مختار قبلة للاجئين و نتج عن ذلك كارثة اجتماعية فقرابة 09% من السكان في بطالة بينما يجمع أغلب سكان تيمياوين على أن الوضع الأمني بمنطقتهم يزداد خطورة والتغطية الأمنية للحدود هشة للغاية لأن الإجراءات المعتمدة غير كافية و يتوقعون تدفق

1 سعاد لهراوة ، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي ، رسالة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و استراتيجية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015. ص.25.

2 سعيد خويلدي ، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2014 ،ص.04.

3 عبير شليغم ، مرجع سابق ،ص.14.

موجات أكبر من اللاجئين .إذ قدر عدد اللاجئين المتواجدين حالياً في الجزائر بـــــ 25.000 لاجئ و ينتظر أن يصل في حالة فتح الحدود إلى 500.000 لاجئ الذي بدوره سيشكل ضعفاً كبيراً على الجزائر .[1]

– انتشار الأمراض و الأوبئة :

تحولت الصحراء الجزائرية لحد فاصل تنقل فيها مختلف الأمراض المعدية أو ما يعرف بالقنبلة موقوتة الانفجار ، كالأمراض الجنسية المعدية بسبب الدعارة ، كمرض نقص المناعة (السيدا ...) أو القادمة أساساً من أعماق القارة حيث أن إفريقيا تمثل أعلى نسبة عالمية لحاملي هذا المرض و الأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون و الكوليرا ، و هذا راجع لدخول المزيد من مواطني الدول الإفريقية المجاورة للجزائر على رأسها مالي ، النيجر السنغال و دون الخضوع لأي رقابة طبيبة بهدف علاجهم او أعزلهم او إعادتهم لبلدانهم الأصلية .[2]

و إضافة للأمراض السابقة فقد شهدت قرية "توندرة" الواقعة على بعد حوالي 88 كلم عن بلدية"تين زواتين" الحدودية التابعة لولاية تمنراست إصابة بمرض غريب ، إذ تشير الإحصاءات إلى 70 حالة مصابة بهذا المرض الذي يشبه الحمى مسجلين بذلك 08 وفيات أغلبهم من الأطفال بينهم امرأة تبلغ 70 سنة من العمر ، فتم انتقاله عن طريق العائلات النازحة من مالي.[1]

المبحث الثاني : الموقف الجزائري من قيام دولة الأزواد المستقلة

بعد نضال مسلح دام أكثر من خمسة عقود منذ 1962م و مع تحلل اتفاقيات السلام برعاية جزائرية أعلن الطوارق بمالي قيام دولة أزواد المستقلة وسط فوضى سياسية أعقبت تمردهم المنطلق في يناير 2012. وكان سبباً في انقلاب عسكرياً أطاح بالرئيس المالي "أمادوتو ماني توريه" في مارس 2012 بحجة عدم قدرته على انهاء تمرد الطوارق .

جاء تمرد الطوارق و إعلان دولة أزواد المستقلة من خلال تداعيات السيرورة الثورية الجارية بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط خصوصاً سقوط نظام القذافي الذي أقام نظام عرابة مع أنظمة دولة القارة الإفريقية و كانت رعايته لاتفاقيات السلام بين المتمردين الطوارق و إدماجهم كمليشيات في جيشه من صمامات أمان هذه الأنظمة ضد تمردات الطوارق .

1 سعاد لهراوة مكونات الدور الجزائري في حل النزاع المالي ، مرجع سابق ،ص.26.

2 عبير شليغم ، مرجع سابق ،ص.15و16.

1 سعاد لهراوة ، مرجع سابق ، ص.27.

وقد نتج عن سقوط نظام القذافي نهاية عام 2011م ، عن عودة آلاف المقاتلين الطوارق إلى شمال مالي مدججين بأسلحة وفيرة و نوعية ، بعدما كانوا مجندين بجيش القذافي ضد الثورة الليبية و كانوا في مقدمة الميليشيات و في نهاية 2011 تأسست الحركة الوطنية لتحرير أزواد بعد اندماج الحركة الوطنية للأزواد و الحركة الطوارقية لشمال مالي .

و في بدايةِ 2012م بدأت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجوماً على مد ن سليت، "أغيلهوك"و "ميناكا" في شمال مالي قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات آلاف المدنيين على النزوح وجاء هذا الهجوم تمهيداً لبداية تمرد ثالث كبير في تاريخ الطوارق الماليين فقد كان التمر الأول في 1962م و التمرد الثاني في 1990م .

إن إعلان دولة أزواد مستقلة أثار مواقف متناقضة بين دول الجوار بتعاطف غير مبني على الوقائع لبعض النشطاء الأمازيغ إلى رغبة في استغلال سياسي للأوضاع من طرف الامبريالية[1].

أسفرت الحرب أكثر من 120 ألف نازح لجئوا إلى موريتانيا و الجزائر و أطلقت موجة تصفيات عرقية استهدفت العشرات من سكان مالي من ذوي أصول طوارقية و عربية ،و قد انطلقت هذه الأعمال الانتقامية من العاصمة "باماكو" ، لتنتقل بسرعة إلى مختلف المقاطعات المالية و ذلك على خلفية ادعاءات عنصرية طالبت عائلات أفراد الجيش المالي الذين قتلوا في المواجهات مع المتمردين الطوارق إلى إحتثاث الحرب و الطوارق من الأراضي المالية انتقاماً لما يحدث من تصفيات لأفراد الجيش في مقاطعات الشمال التي تقطنها من قبائل الطوارق .[1]

حيث جاء في بيان أزواد ما يلي :

"بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، باسم الشعب الأزوادي الحر و الأدبي ، بعد المشاورات مع لجنة التنفيذية ، المجلس الثوري ، المجلس الاستشاري ، و المكاتب الإقليمية ، و قيادة أركان جيش التحرير الوطني .

إذ نذكر بمبادئ القانون الدولي و المواثيق القانونية الدولية الرئيسية التي تنظم حق الشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 01 و 55 و الأحكام ذات الصلة الواردة في الإعلان الدولي لحقوق الشعوب الأصلية .

و بالنظر إلى الرغبة التي أعرب عنها في رسالة مؤرخة في 30 ماي 1958 موجهة ، إلى رئيس الفرنسي من قبل ا لوجهاء و الزعماء الروحيين مع جميع مكونات الشعب الأزوادي .

1 أزنزار ، الطوارق في مالي ، دولة أزواد من أين و إلى أين ؟ ، جريدة المناضلة يوم الثلاثاء 06 نوفمبر 2012 العدد 47 . على الموقع : webmastr(a)abounadila.info

1أزنزار ، الطوارق في مالي ، مرجع سابق .

تذكيراً بأنه في عام 1960م بمناسبة منح الاستقلال لدول غرب إفريقيا ، ألحقت جمهورية فرنسا إقليم أزواد إلى ما يسمى مالي التي صنعت في حينه بدون موافقة الأزواديين .[2]

وتذكيراً بالمجازر والأعمال الوحشية و الإذلال و السلب والإبادات الجماعية في الأعوام 1963-1990-1995-2006-2012م و التي استهدفت الشعب الأزوادي .

و نذكر أيضاً بسلوك الاحتلال المالي غير الإنساني تجاه الأزواديين الذي استغلت فيه الجفاف الذي ضرب المنطقة في الأعوام 1967- 1973-1984-2010م ، لإبادة الشعب أزواد و استدرار المساعدات الدولية .

ونظراً لتراكم أكثر من 50 عام من الفساد و سوء الحكم بتواطئ الجيش مع السياسيين ، مما يعرض حياة الناس للخطر في أزواد ، و يهدد الاستقرار الأمني و السلم الدولي .

وبالنظر إلى التحرير الكامل لأراضي أزواد ، نقرر بشكل لا رجعة فيه إعلاناً استقلال دولة أزواد ، اعتباراً من اليوم 06-04-2012 و نعلن :

1. اعترافنا بحدود الدول المجاورة و احترامها .
2. الانخراط الكامل في ميثاق الأمم المتحدة .
3. نتعهد بالعمل على توفير الأمن و الشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد المستقلة .
4. اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالأزواد دولة مستقلة بدون تأخير.
5. اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد تستمر في تسيير شؤون أزواد حتى يتم تعيين سلطة وطنية أزوادية

بلال آغ الشريف . الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد ."[1]

من خلال هذا البيان المعلن عن استقلال أزواد ظهرت مواقف عديدة للدول مجاورة منها الجزائر ، حيث جعلها في موقف محرج لكونها لا ترضى بقيام دولة الطوارق في جنوبها مما يؤثر على مطالب طوارق الجزائر بالانفصال و الالتحاق بإخوانهم عبر اتساع خريطة أزواد لتشمل جنوب الجزائر ، أو بالتكتل في الشمال فبذلك تخشى الجزائر أن يطالب طوارقها بالاستقلال و يتأثرون

2 بويزكارن . أبو أمين إعلان استقلال "أزواد" يحرج المغرب و الجزائر ، جريدة مغرس محرك بحث إخباري ، يوم 06 أفريل 2012.

1 بويزكان أبو أمين ، إعلان استقلال "أزواد" تحرج المغرب و الجزائر ، مرجع سابق .

بهذا الحدث ، لكن الجزائر طالما دعمت حركات التحرير في العالم كالبوليزاريو سيكون الأمر محرجاً إذا لم تدعم تقرير المصير الطوارق في جنوبها و في النيجر و المالي .[1]

فالجزائر تعد من أكثر الدول تضرراً من اضطرابات في مالي ، و تخشى السلطات من انتقال الفوضى إليها . بسبب تجربتها المريرة خلال العقدين الأخيرين ، فحاولت الجزائر ألا تخضع للضغوط التي مارستها عليها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مالي و أكدت أن الاعتماد على الحل الأمني فقط ، في مواجهة هذه الجماعات سيؤدي إلى نتائج وخيمة .

إلا أن صدور قرار مجلس الأمن الذي تبعه تحرك للجماعات المسلحة للسيطرة على مدن جديدة و زحفها نحو العاصمة باماكو قضى على كل الجهود فاضطرت إلى الموافقة على فتح أجوائها للطائرات الفرنسية في طريقها إلى مالي ، هذا ما أثار انتقادات داخلية حادة للحكومة الجزائرية ، و مع تصاعد الأزمة في مالي و تمكن الجماعات المسلحة من السيطرة على الشمال الذي يمثل ثلثي الدولة زادت مخاوف دول الساحل المجاورة لمالي من انتقال عدوى هذه الجماعات إلى أراضيها . أو التعاون مع جماعات داخلية ، أو تكوين خلايا إرهابية داخلها و تفاوتت درجة التهديد لهذه الدول الأكثر عرضةً و هي ما تعرف بدول الطواق و المتمثلة في النيجر و موريتانيا .

فالجزائر وترها هذه الدول و أن تسوية الأزمة في مالي لا بد أن تعتمد على الحوار أكثر من استخدام القوة المسلحة[2]

المطلب الأول :التخوف من كيان دولة فاشلة مجاورة لأزمة مالي

تعتبر الدول الفاشلة مصدراً للتهديدات ، و تمثل مكاناً يسود فيه القلق الكبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن ضعف و انعدام وجود هياكل الدولة ، تزدهر الجريمة المنظمة في هذه الدول حيث تميل الى الظهور عندما تكون الدولة الفاشلة ، تقوم بأنشطة تدر عليها الكثير من الأرباح باختطاف الأجانب و تجارة السلاح أو المخدرات وما يماثلها من أنشطة .

و قد انعكست على دول الجوار حيث خلقت أزمة مالي مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة ساحل الصحراء ، وقد كانت دائماً تتخذ الحذر و الابتعاد عن التأثيرات ، فقد ظهر ذلك كلياً في تعاملها مع موجة الحراك العربي و حتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا ، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيداً منها ، لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة و ذلك لخبرة جيشها في المنطقة و بأسه الشديدين.

1بويزكان أبو امين ، مرجع سابق .

2 الحرب في مالي جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية ، جريدة المقاتل .

فقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي ، تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقتها بالطوارق ، وبجماعة أنصار الدين و خاصة رئيسها "إياد آغ أغالي" لكن انسحاب هذا الأخير من الحوار و سيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعلى تعيد حساباتها ، وهذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11 جانفي 2013 ، لكن الجزائر سرعان ما دفعت ثمنًا سريعًا لهذا التعاون مع التدخل الأجنبي حيث جاءت عملية "عين أميناس" باحتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي .

غير أن التعامل الجزائري جاء صارماً و نهائياً تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل27 مسلح و 37 رهينة أجنبية .[1]

هذا ما جعل الجزائر تتعرض لانتقادات دول غربية ، بحجة تعريض مواطنيها للخطر و عدم التنسيق معها ، حيث جاءت تصريحات "هولاند" التي أصبحت لمصلحة الجزائر في محاولة لكسب ود الجزائريين لمساعدتهم في حرب شمال مالي .

وقد تعاملت الجزائر مع الموقف خوفاً من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة فبذلك ترمي برسالة إلى قوة الفرنسية أنه لا يعنيى من فتح المجال الجوي ، و إن الجزائر خاصرة رخوة و مجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة ، وهي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة وذلك ما يفسر فردانيتها في قيادة عملية "عين أميناس" رغم وجود أجانب كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي ، و أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلا ، فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر .

و لتثبت للعالم أن هذه العملية بداية تأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة و لتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل .[1]

كما تشير الدراسات الإستراتيجية أن الجزائر ستكون أمام دولة فاشلة و تتجسد في الحالة المالية ، و بعد انقلاب أفريل2012 الذي أدى إلى كيان أزوادي ناتج عن الحالة الأزموية الفاشلة ، و ما قد ينجر عنها من أزمات ترتبط بتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة الناعمة.من انتشار السلاح ، و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية .و تمثل تهديدات تتعامل معها الجزائر بحذر و دقة لما لها من آثار و تداعيات على الوحدة الترابية للجزائر و ذلك نتيجة للروابط الإتنية و التاريخية بين الأمازيغ الطارقي الموجود في مالي و الدول المغاربية.

إن الحركات الأزوادية ترتكز على أربعة مكونات تشكل القوة الضاربة عسكرياً وتتمثل كالآتي[1]:

1 الحافظ النويني ، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة القاشلة (نموذج مالي) المستقبل العربي .
على الموقع : .mustaqbal.422.alhafaz alnuiny.pdf

[1] الحافظ النويني ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة ،مرجع سابق.
[1] بوحنيه قوى ، إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل . 2012.

أ – **المجندون الماليون و النيجريون من أصول الطارقية :** وهم تحت إمرة الزعيم الليبي بالوحدة الخاصة 32 ، يقودها نجل الزعيم الليبي، فآخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين عادوا في 03 أكتوبر 2011. مما جعلت السلطات الإقليمية في "كيدال" بدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ب –**المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006**، الذين كان يرأسهم "إبراهيم آغ باها نغا" سواءاً انضموا للجيش النظامي المالي لتطبيق اتفاقية السلام أو الذين هربوا عند اندلاع الأزمة الأخيرة و الذين لم يدخلوا الجيش المالي و تمسكوا بأسلحتهم بعد اتفاقية الجزائر 2006.

و ينحدر زعماء و مجندي هذه الحركات لقبيلة أيفوغاس ، و لها نفوذ سياسي في شمال مالي.[2]

ج- **حركة أنصار الدين الأزوادية :** و التي زعيمها "إياد آغ أغالي" جاء كزعيم بعد رحيل " آغ باهانغا" مقتل القائد بركة شيخ عضو في التحالف الديمقراطي لـــ 23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق ، و زعيم هذه الحركة رفيق سلاح للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق وقد عينته الحكومة المالية ، فنصل عاماً لمالي في جدة و هذه وسيلة قام بها الرئيس المالي "توماني" حيث أراد بهذا إبعاد "آغ أغالي" عن مركز قوته في "كيدال" ، قبل قيامه بمهام تخريبية .و تسعى هذه الحركة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي بتطبيق الشريعة الإسلامية و الحكم الإسلامي في أزواد ، حيث توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني و ذلك بتوحد مصالحهما و عدوهما واحد وهو الحكومة المالية .[1]

د- **الدور الخفي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:** يتمثل في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط في هذا الصراع ، وذلك حرصاً على القيادات و المتحدثين باسم المتمردين الطوارق في الداخل أو في دول أخرى .

ينفي أي صلة بتنظيم القاعدة و يحرص كل طرف باهتمام الطرف الآخر ،بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية ، أو الدولية ، و هذا يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل و الصحراء و تهديدات لمصالحها ، وقد جاءت بعض المصادر مشتركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل استهدفت الجيش المالي

ه- **الأعيان و الموظفين السامين في إدارة الإقليمية لشمال مالي** :كالحكام و عمدة البلديات أو الدبلوماسيين السابقين ، فمعظمهم ينحذرون من قبائل العرب و الطوارق ومن أبرزهم "الوزير السابق في حكومة موسى أتراوري" "حمة آغ

[2] بوحنيه قوى ، إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل ، مرجع سابق .
1 بوحنيه قوى ، مرجع سابق .

محمد" و"احمد ولد سيد محمد" وهو دبلوماسي موريتاني سابق ، و كذلك شخصيات عسكرية و مدنية ، هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية للقوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج ، بعد الإعلان الرسمي عن تأسيس الكيان الأزوادي لم تعترف به أي دولة . فالشكوك تزايدت بإمكانية إضعاف و تهديدها ما بقي من الكيان المالي بهذا الصدد سيكون الكيان الأزوادي معادي حقيقي للقاعدة .[1]

المطلب الثاني : الاستهداف المسلح و عودة الإرهاب

شهدت منطقة الجنوب الجزائري تطور خطير للمسلحين حيث تم لأول مرة منذ النشاط الإرهابي في الجزائر عام 1992م العثور على الصواريخ "ستينغر"بحوزة مسلحين و تستطيع هذه الأخيرة ، استهداف و إسقاط الطائرات وهي المرة الأولى التي يعثر فيها على أسلحة متطورة بحوزة المجموعات الإرهابية في الجزائر ، كذلك العثور على 20 قطعة سلاح كلاشنوف و ثلاثة قذافات صواريخ من نوع (RBG) و حزامين ناسفين و هذا بعد تطور نوعي و خطير في النشاط الإرهابي ، إن هذه الأسلحة آتية من ليبيا بالمنطقة الغربية للحدود الليبية "وادي سوف" .

ويرى قوي بوحنيه أن ذلك يؤكد فرضية تورط الجماعات الراديكالية الليبية في بيع السلاح بمختلف أشكاله إلى نظيرتها بالجزائر .

وهذا جعل الجماعات الإرهابية تلقى دعماً دولياً من جماعات أخرى ، و ذلك بوجود شبكات دولية من جنسيات غربية متورطة في تمويل الجماعات الراديكالية . كما توجد أحداث إرهابية وقعت بالجزائر تثبت وجود أطراف دولية مشاركة لوجيستياً و مادياً ، في دعم الجماعات و العمليات الهجومية على منشأة النفط في "تقنتورين بعين أميناس" ولاية إليزي القريبة للحدود الليبية و التي أكدت من وجود إرهابيين بجنسيات متعددة أكثر من ثماني جنسيات منها كندا.[1]

فالجزائر تقف في وجه التمدد للمشروع الأمريكي الغربي الاستعماري في منطقة شمال إفريقيا ، باتجاه دول الصحراء و الساحل وهو المشروع الذي تقف في الواجهة منه فرنسا ، التي شنت حربين عام 2013 في مالي و جنوب إفريقيا بحجة القضاء على مجموعات إرهابية في منطقة ، لكن الإرهاب استمر بينما كرس الغرب عودته الاستعمارية إلى الدولتين بالجيش الفرنسي كامل منتشر على أراضيهما و كانت الجزائر قد رفضت طلبات متكررة من فرنسا ، لفتح أجوائها و أراضيها لتسهيل حربها في مالي و

1 بوحنيه قوى ، مرجع سابق .

1عثمان لحياني ، ستيغتر في أيدي مسلحين بالجزائر ، الخطر الليبي يتمدد ؟ تقارير العربي الجديد في 13 مارس 2016 على الموقع:http:/www.alaraby.co.uk 1 fullimage/9f4bcd0.a029.4e10b363-ge2b895f51683/834070a5

جنوب إفريقيا ، و في 27 نوفمبر رفضت الجزائر مجدداً طلب فرنسا المشاركة في عملية عسكرية ، لضرب معاقل الجماعات الإرهابية في مالي مؤكدة أن الدستور الجزائري يمنع مشاركة قوات الجيش الوطني عمليات عسكرية خارج التراب الوطني . و كان من شأن الموافقة الجزائرية على الطلب الفرنسي السماح لفرنسا باستخدام المجال الجوي الجزائري لطائراتها العسكرية . ليس فقط لتنفيذ ضربات في مالي بل لحماية مصالحها في مالي ، ودول الساحل الإفريقي على نحو خاص و خاصة مناطق اليورانيوم فيها .

و الجزائر ليست وارد تكريس هذه المصالح لدولة استعمارية تنهب ثروات المنطقة ، ولن تتوقف أطماعها عند حدود مالي و جنوب إفريقيا .

وقد هاجم الإعلام الفرنسي في الآونة الأخيرة الجزائر بصورة مكثفة مدعياً حالة الاستقرار التي تعيشها الجزائر بأنواعها "حالة جمود" و منتقداً إعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة ، بدعوى أن كل مشكلات الجزائر سببها استمرار بوتفليقة في الحكم "بحجة أن الوضع الاقتصادي في البلاد غير مطمئن" ، وقد سعت رئاسة "فرانسوا هولاند" إلى تحييد الكثير من الأسماء الجزائرية البارزة ، التي لها دور في الحياة السياسية و في أروقة الإليزيه لمصلحة أسماء مغربية ، أي تقوية الحضور المغربي على حساب الحضور الجزائري ، و بما يزيد من الثورات لتأثر بين الجزائر و المغرب.

فعند مهاجمة الإعلام الفرنسي الجزائر بهذه الصورة المكثفة ، و عند اعتماد الرئاسة الفرنسية إلى تقليص الحضور الجزائري ، وهذا يعني وجود "إنّ" خاصة عند ما يتزامن ذلك مع التسريبات أن أمريكا ضرب"داعش" .في ليبيا فهدفها الأساسي هو الجزائر و ليس ليبيا . وعندما يتزامن تصعيد المعارضة الجزائرية بمطالبها بالدعوة إلى إجراء انتخابات الرئاسية مبكرة .في حين التسريبات الفرنسية هي من ضغط على المعارضة الجزائرية لتطالب بهكذا طلب ، حيث سبق هذه المطالب مشاورات بين المعارضة الجزائرية و شخصيات فرنسية في باريس.

فالجزائر هي الدولة الوحيدة في المنطقة أي شمال إفريقيا ، التي وقفت ضد ما يسمى "بالثورة" في ليبيا وضد التدخل العسكري الأطلسي فيها الذي قاد ليبيا إلى ما عليه اليوم من دمار و اقتتال . و الجزائر هي الدولة الوحيدة المستمرة في تقديم المبادرات للحل و التهدئة في ليبيا ، و تعد نفسها معنية بليبيا وهي معنية بنفسها تماماً. وهذا لا يرضي من تدخلوا في ليبيا عسكرياً ، ومن تآمروا

مها سلطان .عودة إلى ليبيا .. أم إلى الجزائر دور؟ ..."داعش" في خدمة أمريكا حتى "انتهاء المهمة " صحيفة تشرين . 2014/12/08.

عليها عربياً .فالجزائر ردت على التسهيلات العسكرية المطلوبة أمريكياً ، بطلب أن تكون فرصة أخرى للمفاوضات تجمع الفرقاء الليبيين .

وهذا لم يرضي أمريكا التي تستعمل الانتشار عسكرياً في المنطقة بحجة محاربة داعش في ليبيا .

في حين أن الجزائر مازالت ترفض فتح الحدود م ع مالي ، الولايات المتحدة الأمريكية تعرض فرنسا و و تؤكد أنها لن تفعل ذلك إلا في ظل الاستقرار و الطمأنينة . وقد أغلقت الجزائر الحدود مع مالي في كانون الثاني 2013 و أن فتح الحدود يضاعف التهديدات الإرهابية ، على نحو يفتح الطريق لتدخلات خارجية في الجزائر تحت ما يسمى المساعدة في محاربة الإرهاب.

لقد رفضت الجزائر المشاركة في الحرب المزعومة ضد" داعش" المؤكدة في الوقت نفسه أنها مع محارب الإرهاب في كل مكان . ولكن تحت سقف احترام سيادة الدول و ترابها الوطني ، و تدعو إلى التنسيق الثنائي بين الدول لأنه أكثر نجاعة في محاربة الإرهاب . مشيرة إلى أنها "تنسق بشكل ثنائي مع معظم الشركاء الذين يلتزمون بمحاربة الإرهاب في ظل احترام مبادئ الأمم المتحدة ، احترام السيادة الوطنية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة محاربة الإرهاب .[2]

وهذا الاستهداف للجزائر و المتمثل في الالتفاف و خداع و حيلة ، تأسيساً للاستهداف المباشر و ذلك بحجة عودة الإرهاب الجزائر . و يجب محاربته و بهذا لم تنجح واشنطن في تغييب السؤال "عودة إلى ليبيا أم إلى الجزائر در؟ " .وكان تحت يسمى "مؤتمر التحالف الدولي ضد داعش" .فلم تتطرق لتسهيلا ت عسكرية ضخمة مطلوبة من أمريكا ومن دول الجوار الليبي ، و أن فارق طلب التسهيلات لـــــ 27 تشرين الثاني ، مؤتمر 4 كانون الأول هو س ق أيام و أن التسهيلات من الضخامة لا يستطيع أحد تجاهلها فكيف يتجاهل مؤتمر دولي تشارك فيه 60 دولة مخصص لبحث الحرب على داعش ، و مناقشة ثلاثة أشهر من بدء الضربات الجوية على مواقعه ، التي عدتها واشنطن خلال المؤتمر" و قف تقدم "داعش" .حيث يجمع أغلب المحللين والخبراء العسكريين على نفي هذا الانجاز و تأكيد أن "داعش" لم يتراجع عن أي من مواق ع الميدانية والمؤثرة عليها واتباعاً من اجتياحه الموصل في حزيران الماضي ، و إذ كان هناك تراجع ليس بفضل ضربات "التحالف" و إنما بفضل الجيش السوري و العراقي.[1]

جاء تنظيم القاعدة لبلاد المغرب بمقتل 14 جندياً جزائرياً ، في كمين تم نصبه في ولاية "عين الدفلى "جنوب العاصمة الجزائرية ، ذلك في بيان نشر على الانترنت ، وقد جاء في هذا البيان للتنظيم :"تمكنوا في مساء يوم العيد من قتل 14 عسكرياً ، إثر كمين نصبوه لمجموعة من العساكر ، حيث غنمت هذه المجموعة المهاجمة أسلحة ، ذخائر ، و انسحبوا سالمين. وقد جاء في

[1] مهما سلطان .عودة إلى ليبيا .. أم إلى الجزائر دور؟ "داعش"في خدمة أمريكا حتى انتهاء المهمة . مرجع سابق.
[2] نفس المرجع .
[1] مهما سلطان ، مرجع سابق

جريدة الخبر في موقعها الالكتروني ، أنه قتل 11 عسكرياً ليلة الجمعة –السبت ، في كمين نصبه مجموعة إرهابية على بعد 100 كيلومتر جنوب غرب العاصمة الجزائرية ، في معلومة لم يؤكدها أي مصدر رسمي لكن أرفقته صور نشرت على موقع فيسبوك تظهر ما يعتقد أنه الجنود القتلى .

وقد قال التنظيم الجهادي في بيانه :"أن هذه الغزوة جاءت ثأراً لمقتل إخواننا غدراً ، كما أنّ استئصال المجاهدين و القضاء عليهم فكانت لهم الجواب على تصريحه."

ثم جاء حادث بعد شهر عن تحرير 25 إرهابياً شمالي البلاد ، في عملية نوعية تعد الأكبر من نوعها منذ القضاء على 32 إرهابياً ، في أعقاب الهجوم الذي طال مصفاة "تيقنتورين" النفطية في شتاء2013.

وقد قضى الجيش في مارس على القائد و عدد من أمراء ، ما يسمى تنظيم قاعدة البلاد المغرب الإسلامي ، إثر هجوم نوعي في مرتفعات منطقة بجاية و ظل المتشدد "أبو مصعب عبد الودود" رأس التنظيم الدموي جند الخلافة[1].

كما جاءت صحيفة الخبر مصادر عسكرية بأن : موكباً عسكرياً كان في طريقه إلى الثكنة العسكرية المتواجدة في منطقة "تيفران" في بلدية "بن زياد" "ولاية عين الدفلى" ، بمناسبة عيد الفطر عندما تفاجأ بكمين نصبه الإرهابيون ، مشيرة إلى أنه وقعت اشتباكات و تبادل لإطلاق النار ما أدى إلى سقوط 11 عسكرياً على الفوره .

وجاءت الصحيفة بأن الجماعة الإرهابية نجحت بالفرار و توغلت في المنطقة الغابية المحاذية، وتواصل قوات الجيش في ملاحقتها .

وقد شكلت منطقة "عين الدفلى" في التسعينات القرن الماضي ، أحد المعاقل الأساسية للمجموعات الإسلامية المسلحة و عاد إليها الهدوء ، وفي السنوات الأخيرة تراجعت كثيراً وتيرة أعمال العنف التي يشنها مسلحون إسلاميون في الجزائر .

حيث لازالت بعض المناطق مثل "بومرداس" و "تيزي وزو" و المنطقة القبلية ، في غرب الوطن ، تشهد اعتداءات تنسب إلى مجموعات تقول أنها :"مرتبطة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، أو تنظيم الدولة الإسلامية و يرى خبراء أمنيون أن هذه الحالة تعتبر الأكثر فداحة في صفوف الجيش منذ سنوات و تؤشر إلى عودة الإرهاب و خطره على الجزائر . بعدما فككت القوات

1عودة الإرهاب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يعلن عودة الإرهاب إلى الجزائر ، ميدل أحسن أولاين

First Published 2015/07/19

المسلحة خلايا أصلية للإرهاب ، و أجبرت القاعدة على الفرار إلى شمال مالي و مرتفعات الشعابني على الحدود الجزائرية التونسية ".

المطلب الثالث : عودة طوارق ليبيا إلى مالي

تعود جذور القضية الطوارقية في ليبيا ، بحضورهم إلى ليبيا بدون وثائق رسمية أثناء الجفاف الكبير ، في الثمانينات من القرن الماضي من دول النيجر ومالي بضمانات من الزعيم الليبي "معمر القذافي" . الذي حرضهم على العودة إلى وطنهم الأصلي ، و أن أغلب العائدين ليست لديهم علم بأسماء المدن ولا يحملون أي هويات ثبوتية . و أن ليبيا تسعى لمعالجة القضية بشكل بطيء، و وقوف القبيلة الطوارقية مع ثورة العقيد "القذافي" ، واجب و ينبغي مكافأة الطوارق على تضحياتهم بعد انتهاء المشاكل البلاد السياسية مع الغرب ، و ذلك باستخدامهم لتحقيق أهداف سياسية مؤقتة أثناء الحرب مع التشاد سنة1981م.

كما توجد شخصيات في الإدارة الليبية لا تود استقرار الطوارق في المنطقة و أنه يجب الحسم في ملف التوطين الطوارق من عدمه .[1]

و يضيف "محمد علي" : أنه رغم توجيهات القائد في لقاءاته مع الشيوخ القبيلة و آخرها كان في سنة 2009 بمدينة "أوباري" جنوباً ، لا تزال الجهات الإدارية لم تتخذ قراراً واضحاً بتمكين أفراد القبيلة من حقوق المواطنة .

فمن المطالب الضرورية للطوارق للحصول على رقم وطني حق المواطنة كمطلب أساسي ، و أن قانون الجنسية منح المواطنة لمن كان على الأراضي الليبية ، عند صدور القانون . حيث أن أغلب الطوارق خاصة المولودين بالأراضي الليبية لم يتمكنوا من إثبات هويتهم في دوائر الدولة ، الأمر الذي تسبب في صعوبات حتى على مستوى دفن الموتى بسبب تعقيد الإجراءات .

فمستندات الهوية الأساسية بعد تأسيس الدولة الوطنية ، التي كانوا لا يعترفون سابقاً ، إضافة إلى أهمية الحفاظ على الاستقرار الأمني . و الديمغرافي و الاجتماعي ، و أن مبدأ المساواة و العدالة يحتم حصول الطوارق على حقوقهم ، إذا كانوا مواطنين عائدين . حيث إلتف المسؤولين على قرار يخدم توجهات وطنية للزعيم القذافي . و أن منعو تخصيص رقم وطني للطوارق يشكل إنتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان الدستورية ، قانون تعزيز الحرية رقم20 لعام 1991م و مخالفة صريحة لتعهدات ليبيا الدولية .[2]

فالطوارق الماليين الذين قاتلوا إلى جانب الزعيم "معمر القذافي" بدؤوا يعودون إلى بلدانهم مما يشكل تهديداً لأمن الساحل.

عودة الإرهاب : تنظيم القاعدة في بلاد المغرب يعلن عودة الإرهاب إلى الجزائر . مرجع سابق .

1خالد المهير . طوارق ليبيا بلا رقم وطني . طربلس . مركز الجزيرة للدراسات . من الموقع:http:/studies.aljazeera.net

محمد علي :منسق القيادات الشعبية بمدينة غات محمود

2 خالد المهير ، مرجع سابق .

وجاء في أحد المصادر الأمن في مالي بـــــ"غاو" : أن مئات الطوارق الماليين، يعودون من الجهة الليبية و من بينهم متمردون سابقون ماليون ،و طوارق من أصل مالي حصلوا على الجنسية الليبية في التسعينيات كانوا في الجيش الليبي.

و أضاف هؤلاء المقاتلين الطوارق أنهم قاتلوا في صفوف "القذافي" في وحدة خاصة في الجيش الليبي.

أن مالي تواجه المشكلة نفسها التي تعاني منها النيجر.حيث جاءت المصادر نيجرية ، أن مرتزقة نيجريين معظمهم من الطوارق بدؤوا يعودون إلى أغادير شمال النيجر بعد هزيمة قوات "القذافي" .[1]

حيث صرح "مامادو بالو" المدرس في جامعة باماكو : "علينا أن نخشى زعزعة الاستقرار بكل المنطقة الساحلية ، مع معطيات جديدة لدول مثل النيجر و مالي ليست مستعدة لمواجهة هذا الوضع ".

و أضاف : "ماذا سجل مقاتلين ؟ يملكون آليات و أسلحة و خبرة هذا أمر خطير ، حيث بلغ عدد الطوارق 1.5 مليون شخص موزعين على النيجر و مالي و الجزائر و ليبيا و بوركينافاسو.[2]

وقد جاء تجدد الصراع بين الطرفين في سياق تداعيات سقوط نظام "القذافي" ، وما نتج عنه من عودة الآلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل داخلياً في قوات الشعب المسلح ، أو خارجياً في حروبه المباشرة مع التشاد ، أو في مناطق إشتباك الخارجية عن منطقة الساحل مثل لبنان .

ظهر الصراع بين الطوارق و النظام المالي في منتصف شهر جانفي 2012 . حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي 2012 . في مدينة "مناكا" و هي ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية و أهمية الإستراتيجية بعد مدينة "غاو"و"تمبكتو" .

و تعد هذه الحركة أكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق ، حيث يندمج فيه العرب و الطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الأقاليم الثلاثة المسماة بالأزواد ، و تضم كل من "غاو"و"تمبكتو" و "كيدال" .

وكانت لهم مطالب تقتصر على تحسين ظروف العيش و تشجيع التنمية في شمال مالي ، و هذا ما كانت الحكومة المالية تعمل عليه بدعوى محدودية الموارد الاقتصادية للبلد كله . و كذلك عملها على مسألة الهوية و التمثيل الحكومي و الإدارات الحكومية ، لكن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا جعلهم يرفعون مطالبهم إلى مسألة تقرير المصير ، والاستقلال حيث قامت بتصريح أول في

1 عودة المئات من المرتزقة الطوارق إلى مالي و النيجر بعدما قاتلوا في صفوف القذافي . ميدل كجيش أونلاين . سودراس 2011/08/30

2 عودة المئات من المرتزقة الطوارق إلى مالي و النيجر ، مرجع سابق .

الحاج ولد إبراهيم أزمة شمال مالي ، إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم مركز الجزيرة للدراسات 2013 ، ص.4و5.

على الموقع : http:/studies .aljazeera.net

بيان للحركة أنه : قامت الحركة بالهجوم على القوات المالية كرد على الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة في باماكو و المتمثلة في عسكره إقليم أزواد ، و بناء ثكنات ، و إرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي موجبها التزمت الحكومة المالية ببناء طرق و مدارس و تحسين ظروف عيش سكان الإقليم ، و عليه تختلف مطالب الحركة عن سابقتها في التسعينيات القرن الماضي ، التي تمكن النظام المالي من إخمادها و كذا عن التي أطلقها منتصف عام 2006 القائد العسكري الأزوادي" إبراهيم آغ باهانغا" لكونها استفادت من كل التجارب ، و لن تقبل الالتفاف مرة أخرى على مطالبها .

كما جاءت في تصريحات رئيس المكتب السياسي للحركة "محمود آغ أغالي" و أكد على المطالب الرئيسي للحركة ، و هو الانفصال عن دولة مالي لأن سكان الإقليم يختلفون عرقياً و ثقافياً عن بقية سكان البلاد .

إن مطالب متمردي الطوارق بتقرير المصير و الاستقلال يشكل خطراً كبيراً و يهدد وحدة و انسجام الدول المجاورة و غير المجاورة لمالي ، السنغال ، الجزائر ، التشاد ، موريتانيا ، النيجر ، ساحل العاج ، غينيا ، المغرب و ليبيا ...

و إذا اتخذ الاختلاف العرقي و الثقافي كمبدأ للانفصال كان يؤدي بكل دولة في الساحل الصحراوي و الشمال الإفريقي، إلى انقسام و تشكيل دولتين على الأقل .[1]

و لتدخل الهوية الإثنية و الثقافية ، و حتى الدينية كما هو الحال في الجوار الجنوبي و الغربي لمالي . وهذا ما أدى بدول الجوار الإقليمي إلى احتواء الأزمة بين الطرفين و سبب الصراع أزمة كبيرة لازالت تداعياتها تتوسع ، و ذلك راجع لتدفق اللاجئين الماليين و حسب ما أصدرته مفوضية شؤون اللاجئين ، أن أزيد من 20.000 لاجئ توزعوا على النيجر بـــ 10.000 لاجئ و موريتانيا 9.000 لاجئ وبوركينافاسو بـــ3.000 لاجئ .

فالجزائر بشكل حصري ترقى جميع اتفاقيات السلام الموقعة سابقاً .حيث دعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار ، والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة ، وهذا ما أدى إلى استجابة حكومة باماكو و أرسلت وفداً برئاسة وزير الخارجية المالي "كسومايو بوباي مايغا" الذي وصل إلى الجزائر في 02 فبراير 2012 للقاء ممثلين عن حركة التمرد الأزوادية و منهم ممثلين لتحالف 23 ماي و الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

فدعوة الجزائر للطرفين المتصارعين إلى التفاوض ، ذلك راجع لتخوفها من انفصال قد يحدث في أي وقت بمالي . وهذا سيؤثر على وحدتها الترابية نتيجة لروابط إثنية و تاريخية بين المكون الأمازيغ ، الذي ينتشر في بلدان المغرب العربي .

1 الحاج ولد إبراهيم ، أزمة شمال مالي ... إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم ، مرجع سابق

المبحث الثالث : الإجراءات الجزائرية لحل أزمة الطوارق

تشكل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر ، وهي تشهد عدة نزاعات أهمها نزاع الطوارق في مالي والذي كان له تأثيرات على الأمن القومي الجزائري ، ولحماية أمنها ، لعبت الجزائر دوراً في تسوية هذا النزاع من خلال تهدئة وتوحيد جميع الأطراف المتنازعة و المتناحرة .إذ قامت الجزائر بإجراءات عديدة لتسوية هذا النزاع برز ذلك من خلال دورها الناشط في المجال الدبلوماسي و ذلك بالاعتماد على مقومات عديدة .

المطلب الأول : دور الجزائر من أزمة الطوارق

اعتمدت الجزائر في دورها من الأزمة المالية على مجموعة من المقومات في نشاطها الدبلوماسي في المنطقة الساحلية الإفريقية و دولة مالي خاصة و تتمثل هذه المقومات في :

1 -الموقع الجغرافي :

تبـــــــــــرز الدراسات الكلاسيكية و الحديثة في العلاقات الدولية وجود علاقة بين الموقع الجغرافي و السياسي . وقد أظهر "نابليون بونابرت" حقيقة أن الجغرافيا تتحكم و تدير و تسير سياسة الأمم . ومن هذا المنطلق فالجزائر لها أهمية إستراتيجية و أمنية بالنسبة لواشنطن فقط و تتمثل في المحاور المتجددة و المتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية فالجزائر تمثل مركز المغرب العربي و محور اتصال بين قطبية الشرق و الغرب ، و هذا يص عب بناء مشروع اقتصادي ، أو سياسي أو أمني دون مشاركتها في هذه المنطقة .[1]

1 أهمية الجيوسياسية للجزائر بالنسبة لأمريكا و الغرب .على الموقع : http:/lahodod.blogrpot.com/2010/08/blog-port-7475.html

إضافة إلى أن الجزائر تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ،وقد جعل منها رافدة من روافد الحضارة المتوسطية ،و محور هام للتبادل و التعاون مع القارة الإفريقية .وذلك من خلال أسواق الاستهلاك للمحروقات ، و الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا و إيطاليا .حيث أن للجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا ، و من هذه الخطوط ، خط طوله 670 ميل و ينقل 2.32 مليار قدم مكعب عبر البحر المتوسط لتونس إلى إيطاليا ، و اكتمل بناء هذا الخط عام 1983 و تضاعفت سعته عام 1994 و في المستقبل القريب سيمكن من ضخ مليار قدم مكعب يوميا . و خط بدأ العمل فيه في جويلية 2001 بالتكلفة 1.3 مليار دولار و يبلغ طوله 120 ميلاً من الجزائر إلى إسبانيا . ومقرر لهذا الخط أن يبدأ في العمل سنة2007 .

فالجزائر تحتل موقعاً يمثل نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد ، البعد المغاربي ، البعد المتوسطي و البعد الإفريقي . وهذا ما خلق لها عقيدة أمنية متنوعة ، حيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في دعم حركات التحرير و مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أنتجتها الحرب الباردة أحداث 11 سبتمبر 2001 اضافة إلى طبيعة الكنشافها الأمني ضمن عمقها الجنوبي ، خاصة الحدود مع دولة مالي والتي تعرف فشلاً دولتي و انهيار متكامل الأبعاد ، وهذا ينعكس على الواقع الأمني للجزائر ، ما يجعلها تسعى جاهدة لتحسين علاقات الجوار و تعزيز العمليات الأمنية على هذا النطاق .[1]

2 -علاقة حسن الجوار مع دولة مالي :

إن الموقع الجغرافي للجزائر و تجاورها مع دولة مالي و النيجر و مبادئ سياستها الخارجية دفعها إلى تبني سياسة حسن الجوار الإيجابي [1].

– اتفاقية الحدود العملية "لدول الميدان"

في إطار مشروع أمن إقليمي جماعي ، عقدت عدة اجتماعات و لقاءات تحضيرية و تشاورية جمعت وزراء دول الميدان (الجزائر ، موريتانيا ، مالي ، النيجر) خلال الفترة بين 2008 -2010 ففي اجتماع انعقد في تمنراست يومي 12و 13 أوت 2009 تم إنشاء لجنة الأركان العمليا تية المشتركة المنخفض ة عن تمنراست و تضم كل من الجزائر، مالي ، موريتانيا ، النيجر و مقرها تمنراست . و تلاه اجتماع غير عادي لرؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة في 16 سبتمبر

1 صفيان منصوري

1عادل نبهان جماعات الطوارق ... أزمات متعددة و هوية واحدة على الموقع :http:/jeka-online.com/read artcle.php ?id

2010 . انعقد هذا الاجتماع المندرج في إطار تقييم الوضع الأمني بمنطقة الساحل الصحراوي ، ووفقاً للإجراءات التي اتخذها لجنة الأركان العملياتية المشتركة .[2]

كانت هذه اللجنة في حيز التنفيذ في أفريل 2010 و في 2011 "سميث" بـــــ:"دول الميدان" و لكن هذه المجموعة عرفت توسعاً في نطاقها ليشمل إضافة أربعة دول و تتمثل في كل من ليبيا و تشاد و بوركينافاسو . وهذا يعني رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي تعبر عنه الدولة المعنية و خاصة الجزائر رفض أي تدخل أجنبي في هذه المنطقة لاسيما فرنسا و أمريكا . وبهذا ست تحمل الدول المعنية مسؤولياتها بنفسها دول اللجوء إلى التدخل الأمريكي و الفرنسي .

إن الهدف من إنشاء هذه اللجنة القيام بعمليات مشتركة للتنسيق الإستخباراتي و المعلوماتي و حتى العسكري لمكافحة الإرهاب ، و الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة ، و أيضاً تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية ، و زيادة عن ذلك هي تتكون من خلايا العملياتية و خلية الاشارة المكلفة باللوجستيك ، خلية الاستعلامات. [1]

وكان آخر اجتماع دوري لمجلس الرؤساء الأركان للبلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي 10و11 من جويلية 2012 بنواكشط ،قد اتخذ القادة لتحديد طريقة للتعامل مع الوضع بشمال مالي بمختلف الإجراءات الضرورية لدعم القدرات العملياتية لهذه اللجنة و مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة و حد من امتدادات الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك للدول الأعضاء .

3 -دور الجزائر التقليدي في حل الأزمة الطوارق :

2 عبير شليغم ، مرجع سابق .ص.21

[1] عبير شليغم ، مرجع سابق .ص.21.

يركز دور الجزائر في حل أزمة الطوارق بمالي تقليدياً بممارستها منذ بداية هذه الأزمة حيث يعود إلى أول إتفاق شاركت فيه الجزائر و المتمثل في :

اتفاقية تمنراست الأولى :

حيث يرى الرئيس "موسى تراوري" أن المشكلة الطوارق بدأت تتزايد أكثر فأكثر فوضعها في أولياته و يرى أن الوضع الداخلي في مالي لا يحتمل النداءات الدولية التي ضغطت عليه ، إضافة إلى أن الجنود الطوارق يكبدون الجيش خسائر من خلال ظاهرة الهروب منه،فقد تم عقد اجتماع بين الحكومة المالية و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد بتمنراست في الجنوب الجزائر وتم توقيع الاتفاقية و التي نصت على: [2]

_* وقف الهجمات من الطرفين .

_سحب القوات الحكومية المالية من منطقتي "تمبكتو"و"كيدال"ومنحهما حكم ذاتي.

لكن ه ذه الاتفاقية لم تؤخذ بجدية تامة من طرف الحكومة المالية .حيث أن السلطات امتنعت عن نشر بنود هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية أضافة إلى إلى دورا لذي لعبته المعارضة في تأليب السكان على الرئيس ، و بعد انقلاب قائد الجيش "توماني توري" و الإطاحة بـــــ"تراوري " في 16 مارس 1991 ، فألغى هذا الخير الاتفاقية و عادت الاشتباكات من جديد و رغم فشل تمنراست لم تتولى الجزائر في لعب دورها لإيجاد حل للأزمة إ ذ عملت على عقد اتفاق ثاني بين الأطراف المتنازعة بتمنراست في الاتفاق الثاني بتمنراست .

اتفاقية تمنراست الثانية :

في ظل استمرار المواجهات و التصعيد العسكري بين الطوارق و الجيش المالي ، من جهة و أيضاً الحركة القومية التي ساندتها الحكومة المالية من جهة أخرى ،و اسقوار التروح و تدهور الأحوال البلاد .تم تنظيم أول انتخابات رسمية في مالي التي توج فيها بلرئيس "عمر كوناري". هذا الآخير اتخذ قرار انهاء الحرب و ذلك من خلال استعداده لحل المشكلة داخل إطار الوحدة الوطنية ، ثم توقيع الاتفاقية في 11 أفريل 1992 و سميت بلمعاهدة الوطنية حيث نصت على :[1]

- يحصل إقليم الشمال على الاستقلال الذاتي محدود (اللامركزية) في إدارة شؤونه .

- تخصيص جزء من الميزانية المالية التنموية للرفع من مستوى المعيشة في هذه الأقاليم.

[2] عادل بنهان ، مرجع سابق.
[1] عادل بنهان ، مرجع سابق.

- إنشاء مكتب في "باماكو" باسم "مكتب شؤون الشمال لتقديم الاقتراحات الأزمة كل معضلات المنطقة .

- إدماج عدد من المقاتلين في الجيش المالي و إدماج البقية في الحياة المدنية .

ثورة ماي 2006:

عرفت الساحة السياسية المالية تناقض في ا لمواقف بين الرئيس المالي و بين الأحزاب و قادة الجيش ،والطوارق الذي لم يقبلوا بالاتفاق . مما زاد من حدة التوتر بين الطرفين ، حيث وجد قادة الثورة في التسعينيات أنهم في موقف حرج اتجاه سكان المنطقة الذين اتهموهم ببيع ثورتهم مقابل وظائف حكومية .مما دفع بالطوارق للتمرد على الجيش و إعلان ثورة جديدة هي الثالثة في 23 ماي 2006 .

وهذا ما جعل الجهود الدبلوماسية تساهم في إقناع فرقاء مالي بالجلوس إلى طاولة التفاوض من جديد و جاء في هذه الاتفاقية مجموعة من النقاط أهمها :

- منح أقاليم الشمال حيث أن أغلبية الطارقية لا تملك نظاماً مركزيا يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية .

- تحقيق مجلس محلي مؤقت للتنسيق و المتابعة داخل المنطقة .

- اعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لدولة مالي .

- **_بروتوكول 20 فيفري 2007** : وقع بالجزائر و يضم ثلاثة وثائق تخص : الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية السلام و لم تطبق.

_جدول زمني يحدد آجال إلغاء 3000 عنصر من التحالف وتجريدهم من أسلحتهم .

_ **اجتماع2008**: جاء الاجتماع ممهداً لطريق اجتماع جويلية ،وهو اجتماع كان في العاصمة الجزائرية في "جنان الميثاق" وجاء يخلق أجواء الثقة بين الجانبين .

– **اجتماع 2010**: يجمع بين مسؤولين حكومة الجزائر و اجتماع التحالف .وهذا بدعوة من دولة مالي و جاء فيه الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلام.

دور الجزائر في مكافحة الإرهاب :

تلعب الجزائر دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب مما جعلها ركيزة في منطقة الساحل و مالي على مستوى الدولي و المحلي ، فقضية الإرهاب من أهم القضايا التي تعتبر من أولويات الدبلوماسية الجزائرية حيث تدعو المجتمع الدولي إلى خطورة ظاهرة الإرهاب و ارتباطه مع الجماعات الإجرامية و إلى ضرورة التعاون الدولي لمواجهته .[1]

فالدبلوماسية الجزائرية تؤكد رفضها للتدخل الأجنبي تحت ما يسمى بمكافحة الإرهاب ، وذلك منذ خلال خبرتها منذ 1993 في هذا الميدان ، و أن أساس مكافحة الا رهاب في الساحل الإفريقي يخص دول الساحل وحدها .وهي المعنية لوضع الحلول بالإمكانية العمل مع الدول الأجنبية و الفواعل السياسية و الدبلوماسية الأخرى في إطار التشاور و الشراكة .[2]

و في هذا الإطار الجزائر تؤكد على استقلالية المنطقة و سيادتها بإيجاد التدابير اللازمة .التي تضمن تحقيق أمنها بعيداً عن أشكال التدخل الأجنبي .و قد جاء هذا بتصريح قائد الأركان الفريق "قايد صالح" في اجتماع لجنة الأركان العمليات المشتركة لدول الميدان المنعقدة في 20 نوفمبر 2011 :" أن الموقف الذي تم الاعتماد عليه بانشغالاته الأمنية و تهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيداً عن كل أشكال التدخل الأجنبي مهما كانت أسبابه و مبرراته"[3].

فالدور الذي تلعبه الجزائر جعلها تتعامل بإستراتيجية محكمة مع قضية الطوارق بشمال مالي. لإيجاد الحلول اللازمة لها و ذلك بعيداً عن التدخلات الخارجية و صراع المصالح مع الأطراف النزاع في مالي خاصة فرنسا .

فالدبلوماسية الجزائرية تسعى لوضع حلول للأزمة المالية من خلال تركيزها على الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي .

حيث تعتبر الجزائر أي تدخل أجنبي تهديد لأمنها استقرار ها ، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة.

وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية للجزائر و الاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهذا تأكيد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري .

1 طاهر خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر بين التصور الايديولوجي و الممارسة السياسية (ج1) الجزائر ، دار هومة ، 2007 ،ص.105.

2 نفس المرجع .

3 مهدي مريم ، الدبلوماسية الجزائرية و مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي ، رسالة الماجستير ، تخصص الدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر . 2013 ،ص.75.

فالجزائر لها دوراً هاماً في هيكلة مكافح الإرهاب الذي نشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل . و منذ مبادرة عموم الساحل سنة 2002 ، و التي توسعت لتتحول إلى شراكة الصحراء الكبرى لمكافحة الإرهاب عام 2005 ،إلى قيادة إفريقيا سنة 2007 "أفريكوم"(Africom) و التي اخذت من"شتوتغارت" مقرا لها في ألمانيا ،فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب و التجسس ،و الجريمة المنظمة .حيث كتب "جون تسندرلز"، وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائرية قائلاً أنه:"يمكن القول أنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عند ما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة و أنه الأكثر قسوة."[1]

إن منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني للجنوب الجزائري ، فالجزائر تسعى لمواجهة التحديات و التهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي و الأمني .

كما ان تزايد التدخل الأجنبي بالخصوص فرنسا و أمريكا سيحول دور ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية ،أو ما يسمى بـــــــ"رهانات الموارد" .[1]

فمنطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر لما يشكله من عمق جيواستراتيجي ، و تهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني ، حيث بعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري. و ذلك نظراً للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة ، تحديدا ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة ، إضافة إلى شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية ،مما يصعب على الدول الساحل ضبط الاستقرار الأمني . فتحقيق الإشباع و التماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية ، و تعتبر هذه المميزات بمثابة التحديات ،و تهديدات أمنية كبرى للأمن الوطني و هذا يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية و الإقليمية .[2]

حيث جاء مشروع القرن الأمريكي الجديد " **projet for a new america centry**" سنة 1997 وذلك لتعزيز التواجد الأمريكي بقارة إفريقيا ، في محور الأجندة الأمريكية للهيمنة العالمية ، و الذي انطلق مع أول أكتوبر 2008 بالنشاط الفعلي للقيادة الإفريقية ، التي أحدثتها الولايات المتحدة الأمريكية .

ثم جاء تدخل "الأفريكوم" من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الإفريقية بالبرامج التالية :[3]

- تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب و المساعدات .

1 مصطفى سايح لبلاد : إستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر في البلاد أونلاين يوم 2012/12/10

1 مصطفى سايح ، مرجع سابق .

2 بن عائشة محمد الأمين ، قراءة الدبلوماسية الجزائرية ،مقاربة جيواستراتجية

3دراسة حالة مالي جامعة الجزائر 03

– برنامج التدريب و التعليم العسكري الدولي "أيميت" و في 06 فيفري 2007 ، تم الإعلان عن تكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا .

وفي إطار تعامل الجزائر بإستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة مالي ، من خلال التركيز على حل السلمي داخلي بدون أي تدخل أجنبي ،فهذا يعتبر بالنسبة للجزائر تهديداً للأمن و الاستقرار الجزائري ، فقد جاء هذا من خلال تصريح الوزير الأول السابق "أحمد أويحي" :"إن اي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديداً أمنياً للجزائر" ،وقد أكد على هذا القول "عبد القادر المساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية حيث قال : " الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض" .[1]

إن أهم محور ترتكز عليه الجزائر هو استبعاد التدخل الأجنبي في شمال مالي وخاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل ساحة تنافس إستراتيجي عالمي خصوصاً أمريكا و فرنسا .

فالجزائر رفضت إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) . وقد عملت الجزائر على إقناع الدول بعدم إيوائها ، حيث أن لهذا أهمية التنسيق القيام به لتجنب أي تدخل أجنبي مهما كانت طبيعته في المنطقة الحساسة للجزائر . حيث تجد التدخل الأجنبي يوسع رقعة التهديدات الأمنية ، و يضاعف من الأزمة ، فقد تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاءاً الإضفاء الشرعية على أعمالها ، و جلب الجهاديين من كل أنحاء العالم ،وخاصةفي الجزائر تكمن في إطلاعها على مهام مكافحة الإرهاب في الداخل ، و تأكيد أن التدخل الأجنبي يغذي الأزمات ولا يجد لهما حلاً.

فالتحرك الجزائري يبدو محكوماً لاحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ،و قد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن يكون لهما دور دبلوماسي محكوم بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار . وعن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف وهو الحل الذي تركز عليه الدبلوماسية لوقف الخطر القادم من شمال مالي .[1]

ومن أجل تسهيل الحوار بين الماليين تبذل الجزائر جهوداً ،و لذلك قامت باحتضان العديد من اللقاءات بين الحركات المسلحة لشمال مالي من أجل الوصول إلى حل للأزمة ، التي تعصف بهذا البلد والذي يشهد منذ2012 حرباً تهدد وحدته الترابية .

فمنذ اندلاع هذه الحرب عملت الجزائر باستجابة لطلب السلطات المالية ، على بذل كل ما في وسعها لتوفير الشروط الضرورية ، لحوار شامل بين مختلف حركات الشمالي المالي و الحكومة المركزية في باماكو ، لتحقيق الأمن و الاستقرار بمالي ، و

[1] بن عائشة محمد الأمين ، مرجع سابق .
1 عائشة محمد الامين ، مرجع سابق

أصبحت بذلك قبلة للمسؤولين الماليين و القارة الإفريقية ، للبحث عن حل سريع و دائم فمالي تعاني منذ 2012 من انقسام .وسقطت بأيدي الجماعات المسلحة بثلاثة مدن تشكل ثلثي مساحة مالي وهي "كيدال" "وغاو" "تومبوكتو" و جزء من "موجتي" ، فللوئيس المالي "إبراهيم جوبا كار كيتا" قد طلب زيارته للجزائر في يناير 2012 ،من رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة"و المساعدة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة المالية .و قد استجابت الجزائر لهذا الطلب ونظمت مجموعة من اللقاءات . تهدف إلى استئناف مسار المشاورات التمهيدية مع مختلف أطراف شمال مالي المعنية بالنزاع ، من أجل توفير الشروط الكفيلة باطلاق حوار شامل .[2]

و كانت نتيجة هذه اللقاءات توقيع ثلاث حركات من شمال مالي على اتفاقية ، أك دوا من خلالها احترامهم التام للوحدة الترابية الوطنية لمالي .

وقد اجتمعت الحركة العربية للأزواد من أجل الشعب الأزوادي ،و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة من أجل إطلاق حوار شامل بين الماليين ، و إنهاء الأزمة المتعددة التي تعصف بالبلد المجاور للجزائر مالي.

كما تحدد الاتفاقية الموقعة بالجزائر العمل المشترك ،الذي سيكون للحركات الموقعة وحكومة "باماكو" بمثابة قاعدة في إطار كل مسعى يهدف إلى البحث عن حل" سياسي سلمي" نهائي لهذه الأزمة التي تعد حسب المختصين ،هي وليدة مرحلة سقوط نظام "معمر القذافي" في ليبيا .

وقد وقعت كل من الحركة الوطنية للتحرير أزواد ، و المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد ، الحركة العربية للأزواد ،بالجزائر العاصمة على "اعلان الجزائر " الذي أكدت فيه عن إرادتها في العمل على تعزيز ديناميكية التهدئة الجارية و مباشرة الحوار الشامل بين الماليين .و أصبح الجهود الجزائر التسهيلية من اجل التسوية لأزمة مالي ، بمساندة الحركات المسلحة المالية و حكومة مالي و كذلك بعثة الأمم المتحدة إلى هذا البلد .[1]

و قد جاء في بيان الحكومة المالية :"أن الحكومة المالية للجمهورية المالية ، قد سجلت بارتياح توقيع إعلان مشترك من طرف ثلاث حركات مسلحة من شمال مالي يوم 09 جوان 2014 بالجزائر العاصمة ." وقدمت الحكومة المالية تشكرها للجزائر رئيساً ،حكومة ،و شعباً على جهودها لتسهيل الحوار الشامل بين الماليين من اجل التوصل لحل شامل ودائم للأزمة في شمال مالي . وقد أكد الموقعون على إعلان الجزائر مساندتهم ، ودعمهم لجهود الجزائر في تعزيز ديناميكية التهدئة الجارية في المنطقة .

2 حل الأزمة المالية ، جهود الجزائر الجبارة من أجل تسهيل الحوار بين الماليين ، وكالة الأنباء الجزائرية 16 جوان 2014

1حل الازمة المالية ، مرجع سابق .

وقد أشار رئيس بعثة الأمم المتحدة في مالي " ألبير جيرار كوندرس" إلى دور الجزائر البـ للء، والمحوري في جهود السلم و المصالحة في مالي ، و صرح أيضاً "أن دور الجزائر جد بناءاً ومحوري في جهود السلم و المصالحة في مالي ، معتبراً أن المنطقة معرضة للخطر في غياب السلم و المصالحة في مالي ."

وقد وصف الممثل السامي للإتحاد الإفريقي من أجل مالي و الساحل "بيار بويويا" ،المتواجد للمشاركة في الاجتماع الرابع للمجموعة الرفيعة للمستوى حول النزاع في مالي ، الاتفاق ب "الخطوة نحو بداية حوار الشامل بين الماليين مهنئاً الحكومة الجزائرية للعمل الذي تم إلى حد الآن" ،و أكد أن الجزائر التي أعربت عن ارتياحها للتوقيع على الاتفاقية ، بالجزائر من قبل ثلاث حركات من شمال مالي ، و أنها ستواصل دعمها الفعال لأية مبادرة تهدف إلى ا يجاد حل سلمي للأزمة التي تعصف شمال مالي حسب ما اكده بيان لوزارة الشؤون الخارجية .[1]

المطلب الثاني : الوساطة الجزائرية لحل أزمة الطوارق

في إطار التداعيات التي ذكرناها في المبحث الأول من هذا الفصل جاءت محاولات عديدة لاحتواء نزاع الطوارق من خلال الوساطة و الدور الذي تقوم الجزائر إلى اليوم .

حيث لازالت الجزائر تبذل جهوداً دبلوماسية كبيرة على جميع المستويات لتحتوي النزاع المتذبذب في مالي و من خلاله بدأ التحرك الدبلوماسي الجزائري بالظهور في المنطقة مع تجدد التوتر في بداية التسعينيات . بعد تأكد الجزائر أن مالي ليست جادة في حل أزمة الطوارق فكانت بذلك آليات الوساطة وذلك بالمراحل التالية :[1]

1. قمة جانت 08-09سبتمبر 1990 :و هي أول مرحلة تعبر عن رغبة البلدان المعنية بالنزاع الطوارقي بعدم اللجوء إلى القوة، وهو الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة بأكملها . فقد ضم اللقاء كل من الجزائر مالي ، النيجر و ليبيا و قد تم تأكيد الدول المشاركة على :

- استقرار المنطقة و ذلك بتنمية المناطق الحدودية لهذه الدول.
- وضع حد للتهميش الذي يعيشه سكانها .
- تحسين أوضاعهم الاجتماعية .
- عدم استعمال القوة لحل المشكل الطوارقي ،ووضع حد للاعتداءات المسلحة .

[1] حل الأزمة المالية ، مرجع سابق .
1 أحمد شنة العاصفة الزرقاء تفاصيل الحرب المدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية الجزائر مؤسسة هديل للنشرو التوزيع ، بدون تاريخ ،ص.123.

وتمثل تصورات مبدئية قوبلت بالرضا و قد نتج عن هذه القمة اجتماع وزاري . لمتابعة أشغال الأمن و الاستقرار.[2]

_ اجتماع 1990 :جاء في "غاو" كان بالتقاء وزراء الداخلية للدول الأربعة في أكتوبر و ركز على انتقال الأفراد ، و تنمية المناطق الحدودية ،و محاربة ظواهر الهجرة السرية ،المخدرات ،و التهريب .و ذلك بالعمل على توعية سكان المناطق الحدودية باحترام القوانين التي يتم تنظيمها بين الدول الثلاثة .[1]

أكد وزراء لدول الأربعة المجتمعون في "جانت" على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و أكدوا على إرادتهم باحترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ، خاصة المتعلقة بالمعالجة السلمية للنزاعات ،و احترام السيادة ،و السلامة الترابية للدول.[2]

إن تماطل الدول في تطبيق الإجراءات و غياب كلمة موحدة للطوارق ،جعل نهاية المشكلة بهذه القمة مؤجلة خاصة بعد تطور القضية، مما أدى بالجزائر إلى الوساطة و التي تمثلت في البداية بمفاوضات و قد انتهت بلقاء 1990/12/12 ،ووجدت صعوبة في المفاوضات نتيجة للشروط و المطالب التعجيزية من الطرفين أولهما مطالب الحركة الأزوادية و تتمثل في :

- الاشتراك في ميزانية الدولة وذلك بتخصيص الثلث منها .
- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي .[3]

هذه المطالب أدت إلى تطور القضية الطوارقية ،حيث ودفعت بالجزائر إلى تكثيف جهودها في جميع الاتجاهات لتدعيم الأمن و السلم في المنطقة .فعلاوة على الإجراءات التي ضمتها قمة "جانت" فقد تطلب لقاءات نتج عنها لقاء سنة 1992.

فقد ركز على الجزائر من قضية الحدود و حفظ الوحدة الترابية للدول ، فالجزائر تخشى انتقال هذه المطالب إلى جنوبها . وقد جاءت مطالب أخرى للحركة و اعتبرتها الحكومة المالية مطالب تعجيزية منها :

- خلق منصب نائب لرئيس الجمهورية .
- مرح وزارات الداخلية و الخارجية و الدفاع و الشؤون الصحراوية للطوارق .[1]

2 حسين بوقارة ، مشكلة الأقليات التارقية و انعكاسها على الاستقرار منطقة الساحل الإفريقي العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 07 نوفمبر 2007 ،ص.06.

1 أحمد شنة العاصمة الزرقاء ، مرجع سابق ،ص.129.

2 أحمد شنة ، مرجع سابق ،ص.130.

3 عمر الانصاري ، يوم للسلام و آخر حرب ، العرب الدولية ، 10307 . 2007/02/16 ،ص.26.

1أحمد شنة / مرجع سابق ، ص.164.

*الملحق

– إدماج المقاتلين الطوارق في الجيوش النظامية ،و إعادة تنمية المناطق الشمالية .

انعقدت هذه الاتفاقية في تمنراست بحضور ممثل الحركة " إياد آغ أغالي" و قائد أركان الجيش المالي "أوسمان كوليبالي" (Osmane Coulibaly) و حضور وزير الداخلية الجزائري "محمد صالح دمبري" و تم الاتفاق على :

1. إنشاء لجنة مكلفة بفض النزاعات برئاسة الجزائر ابتداءاً من 1990/01/19 منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية و المحلية .
2. إلغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن السكنية و إبعادها عنها من خلال هذه المحاور بصيغة اتفاقية تمنراست 1991 ،و التي ضمت 13 مادة :"إنّ الانشقاق الذي ظهر في الحركة الأزوادية بقيادة "إياد آغ أغالي" الذي نتج عنه حركات انفصالية مسلحة من قبائل الطوارق كالحركة الشعبية لتحرير ازواد "FPLA "و الجيش الثوري أزواد.
3. الانقلاب العسكري لـــــ"موسى تراوري" .
4. التأثير القوي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغتها، فأدى للقيام باللقاءين في الجزائر في 20-30 سبتمبر 1991 ،و الثاني 22-24 جانفي 1992، إلى وساطة جديدة بناءاً على طلب كل من الحكومة المالية ،و الحركات و الجبهات الموحدة للطوارق، و التي توجت بالتوقيع في "باماكو" بتاريخ 11 أفريل 1992 على ميثاق الوطني المالي.

ثم جاء لقاء تمنراست 16-20 أفريل 1992 ، وقد جاء فيه تقييم مدى تطبيق الميثاق الوطني و تحديد الطرق و الوسائل التي تساعد على تطبيق الاتفاق و تفعيله بأبعاده الأمنية ، العسكرية ، المؤسساتية، التنموية ثم لقاء الجزائر 10-15 ماي 1996 ، فقد تمكن الطرفين الموقعين على الميثاق الوطني للتفاهم ، وفقاً لاتفاق تمنراست حول عدد مقاتلي و إطارات " MFUA" الجيش الثوري لتحرير الأزواد و دمجهم في المؤسسات الرسمية بمالي .

و تسهيل إجراءات العودة للاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية .تفكيك قواعد الجيش الثوري لتحرير الأزواد ، والجبهات ، و الحركات الموحدة لأزواد و إدماجهم في مختلف القطاعات النهائي لقواعد "MFUA".

– وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص و الممتلكات .

– تشكيل لجنة لها مهمة إدماج المقاتلين إبتداءاً من 15 جوان 1994 ، وقد جاء بعد هذا الاتفاق اشتباكات عنيفة تبنتها حركة "الغوندا كوي" ضد الطوارق ثم عقد لقاء تمنراست 27-30 جوان 1994.و الذي أكد فيه المشاركون على ضرورة تجاوز

الصعاب و متابعة الإجراءات ، التي أقرها لقاء الجزائر ماي 1994 و يعتبر الأساسي لتطبيق السلام بين الطوارق و السلطات المالية [1].

استمر الاتفاق بين الأخذ و الرد إلى غاية 26 مارس 1996 ، حيث نظمت الحكومة المالية "تمبكتو" حفل رسمي "شعلة السلام" من خلاله تم حرق كل الأسلحة و شاركت فيه الجزائر ، بممثليها "مصطفى بن منصور " وزير الداخلية حامل معه برقية تهاني و تضامن من رئيس الجمهورية الجزائرية إلى رئيس جمهورية مالي "ألفا عمر كونازي".

رغم صدور الإعلان الذي تلته اتفاقيات 1998 والجهود المبذولة من الجزائر إلا أن الوضع بقي متأزماً .حيث عاد التوتر من جديد إلى منطقة بسبب عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة بينها ، في كل مرة يؤدي إلى قيام المواجهة حتى تتدخل الجزائر ،و ذلك لوعيها بخطورة النزاع الطارقي على أمنها القومي ، فعودة التوتر تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير بقيادة الزعيم "إبراهيم آغ باهانغا" سنة 2005 و بداية 2006 ،جعل الحكومة المالية تطالب الجزائر بإحياء الوساطة القديمة و ذلك لدورها ،الذي لعبته كوسيط مقبول لدى أطراف النزاع وضعها محل طلب العودة وإحياء المفاوضات للسلام بين الطوارق و مالي . أدت الجهود الدبلوماسية للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد. فكان "باهانغا" ممثل الطوارق في هذا الاتفاق .

و كذلك الجنرال في الجيش المالي "كافوغونا كوني" ووزير الخارجية "محمد البيجاوي" ،والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية "عبد القادر المساهل " ،و سفير الجزائر في "باماكو" "عبد الكريم غريب" و يعد مهندس هذا الاتفاق بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية ،و أسفر الاجتماع باتفاقية وقعت في 04 جويلية 2006 ، و اعتبرها"عبد الكريم " بأنها صمام أمان للوضع في مالي ." [1]

وقد تلقت ه ذه الاتفاقية قبول لدى أطراف النزاع ، لكن الوضع أخذ في التأزم أكثر بداية فيفري 2007.بإعادة "بـــاهانغا" للهجوم على الثكنات الجيش الحكومي ،و هذا لعدم وفاء الحكومة بالتزامها ، مما أ طال في تطبيقها لاتفاق 2006 [2] ،وهذا أدى للجوء إلى بروتوكول 20فيفري 2007 ،و بعده تجددت المواجهة المسلحة ما أدى إلى قطيعة بين الطرفين .بمبدأ وقف إطلاق النار [3].

---

[1] إدابير أحمد ، التدعية الاثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، العلاقات الدولية . تخصص .دراسات أمنية و إستراتيجية . جامعة الجزائر 03 . 2012 ،ص.144.

1علي يونس اتفاق الجزائر صمام أمان للوضع في مالي ، جريدة المساء ، ع 2008.08.18.3489 ،ص.04.

2عبد الله اسحاق الطوارق ظلمته السياسة و لم تنصفه الجغرافيا البيان 2007/11/11

على الموقع : http:/www.abbayan.com /homed806904

3 ليلى شرفاوي ، نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق و الحكومة المالية الشروق

إن عدم التزام الطرفين ببنود الاتفاقيات و الاجتماعات ، يؤدي إلى عودة التوتر و الهجمات المسلحة ، حيث عادت المواجهات المسلحة من جديد في 17 جانفي 2012 و جعل الجزائر كعادتها تحتوي المشكلة ، دعوة الطرفين لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة ، و هذا ما استجابت له الحكومة "باماكو" سريعاً و أرسلت وفداً برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوي مايغ" ،الذي وصل إلى الجزائر العاصمة في 02 فيفري 2012 ، لإلقاء ممثلين عن حركة التمرد الأزوادية منهم ممثلين عن تحالف 23 ماي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد .[4]

وقد قال "مراد مدلسي" في هذا الصدد :"إن هذه الاجتماعات خرجت بقاسم مشترك بين الطرفين ، وهو العمل جاهدين من أجل تقوية الجوار وحل سياسي لأمورهم " ومن جهة أخرى أكد أنه "لابد من حل سياسي في اتجاه الطوارق ، الذين يقفون أمام المشكلة" .

وأضاف أن الجزائر احتضنت الحوار بين أطراف النزاع ، ولازالت تحتضنه في إطار اتفاقية الجزائر في إشارة لاتفاق 2006 ، و من جهة أخرى أكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية :"أن الجزائر تجتهد مع الحكومة المالية في إطار قرار على مستوى الجهوي من أجل محاربة الإرهاب ليس الطوارق لأنهم من مواطنين هذه الدول".

وصرح :"أن الجزائر تأمل أن تجد قضية شمال مالي حلها في إطارها الوطني ، و في هذا تلميح لرفض الجزائر لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لمالي" ، وقد أكد "مراد مدلسي" : أن الجزائر مستعدة لتقديم المساعدة لكل الأطراف ، حتى نصل إلى حل 100% "،فقد جاءت في بعض التقارير أن الجزائر اقترحت على حكومة مالي مبادرة سياسية تقوم على وقف إطلاق النار ، و إنشاء مناطق محمية و أخرى مترعة السلاح ،و تأسيس صندوق دولي لإعادة إعمار إقليم بتمويل جزئي من الدولة الجزائرية .

وقد صرح الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية الجزائري "عبد القادر المساهل" ،في اجتماع على مستوى الوزراء لمجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي في 20 مارس 2012 بـــــ"باماكو" ،و أن المسعى الهادف إلى جمع حكومة مالي و ممثلين الطوارق حول طاولة واحدة يتم عن إرادة ،لإيجاد حل تفاوضي للنزاع يحمي الوحدة الترابية لمالي من أجل توفير الشروط

4الحاج ابراهيم ، أزمة شمال مالي . انفجار الداخل و تداعيات الاقليم مركز الجزيرة للدراسات ،ص.06

12 فيفري 2012 في http:/studies.aljazeera.net

*سليمان مدلسي يعلن تأييد الجزائر كل سياسي في شمال مالي جريدة الخبر العدد 6626. 15 ماي 2012 ،ص.03.
*عبد الجليل زيد المرهون الحرب الجريدة في مالي ، جريدة الرياض ،09 مارس 2012
في: .http:/www.abriyadh.com/2012/03/09 article716527html

لإجراء انتخابات تشريعية و رئاسية في مالي في ك هف الاستقرار و الأمن . [1] و قد أكد رئيس الوزراء الجزائري السابق "أحمد أويحي"أن دور الوسيط في أزمة الطوارق للجزائر ،يدعم الحل عبر الحوار و لن تقبل أبداً المساس بوحدة و سلامة أراضي مالي.[2]

و من جهة أخرى اعترفت فرنسا بدور الجزائر في نزاع الطوارق ،و ذلك لمكانتها في المنطقة حيث أكد الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي:" أن المشكلة هذه المنطقة تعتمد المفاتيح على وضع الثقة في العمل مع الجزائر ،و التي تعد قوة إقليمية في المنطقة حيث تمتلك المفاتيح لجميع المعطيات المشكلة "، و قد جاءت تصريحات الرئيس الفرنسي بعد تصر يحات رئيس المفوضية . للإتحاد الإفريقي "جون بنيغ" الذي اعتبر الإتحاد الإفريقي لا يمكنه معالجة المشاكل التي تواجهها بلدان الساحل الإفريقي دون اللجوء إلى قرار الجزائر . و أضاف أنه لا يمكن معالجة هذه القضايا دون الرجوع إلى العمل المركزي مع الجزائر.[3]

كما حاولت ليبيا لعب دور الوسيط الأمثل في قضية "نزاع الطوارق" بمالي باعتبارها أن لها علاقات متعددة مع كل زعماء الطوارق . حكوماتهم بهدف منع الجزائر من الانفراد بالمسألة لوحدها و لعب دور حاسم في قضية الطوارق .[1]

منذ الثمانينيات القرن العشرين جاء التحرك الليبي في المنطقة مغاير ، للتحرك الجزائري الذي لديه نظرة أمنية من ا لتخوف لامتداد الأزمة إلى جنوبها لأنه ينبثق من التهديدات على الصعيد الأمين و الإستراتيجي ، ثم رعايتها للحوار بين الطرفين مرتبطة بالواقع الأمني ، فليبيا رأت خطورة التمدد الغربي و الأمريكي في منطقة الصحراء مهدداً على الصعيد الأمني و الإستراتيجي ، في ضوء علاقاتها المتوترة مع واشنطن في الفترة السابقة ، فقد جاءت مساهمتها إيجابية إلى حد كبير حيث دعمت العديد من المشروعات التنموية في مالي و النيجر ،وفي مناطق الطوارق المقيمين بجنوب ليبيا ووصف دعم بالتنمية بـــــ"مشروع مارشال"،في الصحراء بعد زيارة العقيد "معمر القذافي" لمدينة "تمبكتو" و إطلاق ميثاق "لمبكتو" ،الذي دعما فيه التنمية من السلام إلا أن قيام الثورة في 2008 أثارت الزعيم الليبي دون اللجوء إلى حل تنفيذ المشروع بالكامل ، ويمكن تفسير الأمر بالضغوطات الأمريكية بعد دخولها علاقات طرابلس واشنطن مرحلة التوافق ،حيث استهدفت الأجندة الأمريكية الأوضاع و تأز يمها مع القبائل لصناعة أرضية مناسبة للتدخل الأممي كما حدث في "دارفور" .[2]

---

1 قدادرة عاطف ، مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد .2012/03/22

في الموقع : http:/www.elkhabar .com/ar imdex

2 عبد الأمير رويح ، مالي ، انتشار قسري و انقلاب فاشل ، 2012/04/11

في : http:/www.annabaa.org/nba news/2012/04/136html

3 سمير علام : ساركوزي، الجزائر قوة إقليمية وليدها مفاتيح جميع معطيات المشكل في

http:/www.tra.algeria.com/ar/diplopmacy/article 6213.html

1 أحمد شنة ن العاصمة الزرقاء .مرجع سابق ص.64.

2 رضا عبد الودود : سودنة مالي مخطط أمريكي غربي لعزل العرب عن إفريقيا .المسلم. 1431/07/14هـ

فقد رأى بعض الدبلوماسيين الجزائريين أن التدخل الليبي، في النزاع أدى إلى إطالته و لعل من أبرز تحديات السلام في مالي التنافس بين الجزائر و ليبيا في ملف الطوارق ،و استمالة كل دولة لبعض الأطراف تسبب في انقسامات متحددة بين الطوارق حال في أوقات كثيرة دون التوصل لاتفاقيات تهدئة.

إن دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتنازعين للجلوس إلى طاولة التفاوض، تخوفاً من أي انفصال قد يحدث في مالي و الذي سيؤثر على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الإثنية و التاريخية ،و لهذا يعقد المراقبون آمال كبيرة على المبادرة التي تقدمت بها الدبلوماسية الجزائرية مبكراً لحل هذه الأزمة التي لا تكاد تخطفئ حتى تشتعل من جديد.[1]

وقد تجلى الدور الجزائري لحل الأزمة المالية بتكريس سياسة عدم إقصاء الأطراف الأساسية للأزمة ، مع التفريق بين حركات سياسية و حركات إرهابية حيث مر الدور الجزائري في الوساطة وحل الأزمة بالمراحل التالية :

1_أحداث الجولة الأولى من الحوار :في 16جويلية 2014 جاء الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من أجل التسوية الأمنية في شمال مالي ،و قد عقد بالجزائر و شارك فيها كل من الجزائر ،و مالي ،و النيجر ،بوركينافاسو ،التشاد ،موريتانيا و الإتحاد الإفريقي ، المجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة ،الإتحاد الأوروبي و منطقة التعاون الإسلامي.[2]

وقد دعت البلدان المجاورة مالي (موريتانيا،النيجر ، التشاد ، بوركينافاسو) خلال 16جويلية 2014 بالجزائر العاصمة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى استغلال فرصة إطلاق المرحلة الأولية للحوار الشامل المالي من أجل تسوية سلمية و سياسية للأزمة في مالي . وتم في 24 جويلية 2014 توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق ، من أجل المفاوضات في إطارمسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال .[3]

2_الجولة الثانية :

بد أت الجزائر بالجولة الثانية لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية ، و قادة سنة حركات أزودية حيث تجري المفاوضات برعاية جزائرية ،و بحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي ،و المجموعة الاقتصادية لدول الغرب الإفريقي ، و يقود الوفد الحكومي المالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية . ، و الاندماج التعاون الدولي المالي "عبد

في :.http:/www.almoslim.net/node/129781/1431

1 إيدبير أحمد ، التعدية الإثنية و الأمن المجتمعي .مرجع سابق ،ص.149.

2 الحوار المالي الشامل تسلسل الأحداث

على الموقع:.http:/www.aps.dz/ar/algerie/15989

3 نفس المرجع .

اللاوي أوي" ، إضافة إلى قادة س تة حركات أزوادية وهي حركات الإ تتلاف الشعبي من أجل أزواد ،و تنسيقية الحركات ،و الجبهات القومية، و الحركات الوطنية لتحرير أزواد ، المجلس الأعلى لتوعية الأزواد ، الحركة العربية للأزواد.[1]

و خلال هذه الجولة وجدت ثلاثة نقاط على طاولة المفاوضات و تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزو ادية ،و الحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي ،ومشاركة الطوارق في الحكومة و المؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب و التنمية في مناطق شمال مالي .[2]

حيث قال الوزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" عشية بدء الجولة الثانية من المفاوضات :"أن المفاوضات على الطريق الصحيح و جلست المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت إطاراً مشجعاً لتبادل الأطراف الحديث ،حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من حوار المالي. و أكد "رمطان لعمامرة" أن التجارب داخل مالي على الساحة الدولية ما أتيح في المرحلة الأولى من المفاوضات كان إيجابياً من كل المقاييس .

نجحت الجزائر في الوساطة لتوقيع صفقة التبادل للأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي ،و الحكومة المركزية في باماكو، أطلق بموجبها حركات شمال سراح 45 شخص بين المدنيين و العسكريين تابعين للحكومة المالية ،مقابل تحرير 42 شخص من عناصر الحكومة الأزودية ، وقد تم التوقيع على إتفاقية التفاهم على اتفاق السلام الأول ،بين الحكومة المالية وثلاث حركات وهي :الحركة العربية الأزودية ،التنسيقية من أجل الشعب الأزواد ، تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة ،تتضمن أرضية التفاهم الأولية تهدف لإيجاد حل نهائي لـلأزمة المالية ، و وجدوا من خلالها تأكيدهم على احترام التام و السلامة التربية و الوحدة الوطنية المالية .[1]هذا ووقعت الحكومة المالية و ثلاث حركات أخرى هي الحركة الوطنية للتطوير الأزواد على إعلان تضمن التزام بتعزيز حركية تهدئة الجارية حوار شامل بين الماليين.

3-الجولة الثالثة :

احتضنت الجزائر في نوفمبر 2012 جولة جديدة من المفاوضات المالية ،بعد أن حضيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية،و ممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال

1 المرجع نفسه

2

1 عربي بومدين ، أزمة شمال مالي ، المقاربة الجزائرية ، على الموقع :http:/www.alhiwar.org

مالي .حيث تضمنت الوثيقة التي اعتمدت كقاعدة متينة للحوار جملة من التدابير التي من شأنها وضع حد للنزاع في مالي ، في إطار الوحدة الترابية و كذلك إجراءات استعجاليه تتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية لشمال مالي ، و مسألة مكافحة الإرهاب و العدالة و المصالحة بين الماليين ، حيث تم إعداد الوثيقة استناداً إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال مرحلة المفاوضات التي جرت في سبتمبر 2014 في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية و المؤسساتية ،و الدفاع عن الأمن و التنمية الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية ، المصالحة و العدالة ،الشؤون الإنسانية و تأخذ الوثيقة بعين الاعتبار الانشغالات التي عبر عنها المجتمع المدني، وكذا ممثلي الجماعات لمالي .وقد أعلنا وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" ، في افتتاح مشاورات الجولة الثانية بأن الجهات التي ترعى الحوار قدمت مشروعا تمهيديا لوثيقة متعلقة باتفاق السلام لتسوية الأزمة لمالي ، و أن هذه الوثيقة نتجت عن سلسلة من المفاوضات يمكن اعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل و النهائي .

و قد جاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية أن الأطراف المعنية أشادت في عليق لها الأولوية لطريق الوساطة ، على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها كقاعد لإعداد اتفاق السلام ،و هذا يشكل تقدماً معتبراً في مسار تحقيق الأمن و السلم في مالي و ان الوساطة قدمت للاطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه ، و اتفقت الأطراف على تعميق بحث الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهمتها طبقاً لرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف نوفمبر حسب الترتيبات المسيطرة .

وقد أشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية :"أن الوثيقة شاملة وسيتم إثراؤها بفضل مساهمات الأطراف و أنها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقاً ،و أوضح "لعمامرة" "أن الجزائر لن تدخر أدنى جهد عندما يتطلب الأمر التوصل إلى حلول سلمية ". وساهمت الجزائر في كل مراحل هذه الأزمة المتجددة من أجل فتح آفاق جديدة للسلم و الرفاهية و الحرية و الكرامة للشعب المالي ، من جهته قال وزير الخارجية المالي في تصريحات أن مسودة الاتفاقية المطروح ة للنقاش " لم تتحدد إطلاقا من مطلب الفيدرالية أو تقسيم مالي " و قال في تصريحات لوسائل الإعلام :" إن الاتفاقية لم تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها باماكو منذ بداية المفاوضات ، و يتعلق الأمر بالوحدة الترابية لدولة مالي و سيادتها الكاملة على كافة تراب مالي و الطابع الجمهوري لدولة موضحاً ،أن الأطراف التي تؤدي دور الوساطة رفضت إدراج مطلب الحكم الذاتي أو تأسيس نظام الفدرالي ". كما رفض الوسطاء إدراج مطلب يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي، و يتولى حماية إقليم أزواد و يتحمل المسؤولية، و

الوثيقة تعرض على أطراف المشاركة لإبداء ملاحظتها وتقديم مقترحاتها قبل الاجتماع مجدداً بالجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر .[1]

4_الجولة الرابعة و الأخيرة :

وقعت في الجزائر أطراف الأزمة في مالي على اتفاق السلام و المصالحة برعاية الجزائر و الأمم المتحدة ،بعد خمس جولات بدأت في شهر جويلية من سنة 2014 . ووقع الاتفاق ممثلوا حكومة "باماكو" ، وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمال مالي ،إضافة إلى فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر ، وممثل الأمم المتحدة ، وحضر مراسم التوقيع ممثلا الحكومتين الامريكية و الفرنسية و الحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق ستة ، وهي الحركة العربية للأزواد و التنسيقية من اجل شعب الأزواد ،و تنسيقية الحركات و جبهات القومية للمقاومة ، و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و مجلس الأعلى لتوحيد الازواد و الحركة العربية للأزواد .

حيث انشقت هذه الأخيرة عن الحركة الأم ،و قال وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" :إن الوثيقة الموقعة بين أطراف النزاع في مالي تعد ثمرة المفاوضات طويلة، و مكثفة بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق منذ جويلية 2014 في الجزائر ، و تتضمن اتفاق سلام شامل و مستدام يضمن حلاً نهائياً للأزمة ، التي تهز شمال مالي وفضلت ثلاث من الحركات الأزوادية ، من أصل الحركات الست المتنازعة من حكومة "باماكو" ،أن يوقع الاتفاق بمعنى أن يكون مبدئياً بانتظار التوقيع النهائي ، ريثما تعود موطنها للتشاور مع قواعدها المحلية .

[1] عربي بومدين ، مرجع سابق.

خاتمة

كانت و لا تزال قضية الطوارق احدى ظواهر الأقليات ، التي أنشأتها حدود الاستعمارية المصطنعة ، و هذا ما قد يجعل الاستعمار المذذنب الأعظم في خلق كل تلك المشكلات ، و ايضا طبيعة النظم السياسية ما بعد الاستعمار.

وفي عرضنا المبسط لقضية الطوارق نجد أن ه ذه الجماعات من الناس الذين يريدون الاحتفاظ بهويتهم ، في مجتمع قسمته قواطع الهويات ، وكذلك الحصول على ابسط الحقوق في الحياة ونصيبهم من التنمية، فالمستعمر الذي قام بتقسيم تلك الجماعات القومية على خمس دول ، حيث تركز معظمهم في مالي و النيجر.

و لقد ورثت دول منطقة الساحل بعد إستقلالها مسألة الطوارق،إذ أن حكومتها الجديدة لم تراعي تركيبة تلك الجماعات،و هذا كان سببا في خلق تهديدات أمنية لمنطقة الساحل الافريقي، و ذلك على المستوى الداخلي,حيث برز فيه أزمة بناء الدولة الوطنية و التي تكمن في عدم قدرتها على تمثيل رغبة الشعوب ،خاصة إثنيات طوارق مالي و عدم القدرة على التوفيق بين الاختلافات ، ففشل الدولة في تحقيق قيم المساواة ، العدالة ، الحرية ، جعل طوارق مالي يتمردون ضد حكومتهم ، وقد قامت هذه الأخيرة بتهميش هذه الفئة ، على المستوى الاداري و السياسي . وتعريضهم للمجاعة و الفقر.فاضطرت قبائل طوارق مالي الى الهجرة .

وبهذا تكون قد انتشرت هذه الظاهرة على المستوى الإقليمي و الدولي لمنطقة الساحل الإفريقي،خاصة دول الجوار لمالي ومن أبرزالدول التي لها تأثير لهذه الظاهرة الجزائر و ليبيا،حيث أن هجرة طوارق مالي إلى هذه الدول كانت بطرق شرعية و غير شرعية ،مم أدى إلى مشكلة اللاجئين ،و قد ارتبطت هذه القضية بظاهرة تهريب الأسلحة لدعم الجماعات المتمردة ،وتطورت بعض الجماعات إلى حركات إرهابية ،و أنشأت مخيمات لتدريب أعضائها ،و هذا ما أدى إلى ربط مشكلة الطوارق وتجارة المخدرات و المتاجرة بالبشر.

و باعتبار الجزائر المتضرر الأول و الأكبر من نزاع طوارق مالي ضد الحكومة المالية ، جعلها تتدخل لحل هذه الأزمة بكل الطرق الدبلوماسية، وهذا للتقليل من حدة النزاع حتى لا تنتقل العدوى لدول الجوار خاصة الجنوب الجزائري. وفي سعيها لحل هذا النزاع تبنت الجزائر مجموعة من الاصلاحات و الاجراءات المختلفة سياسية كانت أو اجتماعية ، فقد استغلت هذه الاخيرة كل امكانياتها الاقتصادية و الطبيعية و جهودها السياسية ، من أجل التخفيف من هذه الأزمة نتيجة للمجهودات الدبلوماسية ،و إستطاعت الجزائر إحتواء أزمة مشكلة الطوارق في المنطقة.

فرغم توفير الجزائر كل ضروريات الحياة لطوارقها ، إلا أنها متخوفة من تأثير طوارق مالي على جنوبها ،و قد جاءت هذه الدراسة بنقطة هامة و كانت حول تأثير أزمة طوارق مالي على الأمن القومي الجزائري ،وذلك بالتهديدات المذكورة سلفا في دراستنا،وكذلك زعزعت الإستقرار الأمني في صحراءها ،و ما يمكن أن تفرزه من تباعيات إجتماعية ،إقتصادية ،و سياسية للجزائر.

كما يظهر التدخل الأجنبي في أزمة طوارق مالي،بذريعة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ،تأثر سلبا على الأمن القومي الجزائري ،وهذا ما ترفضه بشدة لأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول يؤثر على السيادة الترابية و وحدتها الوطنية ،مما جعل الجزائر ترفض احتواء مشروع قاعدة الأفريكوم ،و أن تكون مقرا لها.

وقد بذلت جهودا في إقناع الدول الإفريقية بعدم إحتواء هذه القاعدة ،فإحتواءها قد يشكل تهديدا داخليا و إخلالا بالوحدة الوطنية ،وهذا ما أدى بالجزائر بوضع قاعدتين أساسيتين في محاولتها لحل نزاع طوارق مالي ،و المتمثلان في الحوار الشامل بين الطرفين المتنازعين ،و التدخل الأجنبي.

و تماشيا مع الواقع الدولي و إستراتيجية مكافحة الإرهاب ،نعتبر خبرة الجزائر فعالة في مكافحة الإرهاب و التهديدات الأمنية التي تعرفها جل دول منطقة الساحل الإفريقي ،و هذا ما يجعلها عنصر أساسي في الاسترتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي و الدولي .

ومن خلال هذه الدراسة نخلص إلى أن أزمة الطوارق بشمال مالي ترجع إلى :

_عدم وجود ضروريات الحياة بهذه المنطقة .

_عدم الإعتراف بوجود الطوارق و هويتهم .

_تهميش الطوارق إداريا و سياسيا،و ذلك ما يفسر عدم مشاركتهم سياسيا و في كافة المجالات .

وهذا ما جعل الطوارق يتمردون على حكومة مالي ،و إقتراحهم لمطالب تعجيزية في المفازضات الجزائرية و الوساطة التي تقوم بها ،ولفك هذه الأزمة يجب:

_إدماج الطوارق بكافة المجالات خاصة السياسيةز

_الإعتراف بهوية الطوارق و وجودهم بدولة مالي .

_توفير ضروريات الحياة للعيش بسلام

و بتوفير هذه الإقتراحات يتوقف النزاع و يسو السلام والأمن بدولة مالي،و بالتالي التنمية و الأمن بمنطقة الساحل ،و خاصة الجنوب الجزائري و ماعليه من تأثيرات إيجابية و سلبية .

لكن هل سيتوافق الطرفان المتنازعان إذا توفرت هذه الإقتراحات ؟أم ستكون مطالب أخرى لكليهما حول هذا النزاع و بالتالي إستمراريته؟

وإلى أي مدى يمكن أن تتماشى هذه الحلول من أجندة القوى الكبرى؟

وهل نعتبر مشكلة الطواق ،مشكلة لحد ذاتها ،أم مجرد أزمة مفتعلة من قبل قوى خارجية من أجل تحقيق أهداف أخرى في ظل المنافسة الدولية على إفريقيا؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ،دار سعادة الصباح، القاهرة 1992 ب،ط.
- أبو العينين ، محمود ، ادارة و حل الصراعات العرقية في افريقيا ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة ليبيا. ط1 ، 2008.
- أحمد شنة، العاصفة الزرقاء تفاصيل الحرب المدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية مؤسسة هديل للنشر و التوزيع ، الجزائر ، بدون تاريخ .
- أحمد وهبان ،الصراعات الاثنية واستقرار العالم المعاصر، كلية العلوم ،الاسكندرية 2007 ب.ط.
- برايان وايث ريشارد مايكل سميث، قضايا السياسة العالمية ، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004 ،ب.ط.
- جبر محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية ، منشأة دار المعارف ، الاسكندرية 1990.
- جون بايليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ،ترجمة و نشر مركز الخليج للنشر و الأبحاث الامارات العربية المتحدة ب.ط . 2004.
- حافظ صلاح الدين ، صراع القوى العظمى دول القرن الافريقي ، سلسلة عالة المعرفة ، الكويت ، ب،ط 1978.
- حسن سالم البرناوي ، العلاقات العربية الافريقية ، دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية(1969-2003) منشورات أكاديمية ، الدراسات العليا ، ليبيا ط1 ، 2005.
- حسن عبد الرحمان حمدي ، افريقيا و القرن الواحد و العشرون رؤية مستقبلية ، مركز البحوث و الدراسات ، القاهرة ب.ط . 1997.
- دبلة عبد العالي، الدولة رؤية سيسيولوجية،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،ب،ط.2004.
- رشيدي عبد الرحمان الهواري و آخرون ، الارهاب و العولمة ، مركز البحوث و الدراسات الأكاديمية ،نايف للدراسات الأمنية ، الرياض ، ط1 ،2002.
- زيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية و الأحداث،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،ج2002،2.

- سعيد محمد بن أحمدو،موريتانيا بين الانتماء العربي و التوجه الافريقي دراسة في اشكالية الهوية السياسية ، مركز الدراسة الوحدة العربية، بيروت ط1 ، 2003.
- شوبر مايكل ، الفوقية الامبرالية الأمريكية ، ترجمة سمية عبد ربه ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،ط 1، 2005.
- صبحي قنصوة، العنف الاثني في رواندا ، برنامج الدراسات المصرية الافريقية ، القاهرة، 2001،ب.ط.
- عبد الرحمان حمدي ، افريقيا و القرن الواحد و العشرون ، رؤية مستقبلية مركز البحوث و الدراسات، القاهرة ،ب،ط،1997.
- عبد الرحمان حمدي، التعددية و أزمة بناء الدولة في افريقيا الاسلامية ،مركز الدراسات المستقبل الافريقي ،ب،ط، 1996.
- محمد الأمين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية ،مقاربة جيواستراتيجية ، دراسة حالة مالي ، جامعة الجزائر.
- نعمة كاظم هاشم، افريقيا بعد 11 سبتمبر استراتيجيات الانخراط و التعاون أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا،ط1، 2005.

المجلات و الجرائد:

- أزراج عمر ، ظاهرة الأقليات و الاثنيات في بلداننا ظظظن تطبيق الديمقراطية هو العلاج،جريدة العرب 2008/12/26.ب.ع.
- أماني محمود فهمي ، النزاع الحدودي بين التشاد و ليبيا و الدور المرتقب للقضاء الدولي ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 1994،117.
- جورج قرم، انتاج الايديولوجيا و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة الدراسات العربية ، العدد 10 بيروت ، سبتمبر 1978.
- حسن بوقارة ، مشكلة الأقلية تارقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 07 نوفمبر 2007.
- حل الأزمة في مالي جهود الجزائر الجبارة من أجل تسهيل الحوار بين الماليين، وكالة الانباء الجزائرية، 16 جوان 2014.
- حلمي شعراوي، رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، مجلة المستقبل العدد27،بيروت 2001.

- سليمان مدلسي ، يعلن تأييد الجزائر لحل سياسي في شمال مالي ، جريدة الخبر ، العدد 6626 ، 15 ماي 2012.
- شفيق الغيرة، الاثنية المسيسة ، الأدبيات و المفاهيم مجلة العلوم الاجتماعية العدد 03 سنة 1998.
- صامويل هنغتون، صدام الحضارات الشكل الجديد للصراع، مجلة السياسة الدواية، العدد 16، القاهرة ، افريل 1994.
- عز الدين شكري، أزمة الدولة في افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 110 ، اكتوبر 1992.
- علي يونس، اتفاق الجزائر صمام أمان للوضع في مالي، جريدة المساء العدد 3489 يوم 2008/08/18.
- عمر الانصاري، الطوارق يوم للسلام و آخر للحرب، مجلة العرب الدولية،العدد 10307. 16 فيفري 2007.
- ليلى شرفاوي، نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق و الحكومة المالية جريدة الشروق، العدد 2358، ب 2008/07/21.
- محمد بشير حامد ، الشرعية السياسية و ممارسة السلطة ،دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، المستقبل العربي، العدد94 ،ديسمبر 1986.
- مصطفى سايح ، الاستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني للجزائر بالجنوب ، جنوب البلاد أون لاين، يوم 2012/12/10.
- نبيل حاجي نايف، نحن و الآخر و الصراع، هل من سبيل؟ جريدة العرب الاسبوعية، جويلية 2005.
- نجوى أمين الفوال ، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية العدد 112، أفريل 1993.
- نيفين القباح، تطورات الوضع في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108،أفريل 1992.

المذكرات:

- أحمد ايدابير، التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2012.
- أحمد طالب ابصير ، المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي،رسالة لنيل الماجستير في العلاقات الدولية فرع الاستراتيجيات و مستقبليات ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، الجزائر 2010.

- تاهي عبد القادر، النزاعات بمنطقة الساحل الافريقي، رسالة لنيل شهادة ليسانس، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة مولاي طاهر سعيدة،2014.
- سعاد لهراوة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، رسالة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات أمنية و استراتيجية العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2015.
- سمية بالعيد ، النزاعات الاثنية في افريقيا و تأثيرها على المسار الديمقراطي في جمهورية الكونغو نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.
- ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية (التحديات و الرهانات) ، رسالته لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2010.

المداخلات:

- احمد نصر الدين ابراهيم ، التنمية و الاصلاح السياسي و تعزيز حقوق الانسان كمداخل لحل مشكلات اللاجئين في افريقيا ندوة قضايا اللاجئين في افريقيا ، برنامج الدراسات المصرية الافريقية. 2005.
- سعيد خويلدي ، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.
- عبير شليغم ، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات و السيادية و التحديات الاقليمية ، مداخلة بعنوان رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2014.
- محمد خال ولد بلال ، الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات ندوة نظمها المركز الموريتاني للدراسات ، البحوث الانسانية في نواكشوط.

المواقع الالكترونية:

- أحمد سامي السيد، القرن الافريقي، طرح دولي على النفط و الجغرافيا على الموقع:.www.islam-online.servlet.com
- أزا نزاز، الطوارق في مالي دولة أزواد من أين و الى أين؟جريدة المناضلة يوم الثلاثاء 16 نوفمبر 2012، لعدد 47 على الموقع:.www.Webmaster/a/almondiaka-a-info
- بوحنية قوي ، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات على الموقع:.http://studiesAljazeera.net

- بوخنم عبد النور من أين تبدأ الحرب على الارهاب في الساحل؟ على الموقع: www.h1307438stratoserver.net/samir obeidnet.readarticle.php.articleid3140

- بيتروويد،العرق و الطبيعة و الثقافة من المنظور النتربولوجي بلوتو 2002 على الموقع:.www.aljazeera.net

- تقرير المتاجرة بالبشر عام 2007 القسم المتعلق بليبيا تحتل المرتبة الثانية على القائمة الملاحظة على الموقع:.www.arabic.libya.usebassy.gov/2007/html

- تقرير حول المتاجرة بالبشر عن السودان لعام 2007 على الموقع: www.sudan.usembassy.gov /reports/2007titreporte.danarabic.pdf.

- جرين ماثيو ، الفساد و الفقر يحميان طريق الكوكايين السريع الخط المتصل من المخدرات من غرب افريقيا الى اوروبا على الموقع:.www.aleat.com

- الحاج ولد ابراهيم ، أزمة شمال مالي،انفجار الداخل وتداعيات الاقليم ، مركز الجريدة للدراسات على:.http://studiesAljazeerz.net

- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي) المستقبل العربي على الموقع:www.Mustaqbal.442.alhafazAlminy.pdf

- حسين صخر الحاج ، نظرة الى مفهوم العرق ، عرق أم اثنية ، اكتوبر 2006 على الموقع:.www.taha.com

- خالد المهير ، طوارق ليبيا رقم وطني طرابلس، مركز الجزيرة للدراسات من الموقع: http://studiesAljazeera.net

- ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة و الخفيفة ب 10 جويلية2001 على الموقع:www.un.org/arabic/confrences/smallarism/smadocem/aconfpdf

- رضا عبد الودود ، سودنة مالي مخطط أمريكي غربي لعزل العرب عن افريقيا المسلم ، على الموقع:.http://www.almoslim.net/nom

- زيد المرهون عبد الجليل، الحرب الجديدة في مالي ، جريدة الرياض، 09مارس2012 على الموقع:.http://www.alrayadh.com/2012/03/09/article716527html
- ستيف وولت ، عالم واحد ، نظريات متعدة ترجمة عادل زقاغ زيدان زياني، على الموقع : http://www.geocitive.com/adulzeggagh.
- سمير علام ، ساركوزي:الجزائر قوة اقليمية ولديها مفاتيح جميع معطيات المشكل على الموقع:.http://www.tx-algeria.com/ar/diplomacy
- السيد نجم ، بحث حول الاتجار بالبشر و الاستغلال الجنسي للأطفال في اطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات و الخصوصية في قانون الانترنيت المنعقد بالقاهرة في 02 يونيو 2008. على الموقع:www.midele –east.online.com

الكتب باللغة الفرنسية:

- David Maxre, cours aux hyadrocarbures.Crise du Darfour,déstabilisation Réggeonale.Le Tchad entre jeux Pétrolies et jeux guerriers .Institut nore , n°09 Avril 2007.
- François Gaulme,Question déethnics Politiques Africaine n°68,Karthals.Paris 1997.
- Frideric Leriche ,La Politique Afriques des Etats Unis. Une mesure en Perspective.Afrique Contemporation n°207.Mars2007.
- Jean-Emmanuel Pondi, la Coopération Franco-Africainne. Afrique international et stratégique n°45 Janvier2002.
- Jean-Luck Marr et evolution récentes de G SPC-al-qa-ida au Maghreb islamique,une redéploiment historique.Fu stratéeé note de la F.R.S.
- Luckham.Le mitlitorisme Français en Afrique n°2 politique Africaine n°06.(S.D).

- Maxime Tandonn et Migration.la Nouvelle question Contemporation, Paris,L'hormattan.2003.
- Mohamed Tellmadi Bengura,Violence et conflits en Afrique , Paris l'harmattan,2005.
- Xavier Reufer ,Ca-cainne,l'Europe inondée une offensive mondiale des macros, cahier de la sécurité n°05.2008.

المواقع الالكترونية باللغة الفرنسية:

- Cathrine Withol Pewnden.L'union Européenne et les enjeux nigrations :www.fidh.org/witholVE.fr.pdf.
- Cluidio Noffu,ethnicité en Afrique,l'implosion de la question national,sur :www.politique_africaine.com/numéros/pdf.
- Hillil Nicoise,Les migrations.nufthes réalités et actualité sur :www.Cerafinades.org.
- Jean Grayon .ya-t'il un concept biologique de la race ?2002 sur :www.ihfst_univ_paris.fr/va/r4/textes/gayon/raceconcept.pdf.
- Les dynamiques nigratoises Ouest Afrique vers l'Afrique du nord :www.Atlas-ouest-afrique.org.
- Les groupes ethniques :une question de vocabulaire. sur :www.reynier.com/autro/interethnique/vocabulair.html.
- Vers unpacte eur-africain pour accélère le développement de l'Afrique :www.ec.europe/développement/index.fr.html.

الكتب باللغة الانجليزية:

- Anmeli Botha.Terrorism in the maghreb,the transuationalisation of Domestic Terrorism,Iss n°144June 2008.

- Barry R Posen.The security dilemma and ethnic conflect n°01 vol 03 spring 1993.
- Drew Thompson , china's Emerging Interests in Africa opportutities and challenges for Africa and for the united states Africain Renaissance,Journal.
- Emily hunt,Terrorism and insurgency.contor terrorism seccesses force Algerian militans to envolve Jeane's Intelligences,June2006.
- Guido Steiberg and Isabelle Wernefles-all-qua-ida in the maghreb ,just a new name or indeed a new threat ?(German Institut for international and security) Affaire n°06March2007.
- Heinz jurgen ext,Antonio niloroski and Oliver Shwors.conflict :a lakerature eview institute of political science dusberg,February2006.
- Mpho Mashaber,organized crime and correption Fighting the problems with in the NEPAD frame work African security.vol 14 n°04 .2005.

المواقع الالكترونية الانجليزية:

- Jack Donnelly ,Realism and international relations.cambridge university , Press,2006on :assets.cambridge.org.pdf.
- Thomas Jchristemesen.The contemporary security dilemma deteeinga.taiwan conflict 2002 on :www.twq.com/62autumnchristem.pdf.
- Daniell Posner,institutions and ethnic politics in Africa combridge university Press2009 on : www.cambredge.org/us/catamogue aspislm:052154794.

- Claine Thomas Mutringuitore Ethnic conflict in post imperial Britain The success and limits of a liberal political approchers on :repositories.calib.org/cgi/view.com/cgiarticle.pdf.
- Donald Horowitz.Structure and strategy in ethnic conflect .the world bank .April 1998on :www.worldBank.org/html/readabcd/horwitq.pdf.
- William .G.cunningham.Theoritical Frame work for conflict resolution,The univesity of Auckland1998 on :cunningham.html.107k/eainulstac.uk/conflict.
- Ronnie D lipschutz,seeking a state of one's,an anlutical on :repositories.cdolib.org/cgi/viewcont.cgiarticl1059.constext/research.pdf.
- Berverly Crawford,Explaining cultural anflict in ex Yougoslavia institutional weakness economic crises and identity politics on : repositories.cd/lib.org/cgi/view contenent giarticle1043 context.vciaspubs/research.pdf.
- Donllee,china Barrels Ahead in oil Markt,Los Angelos Times ,November 24/2004 :www.eaner.gybulletime.net.3155html.
- Ppeter S.Goodman ,china inverts Heavily in sudan's oil Industry :www.washingPost.com/ac2/wpdyn/A21143.2004PEC22.
- U.s Departement of Energy ,information Agency country analyses Brief : www.EIA.doc.gov/emeu/cads/china.html.

الخرائط

الخريطة01:

La Corne de l'Afrique

Roberto GIMENO, Patrice MITRANO, novembre 2003

SciencesPo.

in *Questions internationales* n°5, janvier-février 2004,
La Documentation française

Atelier de cartographie de Sciences Po, 2008,
www.sciences-po.fr/cartographie

Seul l'usage pédagogique en classe ou centre de documentation est libre.
Pour toute autre utilisation, contacter : carto@sciences-po.fr
Pedagogical use only. For any other use dissemination or disclosure, either whole or partial, contact : carto@sciences-po.fr

الخريطة 02:

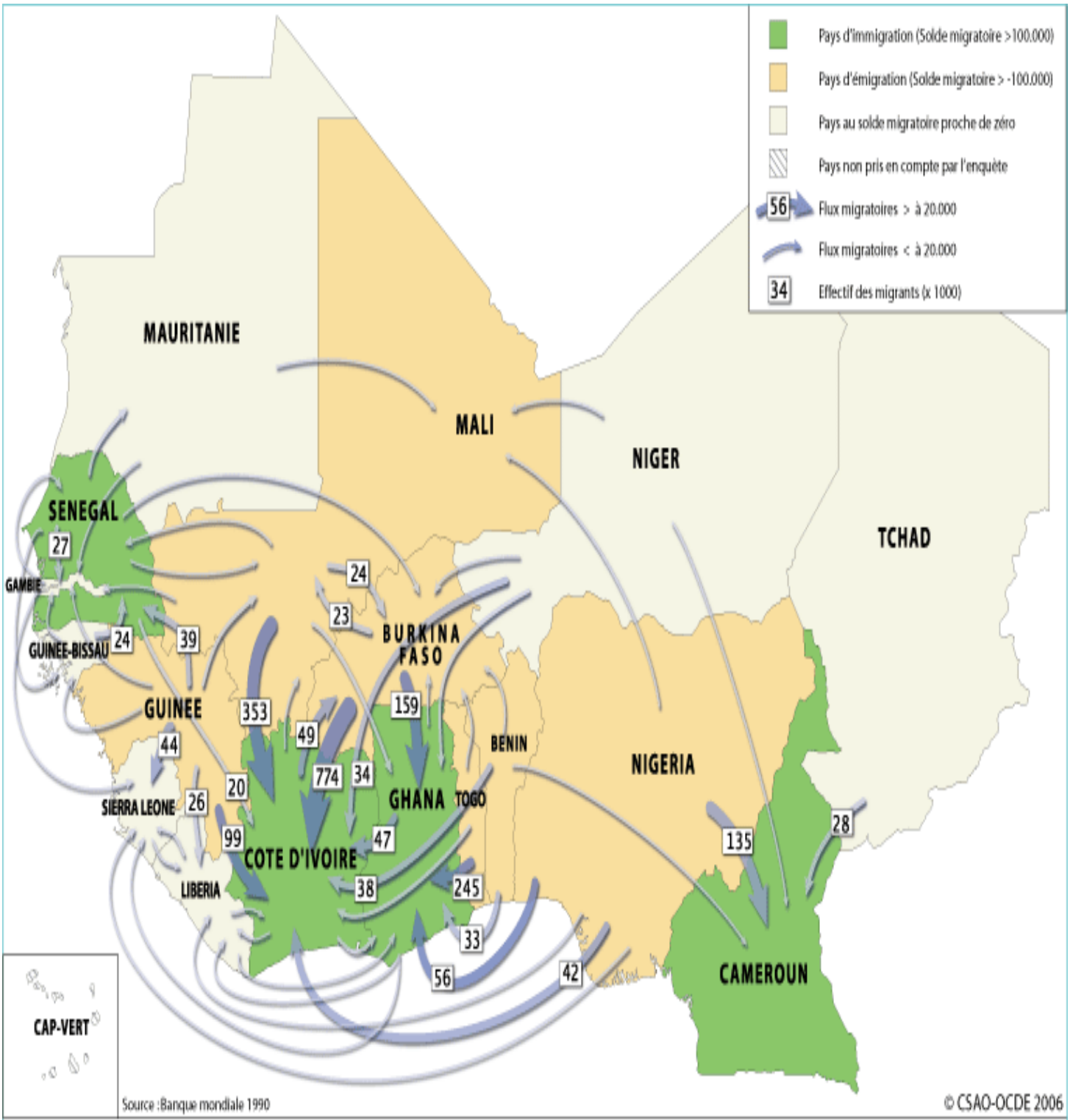

Les principales migrations régionales entre 1976 et 1980

الخريطة 03:

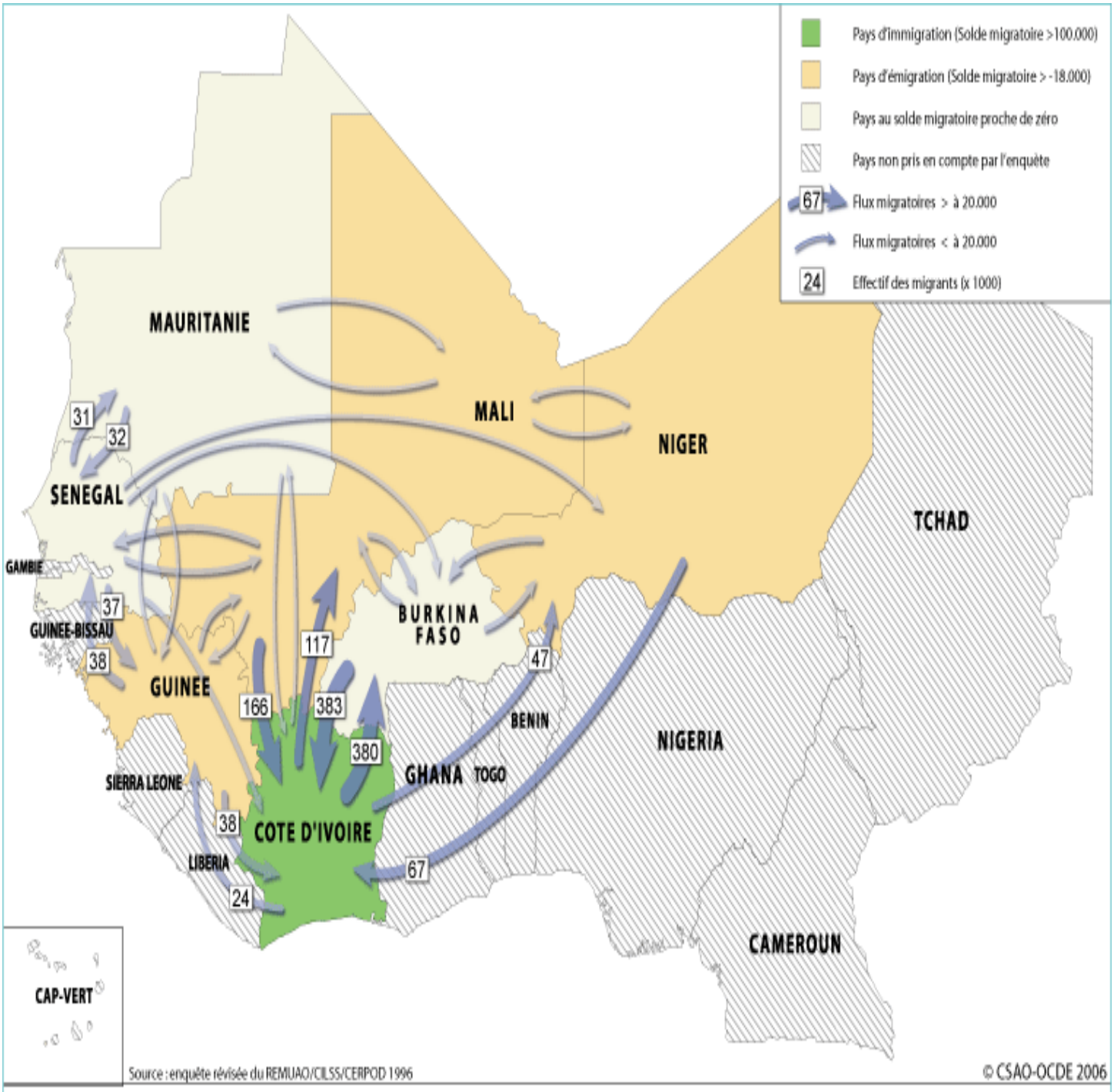

Les principales migrations régionales entre 1988 et 1992

الخريطة04:

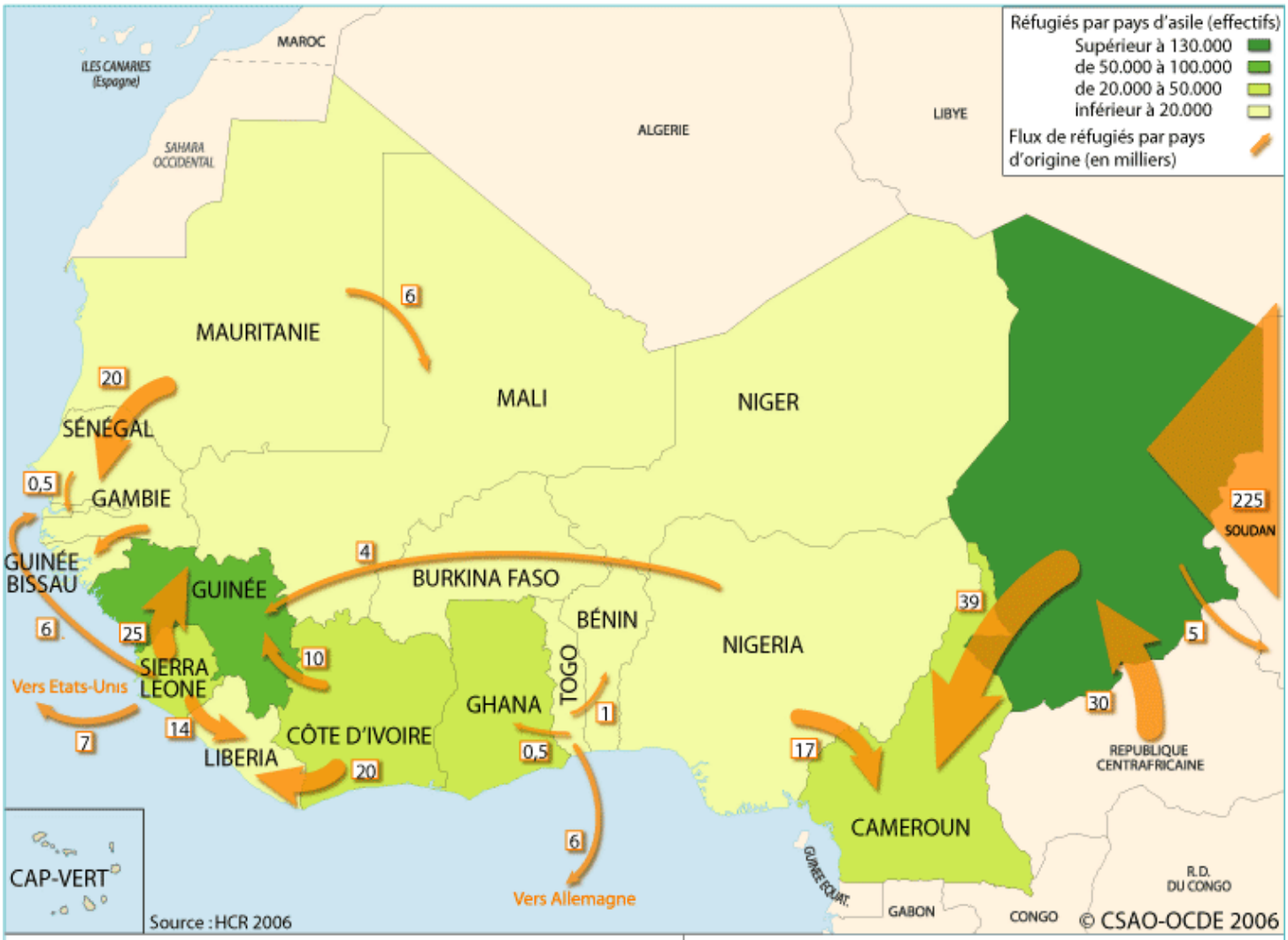

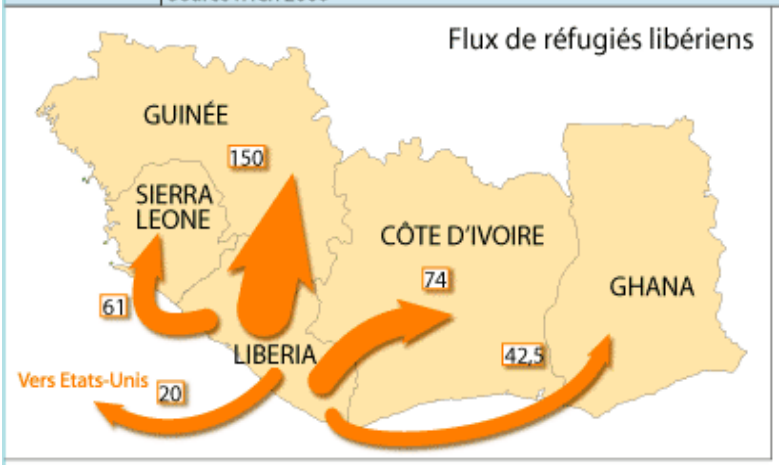

Flux de réfugiés ouest-africains en 2005

الخريطة 05:

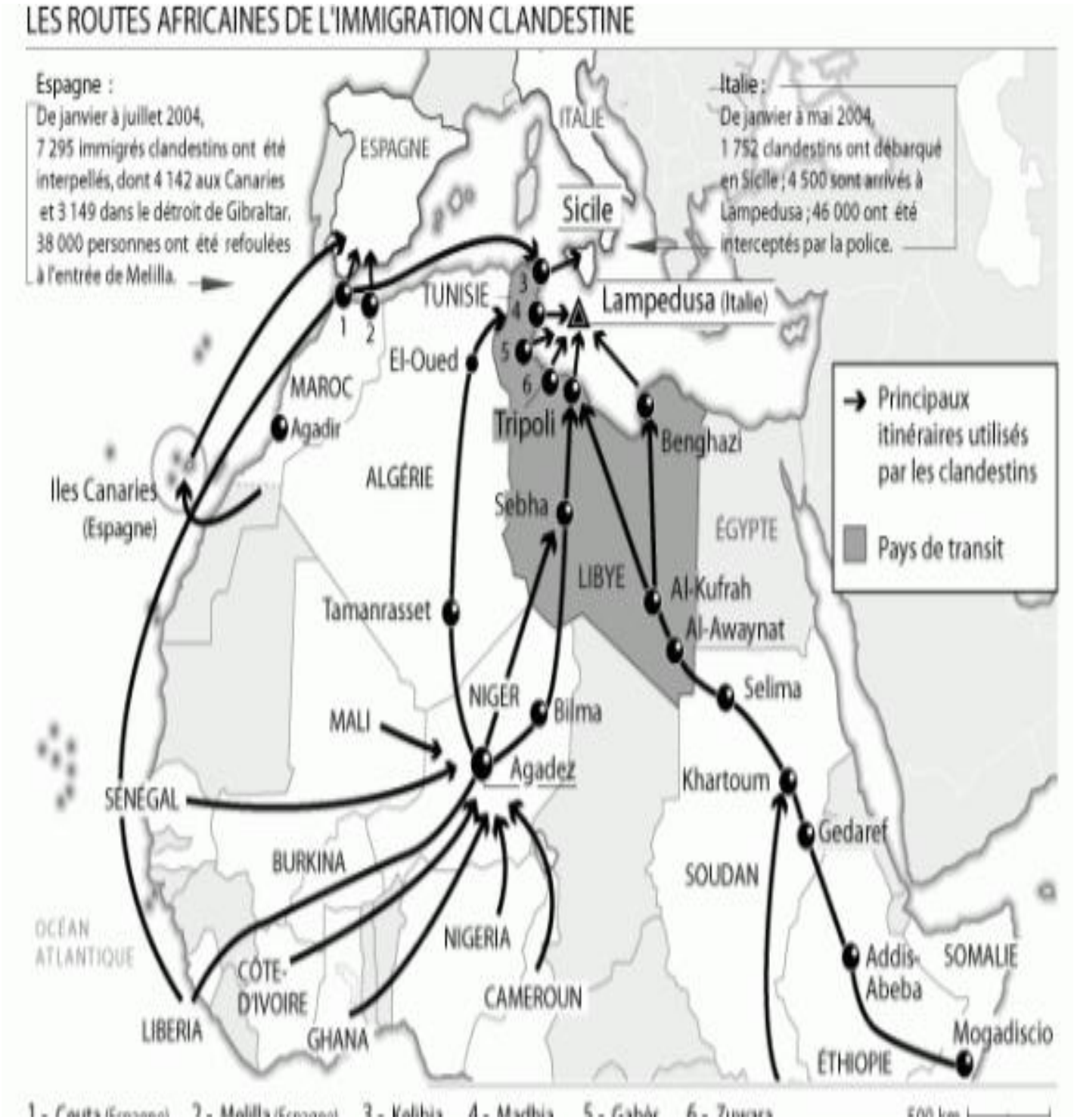
LES ROUTES AFRICAINES DE L'IMMIGRATION CLANDESTINE
Espagne :
De janvier à juillet 2004, 7 295 immigrés clandestins ont été interpellés, dont 4 142 aux Canaries et 3 149 dans le détroit de Gibraltar. 38 000 personnes ont été refoulées à l'entrée de Melilla.
Italie :
De janvier à mai 2004, 1 752 clandestins ont débarqué en Sicile ; 4 500 sont arrivés à Lampedusa ; 46 000 ont été interceptés par la police.
ESPAGNE
ITALIE
Sicile
Lampedusa (Italie)
TUNISIE
El-Oued
MAROC
Agadir
Tripoli
Benghazi
ALGÉRIE
Iles Canaries (Espagne)
Sebha
ÉGYPTE
LIBYE
Al-Kufrah
Al-Awaynat
Tamanrasset
Selima
NIGER
Bilma
MALI
Agadez
Khartoum
SÉNÉGAL
Gedaref
BURKINA
SOUDAN
OCÉAN ATLANTIQUE
NIGERIA
Addis-Abeba
SOMALIE
CÔTE-D'IVOIRE
CAMEROUN
LIBERIA
GHANA
Mogadiscio
ÉTHIOPIE
Principaux itinéraires utilisés par les clandestins
Pays de transit

الخريطة06:

CANADA
ÉTATS-UNIS
ISLANDE
NORVÈGE
SUÈDE
FINLANDE
RUSSIE
IRLANDE
ROYAUME-UNI
DANEMARK
PAYS-BAS
ALLEMAGNE
POLOGNE
BIÉLO-RUSSIE
BELGIQUE
FRANCE
AUTRICHE
SUISSE
HONGRIE
ROUMANIE
UKRAINE
KAZAKHSTAN
ESPAGNE
PORTUGAL
ITALIE
BULGARIE
GÉORGIE
OUZBÉKISTAN
KIRGHIZISTAN
TURQUIE
TURKMÉNISTAN
TADJIKISTAN
GRÈCE
SYRIE
LIBAN
AFGHANISTAN
TUNISIE
MALTE
IRAQ
IRAN
MAROC
ÉGYPTE
JORDANIE
PAKISTAN
NÉPAL
ALGÉRIE
LIBYE
ARABIE SAOUDITE
QATAR
ÉMIRATS ARABES UNIS
INDE
BAHAMAS
CUBA
HAÏTI
RÉPUBLIQUE DOMINICAINE
BELIZE
JAMAÏQUE
NICARAGUA
COSTA RICA
PANAMA
VENEZUELA
GUYANA
SURINAME
Guyane (Fr.)
COLOMBIE
ÉQUATEUR
PÉROU
BOLIVIE
CHILI
PARAGUAY
URUGUAY
ARGENTINE
BRÉSIL
MAURITANIE
MALI
NIGER
TCHAD
SOUDAN
ÉRYTHRÉE
DJIBOUTI
YÉMEN
OMAN
CAP VERT
SÉNÉGAL
GAMBIE
GUINÉE-BISSAU
GUINÉE
SIERRA LEONE
LIBERIA
BURKINA
NIGERIA
CÔTE D'IVOIRE
GHANA
TOGO
BÉNIN
CAMEROUN
RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
GABON
GUINÉE ÉQUATORIALE
SÃO-TOMÉ-ET-PRINCIPE
RÉP. DÉM. DU CONGO
CONGO
ÉTHIOPIE
OUGANDA
KENYA
SOMALIE
TANZANIE
SEYCHELLES
COMORES
MALDIVES
SRI LANKA
ANGOLA
ZAMBIE
MALAWI
MOZAMBIQUE
ZIMBABWE
NAMIBIE
BOTSWANA
MADAGASCAR
MAURICE
Réunion (Fr.)
AFRIQUE DU SUD
SWAZILAND
LESOTHO
OCÉAN ATLANTIQUE
OCÉAN PACIFIQUE
OCÉAN ANTARCTIQUE
Les routes 2008 de la cocaïne :
Amérique latine —> Afrique —> Europe

الخريطة 07:

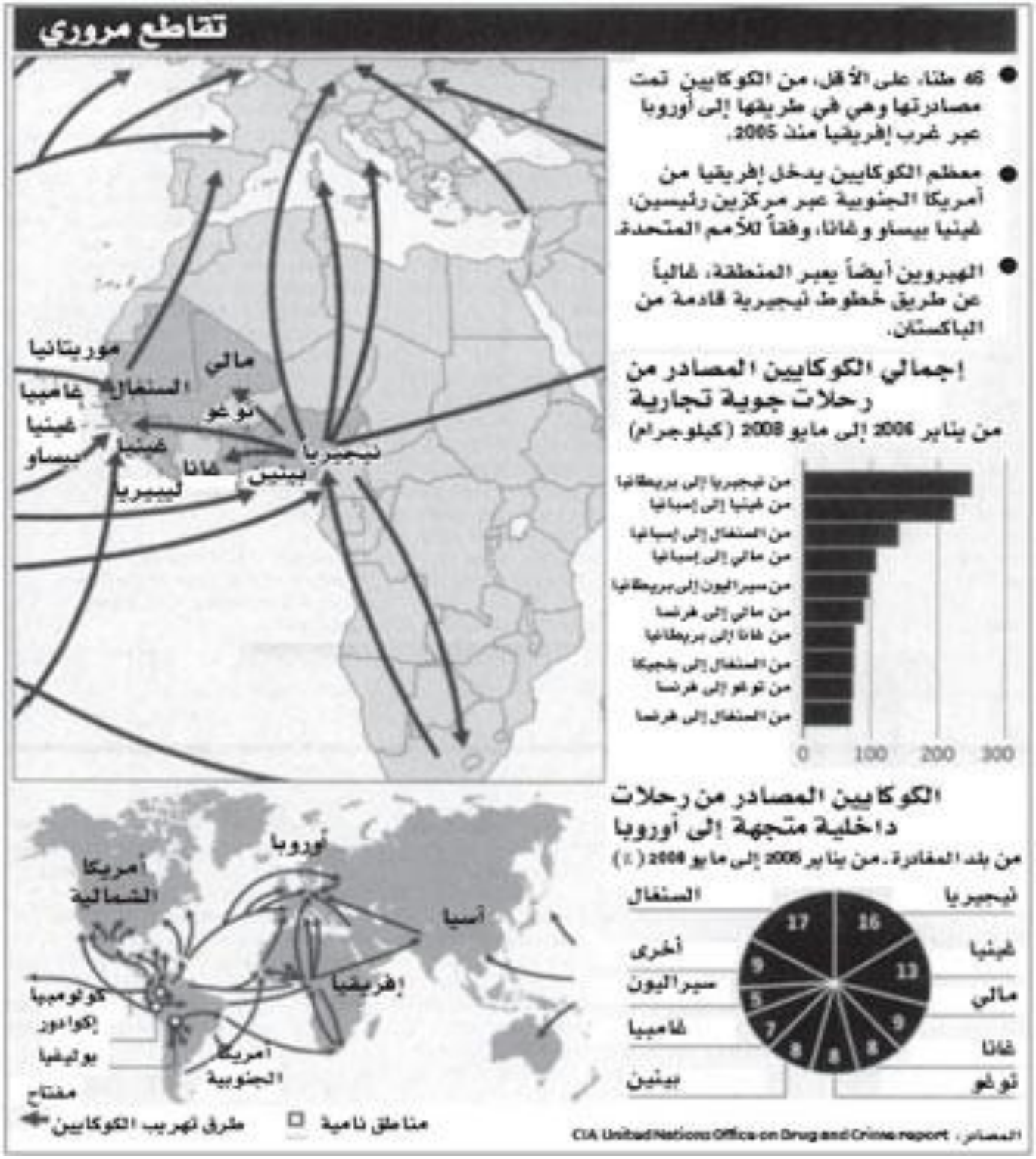
تقاطع مروري
46 طنا، على الأقل، من الكوكايين تمت مصادرتها وهي في طريقها إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا منذ 2005.
معظم الكوكايين يدخل إفريقيا من أمريكا الجنوبية عبر مركزين رئيسين، غينيا بيساو وغانا، وفقاً للأمم المتحدة.
الهيروين أيضاً يعبر المنطقة، غالباً عن طريق خطوط نيجيرية قادمة من الباكستان.
موريتانيا
السنغال
مالي
غامبيا
غينيا
بيساو
توغو
غينيا
غانا
بينين
نيجيريا
ليبيريا
إجمالي الكوكايين المصادر من رحلات جوية تجارية
من يناير 2006 إلى مايو 2008 (كيلوجرام)
من نيجيريا إلى بريطانيا
من غينيا إلى إسبانيا
من السنغال إلى إسبانيا
من مالي إلى إسبانيا
من سيراليون إلى بريطانيا
من مالي إلى فرنسا
من غانا إلى بريطانيا
من السنغال إلى بلجيكا
من توغو إلى فرنسا
من السنغال إلى فرنسا
0
100
200
300
أوروبا
أمريكا الشمالية
آسيا
إفريقيا
كولومبيا
إكوادور
بوليفيا
أمريكا الجنوبية
مفتاح
طرق تهريب الكوكايين
مناطق نامية
الكوكايين المصادر من رحلات داخلية متجهة إلى أوروبا
من بلد المغادرة، من يناير 2006 إلى مايو 2008 (٪)
نيجيريا
السنغال
غينيا
أخرى
مالي
سيراليون
غانا
غامبيا
توغو
بينين
16
17
13
9
9
5
8
8
8
7
المصادر: CIA United Nations Office on Drug and Crime report

الخريطة 08:

المنطقة الصحراوية التي يسلكها المهربون و حتى الجماعات الإرهابية في صحراء أغاديز النيجيرية

الخريطة 09:

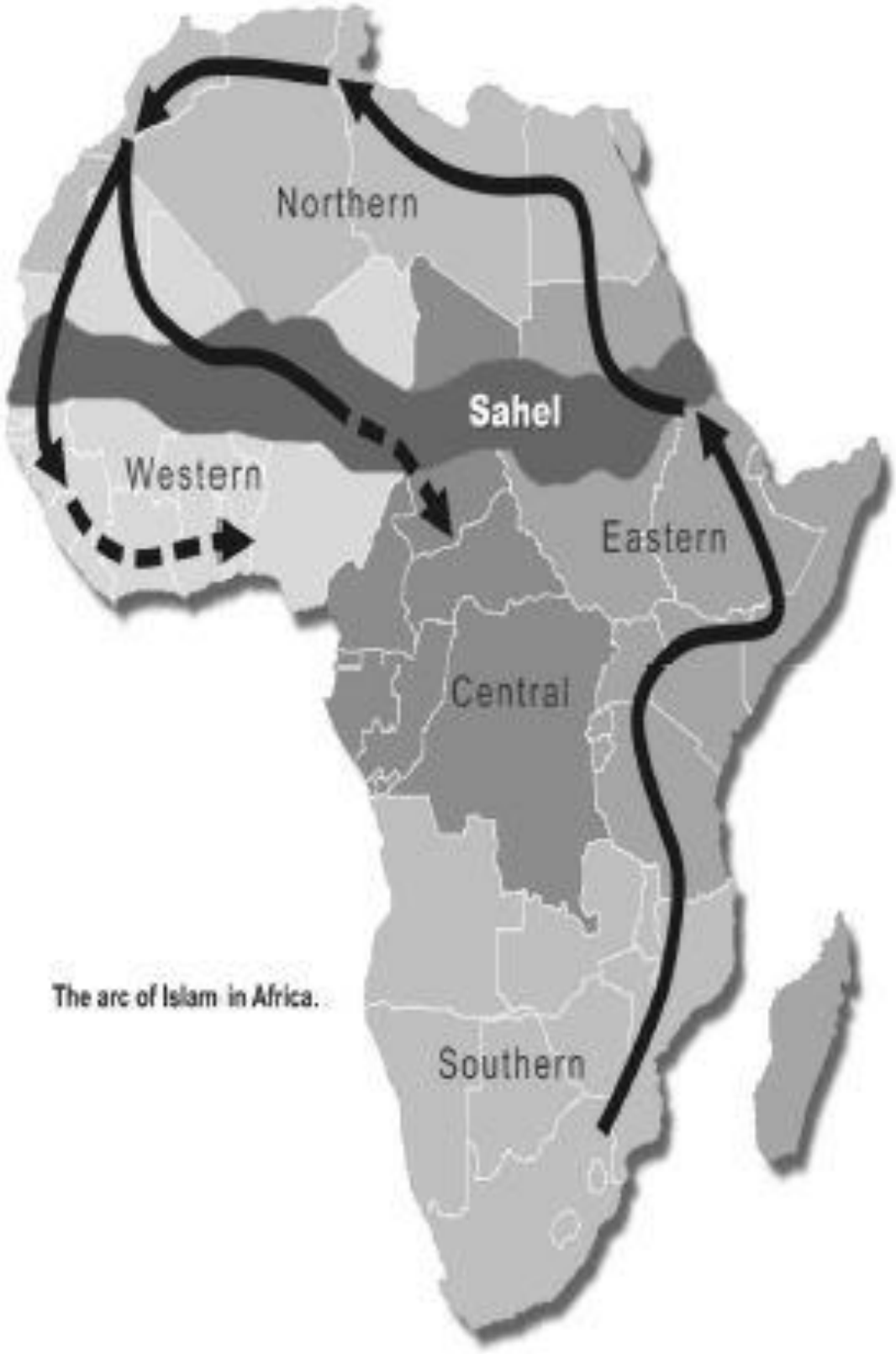
Northern
Sahel
Western
Eastern
Central
Southern
The arc of Islam in Africa.

الخريطة 10:

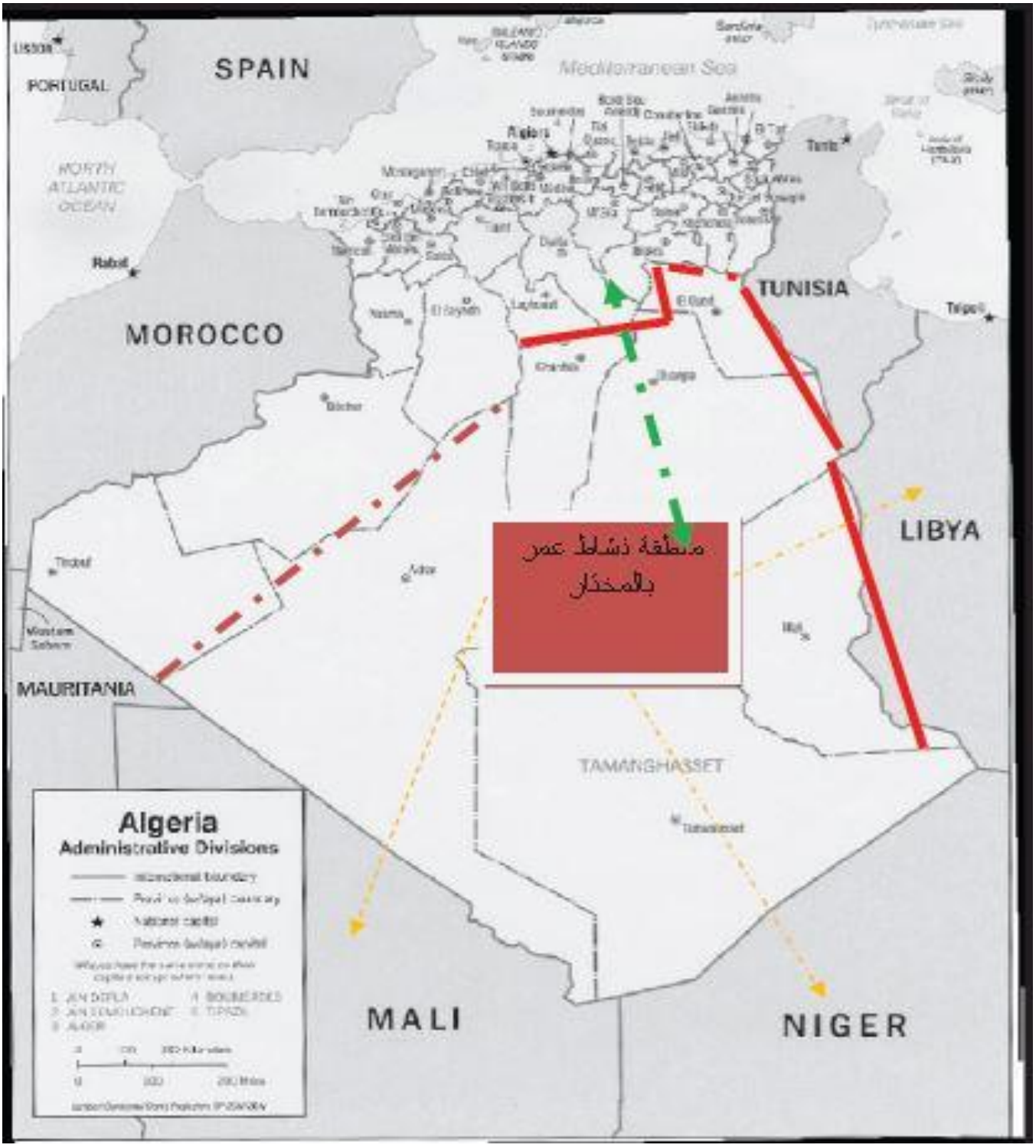
SPAIN
PORTUGAL
Mediterranean Sea
NORTH ATLANTIC OCEAN
Algiers
Tunis
Rabat
MOROCCO
TUNISIA
Tripoli
LIBYA
منطقة نشاط عمر بلمختار
MAURITANIA
TAMANGHASSET
MALI
NIGER
Algeria
Administrative Divisions

الخريطة 11 :

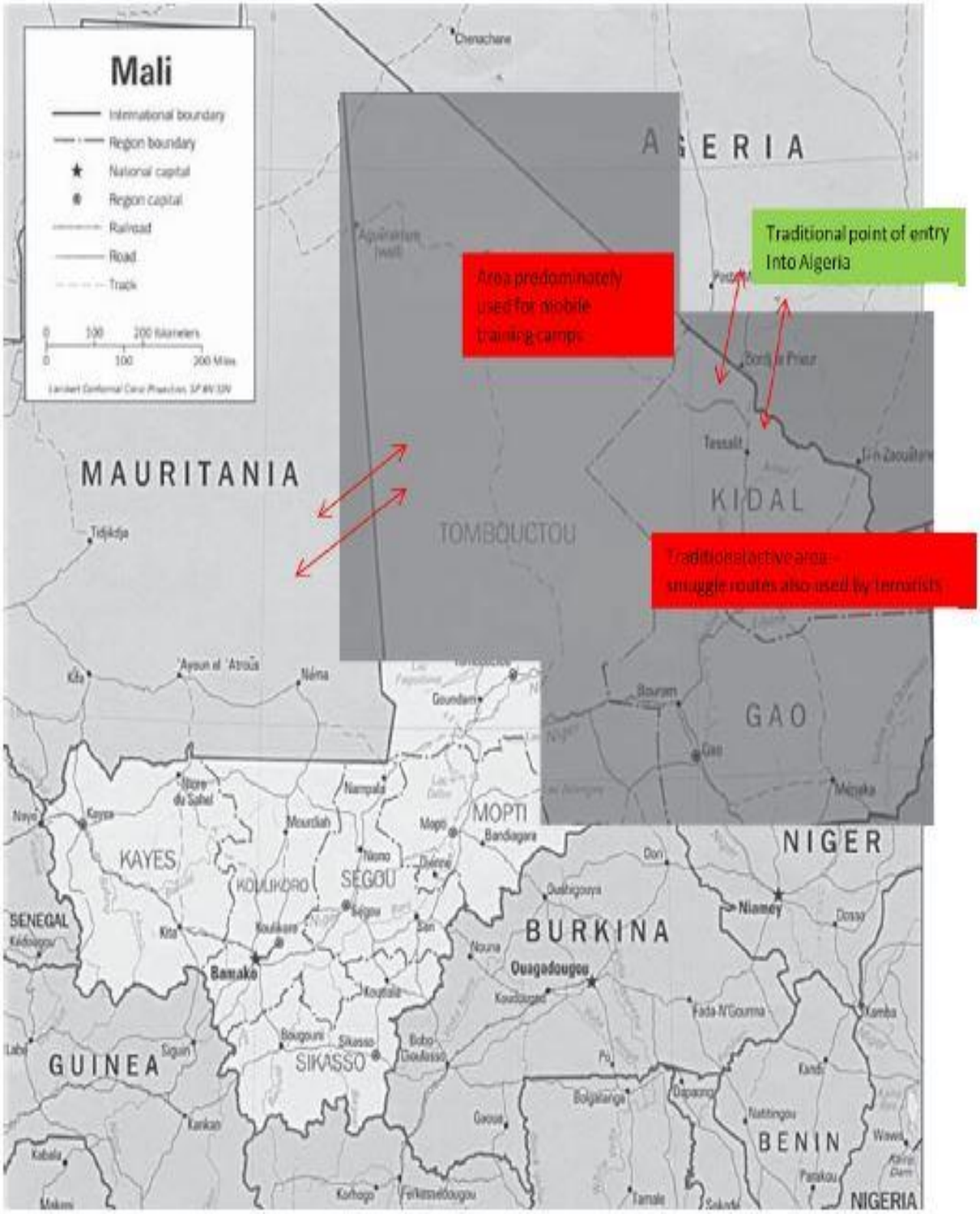
Mali
International boundary
Region boundary
National capital
Region capital
Railroad
Road
Track
ALGERIA
Traditional point of entry Into Algeria
Area predominately used for mobile training camps
MAURITANIA
TOMBOUCTOU
KIDAL
GAO
MOPTI
KAYES
KOULIKORO
SÉGOU
SIKASSO
NIGER
BURKINA
Niamey
Ouagadougou
Bamako
SENEGAL
GUINEA
BENIN
NIGERIA

الخريطة 12 :

TRAFICS DE DROGUES, D'ARMES
ET DE MÉDICAMENTS FRELATÉS
EN 2008
TRAFICS DIVERS
Fabricants de médicaments frelatés
Exportations de médicaments frelatés
Drogues
Cocaïne en provenance d'Amérique latine
Productions d'opium et d'héroïne
Héroïne en provenance d'Afghanistan
Exportations de cannabis et d'héroïne (Ethiopie)
Zones de production
Productions de cannabis ou d'opium
Armes
Grands producteurs et exportateurs d'armes
Gros acheteurs d'armes
Trafic d'armes légères et de petit calibre
TERRORISME
Cellules islamiques clandestines
Groupes nationalistes clandestins
PAVILLONS DE COMPLAISANCE
Antigua-et-Barbuda, Antilles néerlandaises, Bahamas, Barbade, Belize, Bermudes, Bolivie, Birmanie, Cambodge, Iles Caïmans, Comores, Corée du Nord, Chypre, Guinée équatoriale, Géorgie, Gibraltar, Honduras, Jamaïque, Liban, Libéria, Malte, Marshall, Maurice, Mongolie, Panama, Saint-Thomas-et-Prince, Sri Lanka, Saint-Vincent-et-les-Grenadines, Togo, Vanuatu
Fédération de Russie
Kazakhstan
Afghanistan
Irak
Iran
Israël
Palestine
Liban
Syrie
Turquie
Arabie saoudite
Yémen
Soudan
Tchad
Libye
Algérie
Maroc
Mauritanie
Niger
Mali
Nigeria
Ethiopie
Somalie
Djibouti
Erythrée
Kenya
Ouganda
Rwanda
Burundi
Tanzanie
Congo
République démocratique du Congo
Angola
Zambie
Malawi
Zimbabwe
Mozambique
Namibie
Botswana
Swaziland
Lesotho
République d'Afrique du Sud
Madagascar
Maurice
Seychelles
Comores
Inde
Pakistan
Chine
Myanmar
Bangladesh
Népal
Sri Lanka
Maldives
Indonésie
Trafic d'armes légères

الخريطة 13:

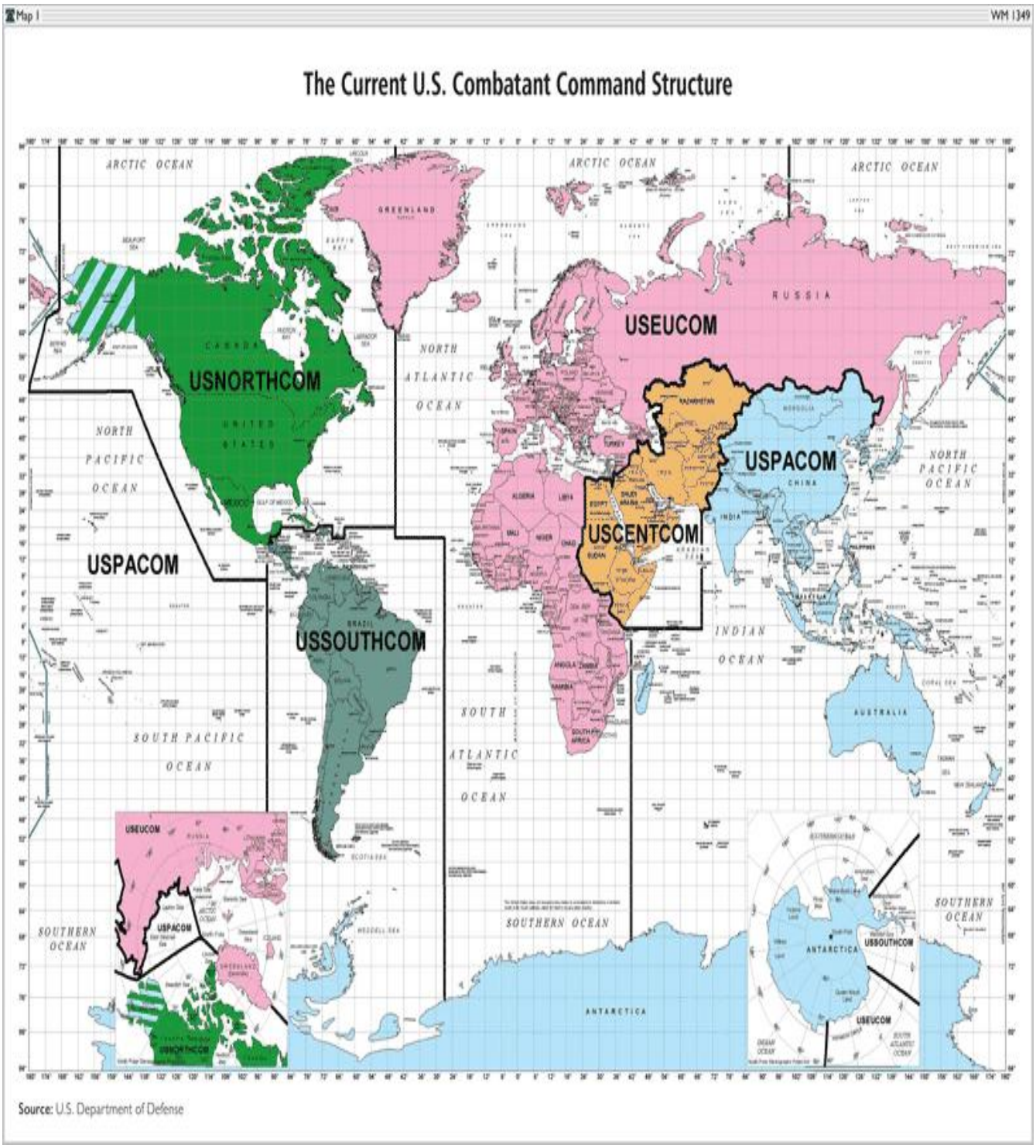
Map 1
WM 1349
The Current U.S. Combatant Command Structure
ARCTIC OCEAN
GREENLAND
RUSSIA
USEUCOM
USNORTHCOM
NORTH ATLANTIC OCEAN
NORTH PACIFIC OCEAN
USPACOM
USCENTCOM
USSOUTHCOM
INDIAN OCEAN
AUSTRALIA
SOUTH PACIFIC OCEAN
SOUTH ATLANTIC OCEAN
SOUTHERN OCEAN
ANTARCTICA
Source: U.S. Department of Defense

الخريطة 14:

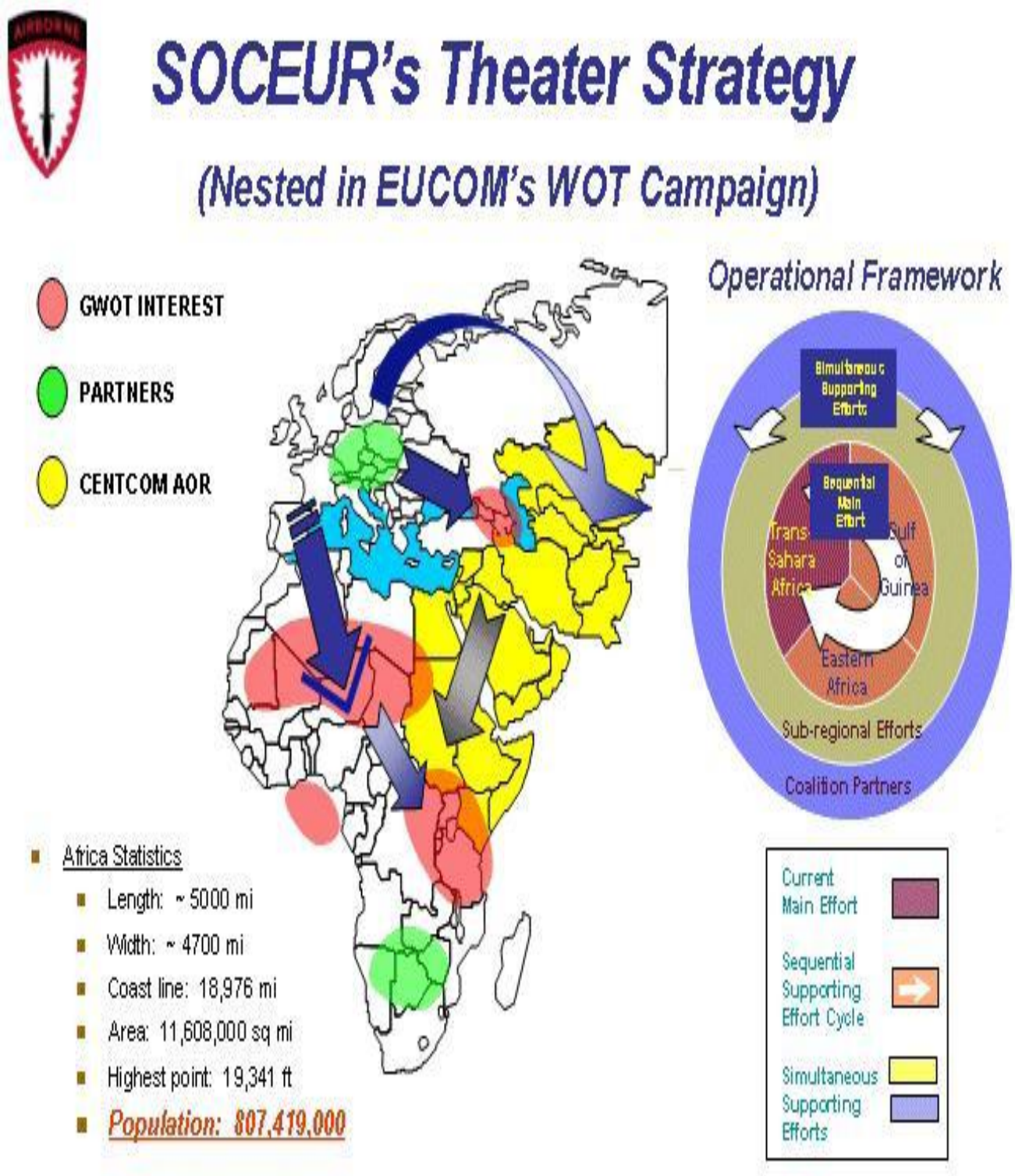
SOCEUR's Theater Strategy
(Nested in EUCOM's WOT Campaign)
GWOT INTEREST
PARTNERS
CENTCOM AOR
Operational Framework
Simultaneous Supporting Efforts
Sequential Main Effort
Trans Sahara Africa
Gulf of Guinea
Eastern Africa
Sub-regional Efforts
Coalition Partners
Africa Statistics
Length: ~ 5000 mi
Width: ~ 4700 mi
Coast line: 18,976 mi
Area: 11,608,000 sq mi
Highest point: 19,341 ft
Population: 807,419,000
Current Main Effort
Sequential Supporting Effort Cycle
Simultaneous Supporting Efforts

الخريطة 15 :

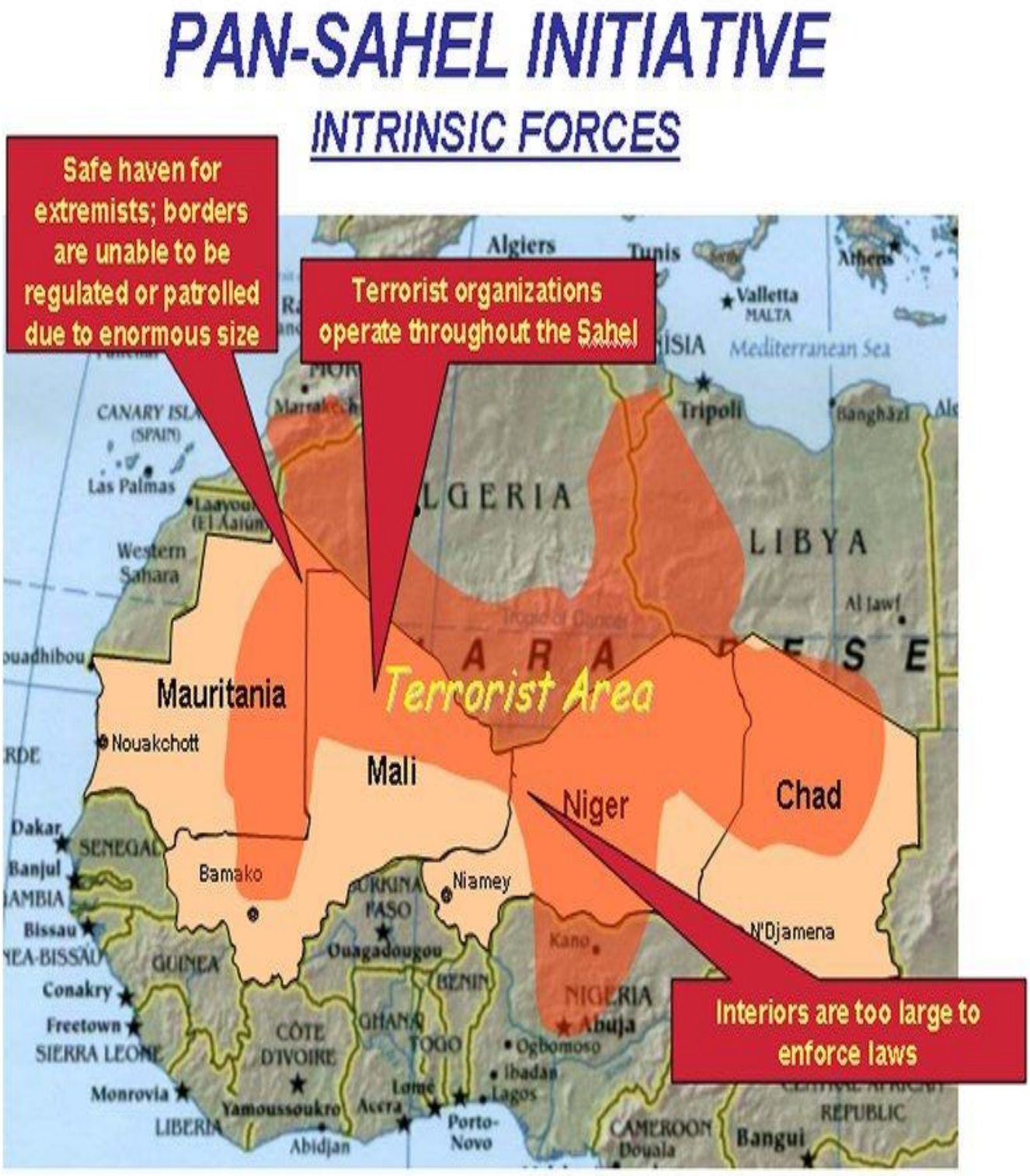
PAN-SAHEL INITIATIVE
INTRINSIC FORCES
Safe haven for extremists; borders are unable to be regulated or patrolled due to enormous size
Terrorist organizations operate throughout the Sahel
Interiors are too large to enforce laws
Terrorist Area
Mauritania
Mali
Niger
Chad
Algiers
Tunis
Athens
Valletta
MALTA
Mediterranean Sea
Tripoli
Banghāzī
CANARY ISLANDS
(SPAIN)
Las Palmas
Western Sahara
LIBYA
Al Jawf
Nouakchott
Dakar
SENEGAL
Banjul
Bissau
Bamako
Niamey
Ouagadougou
Kano
N'Djamena
GUINEA
Conakry
Freetown
SIERRA LEONE
Monrovia
LIBERIA
CÔTE D'IVOIRE
Yamoussoukro
Abidjan
GHANA
TOGO
Accra
Lomé
Porto-Novo
BENIN
NIGERIA
Abuja
Ogbomoso
Ibadan
Lagos
CAMEROON
Douala
Bangui
REPUBLIC

7

الخريطة 16 :

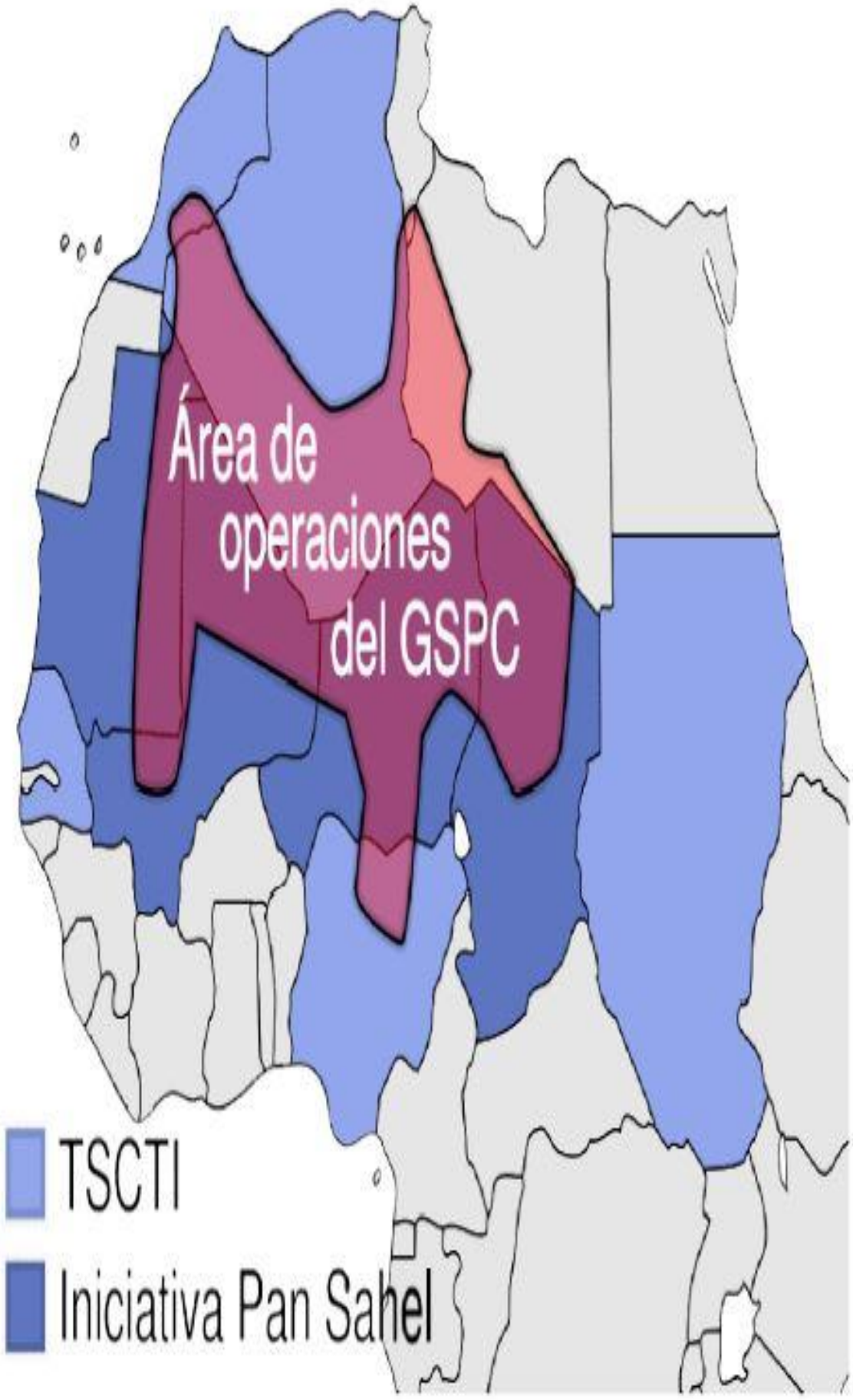
Área de
operaciones
del GSPC
TSCTI
Iniciativa Pan Sahel